الدراسات

قصيدة مالك بن الريب المازني في رثاء نفسه بين الصحة والنحل

محمد ماجد محمود العمد
محاضر في معهد اللغة العربية
جامعة الملك سعود - الرياض

تمهيد : تداولت مصادر كثيرة قصيدة مالك بن الريب في رثاء نفسه ، التي مطلعها :

ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة   بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا

ولقد تعددت روايات هذه القصيدة اختلافًا وزيادة ونقصًا ، حتى لنجد للكلمة الواحدة في البيت أكثر من ثلاث روايات (١) ، ومعظم أبيات القصيدة مما اختلف في روايتها ، حيث بلغت الأبيات المختلف فيها : ستة وأربعين بيتًا من أصل ستة وستين بيتًا . وقد تراوح تعداد القصيدة في مصادرها بين ثمانية أبيات وثمانية وخمسين بيتًا مع الاختلاف في زيادة بعض الأبيات ونقصانها كما يلي :

١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة : ثمانية أبيات .
٢ - أمالي اليزيدي : أربعة وخمسون بيتًا .
٣ - جمهرة أشعار العرب للقرشي : واحد وخمسون بيتًا .
٤ - الاختيارين للأخفش : خمسة وخمسون بيتًا .
٥ - العقد الفريد لابن عبدربه : واحد وعشرون بيتًا .
٦ - أمالي القالي : ثمانية وخمسون بيتًا .
٧ - معجم البلدان لياقوت الحموي : سبعة وأربعون بيتًا .
٨ - خزانة الأدب للبغدادي : ثمانية وخمسون بيتًا ، وقد نقلها البغدادي من القالي .

وبعد اطلاعي على هذه الروايات قررت التحقق من نسبة هذه القصيدة لمالك بن الريب لسببين :

١ - ما روي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى من قوله : «الذي قاله (أي مالك بن الريب) ثلاثة عشر بيتًا والباقي منحول ولّده الناس عليه» (٢) .

٢ - ما رأيته عند البحث للوهلة الأولى من تباين روايات هذه القصيدة ، وتباين خبر نظمها والسبب في ذلك، ثم التباين بين ما ورد في القصيدة وما روي من أخبار عن مالك كما سنرى في هذا البحث .

ولقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث :

أولاً - القصيدة وموضوعاتها : وأستعرض فيه اليائية والموضوعات التي وردت فيها .

ثانيًا - القصيدة ورواياتها : وأقوم هنا بتمحيص خبر مالك ونظمه القصيدة في المصادر الأدبية والتاريخية، مع التعرض لما روي عن حياة مالك في تلك المصادر .

ثالثًا - الصحيح والمنحول من القصيدة : وأبين هنا ما أميل إليه في نسبة هذه القصيدة لمالك ، وما أراه صحيح النسبة لمالك وما هو «منحول ولّده الناس عليه» .

أولاً : القصيدة وموضوعاتها .

تناول الشاعر في هذه القصيدة موضوعات عدّة تفرقت في ثناياها، فالقصيدة لم تكن وحدة منطقية تبدأ بموضوع وتنتقل إلى آخر، وإنما كانت موضوعات مختلفة يربطها الجوّ العام للقصيدة وهو الرثاء . وبعد التمعن في القصيدة نخرج بالموضوعات الآتية :

(١) الحنين لدياره ووطنه : ويتجلّى هذا الجانب في الأبيات التالية :

١ - ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة
يجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا

٢ - فليت الغضى لم يقطع الركب عرضه
وليت الغضى ماشى الركاب لياليا

٣ - وليت الغضى والأثل لم ينبتا معا
فإن الغضى والأثل قد قتلانيا

٤ - لقد كان في أهل الغضى لو دنا الغضى
مزار ولكن الغضى ليس دانيا

٥ - دعاني الهوى من أهل أود وصحبتي
بذي الطبسين فالتفت ورائيا

٦ - أجبت الهوى لما دعاني بزفرة
تقنعت منها أن ألام ردائيا

٧ - فيا ليت شعري هل تغيرت الرحا
رحا المثل أم أمست بفلج كما هيا

٨ - إذا الحي حلوها جميعًا وأنزلوا
بها بقرا حمّ العيون سواجيا

٩ - رعين وقد كان الظلام يجنها
يسفن الخزامى مرة والأقاحيا

١٠- وهل ترك العيس المراقيل الضحى
تعاليها تعلو المتان الفيافيا

١١- إذا عصب الركبان بين عنيزة
وبولان عاجوا المنقيات النواجيا

١٢- ويا صاحبي إما عرضت فبلغن
بني مازن والريب أن لا تلاقيا

١٣- وأبلغ أخي عمران بردي ومئزري
وبلّغ عجوزي اليوم ألا تدانيا

١٤- وسلّم على شيخيّ مني كليهما
كثيرا وعمي وابن عمي وخاليا

١٥- وأبصرت نار المازنيات موهنا
بعلياء يثني دونها الطرف رانيا

١٦- بعود ألنجوج أضاء وقودها
مهاً في ظلال السدر حورا جوازيا

١٧- غريب بعيد الدار ثاوٍ بقفرة
يدَ الدهر معروفًا بأن لا تدانيا

١٨- أقلب طرفي في الركاب فلا أرى
به من عيون المؤنسات مراعيا

١٩- وبالرمل منا نسوة لو شهدنني
بكين وفدين الطبيب المداويا

٢٠- عجوزي وأختاي اللتان أصيبتا
بموتي وبنت لي تهيج البواكيا

٢١- فمنهن أمي وابنتاها وخالتي
وباكية أخرى تهيج البواكيا

٢٢- وما كان عهد الرمل عندي وأهله
ذميمًا ولا ودعت بالرمل قاليا

(٢) الندم على الخروج إلى خراسان غازيًا ؛ ونرى هذا فيما يلي من أبيات :

٢٣- ألم ترني بعت الضلالة بالهدى
وأصبحت في جيش ابن عفان غازيا

٢٤- وأصبحت في أرض الأعادي بعدما
أراني عن أرض الأعادي قاصيا

٢٥- أقول وقد حالت قرى الكرد بيننا
جزى الله عمرا خير ما كان جازيا

٢٦- إن الله يرجعني من الغزو لا أكن
وإن قلّ مالي طالبا ما ورائيا

٢٧- لعمري لئن غالت خراسان هامتي
لقد كنت عن بابي خراسان نائيا

٢٨- فإن أنج من بابي خراسان لا أعد
إليها وإن منيتموني الأمانيا

٢٩- فلله دري يوم أترك طائعا
بني بأعلى الرّقمتين وماليا

٣٠- ودر الظباء السانحات عشية
يخبرن أني هالك من ورائيا

٣١- ودر كبيري اللذين كلاهما
عليّ شفيق ناصح لو نهانيا

٣٢- ودر الرجال الشاهدين تفتكي
بأمري ألا يقصروا من وثاقيا

٣٣- ودر الهوى من حيث يدعو صحابه
ودر لجاجاتي ودرّ انتهائيـــا

(٣) التحسر على ما وصلت إليه حاله في خراسان :

٣٤- تذكرت من يبكي عليّ فلم أجد
سوى السيف والرمح الرديني باكيا

٣٥- وأشقر محذوف يجـر عنانـه
إلى الماء لم يترك له الدهر ساقيا

٣٦- ولكن بأطراف السمينة نسوة
عزيز عليهـــن العشية ما بيـــا

٣٧- صريع على أيدي الرجال بقفرة
يسوون لحدي حيث حمّ قضائيـا

٣٨- ولما تراءت عند مرو منيتـي
وحلّ بها سقمي وحانت وفاتيـا

٣٩- أقول لأصحابي ارفعوني فإنني
يقرّ بعيني إن سهيـل بداليـا

٤٠- يقولون لا تبعُد وهم يدفنوننـي
وأين مكـان البعـد إلا مكانيـا

٤١- غداة غد يا لهف نفسي على غد
إذا أدلجوا عني وأصبحت ثاويا

٤٢- وأصبحت لا أنضو قلوصا بأنسع
ولا أنتمـي فـي غورها بالمثانيا

٤٣- وأصبح مالي من طريف وتالد
لغيري وكان المال بالأمس ماليـا

(٤) مخاطبة صاحبيه واستدرار عطفهما، وتذكّر أمه وابنته، والتسلي بالتغني بشجاعته وماضيه المشتمل على خصال الكرم ومحامد الأخلاق :

٤٤- تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي
سفارك هـذا تاركي لا أبا ليـــا

٤٥- فيا صاحبي رحلي دنا الموت فانزلا
برابيــة إنـي مقيــم لياليــــا

٤٦- أقيما عليّ اليوم أو بعض ليلة
ولا تعجلانـي قـــد تبين شانيـا

٤٧- وقوما إذا ما استلّ روحي فهيّئا
لي السدر والأكفان عند وفاتيـا

٤٨- وخطّا بأطراف الزجـاج لمضجعي
وردّا على عيني فضل ردائيـا

٤٩- ولا تحسداني بارك الله فيكمـا
من الأرض ذات العَرض أن توسعا ليا

٥٠- خذاني فجراني ببردي إليكمـا
فقد كنت قبل اليوم صعبا قياديا

٥١- وكنت كغصن البان هبّت له الصَّبا
أرجّل فينانا يصيد الغوانيـا

٥٢- وقد كنت عطافا إذا الخيل أدبرت
سريعا لدى الهيجا إلى من دعانيا

٥٣- وقد كنت محمودا لدى الزاد والقرى
ثقيلا على الأعداء عضبا لسانيا

٥٤- وقد كنت صبارا على القرن في الوغى
وعن شتميَ ابن العم والجار وانيا

٥٥- فطورا تراني في رحا مستديرة
تخرّق أطراف الرماح ثيابيـا

٥٦- وطورا تراني في ظلاء ومجمع
ويوما تراني والعتاق ركابيـا

٥٧- وقوما على بئر السُّبيك فأسمعا
بها الغرّ والبيض الحسان الروانيا

٥٨- بأنكمـا خلفتمـــاني بقفـرة
تهيل عليّ الريح فيها السوافيا

٥٩- ولا تنسيا عهـدي خليليّ إنني
تقطّع أوصالي وتبلى عظاميا

٦٠- ولن يعدم الوالون بيتا يجنُّني
ولن يعدم الميراث مني المواليا

٦١- ويااليت شعري هل بكت أم مالك
كما كنت لو عالوا نعيّك باكيا

٦٢- إذا مت فاعتادي القبور وسلّمي
على الرّمس أسقيت السحاب الغواديا

٦٣- ترى جدثا قد جرّت الريح فوقه
غبارا كلون القسطلانيّ هابيـا

٦٤- رهينة أحجـار وبئر تضمنت
قرارتها مني العظـام البواليا

٦٥- وعطل قلوصي في الركاب فإنها
ستبرد أكبادا وتبكي بواكيـا
٦٦- ترحّل أصحابي عشاء وغادروا
أخا جدث في غربة الدار ثاويـا

ونلاحظ أن هذه الموضوعات لم تأت على نسق معين، فهي مشتتة في ثنايا القصيدة دون ترتيب .

ثانيًا : القصيدة ورواياتها .

تجمع المصادر التاريخية على أن مالك بن الريب نظم قصيدته في خراسان بعد أن التحق بجيش سعيد بن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - والي خراسان من قبل معاوية، ثم هي تختلف بعد ذلك في أمرين :

١- سبب موت مالك .
٢ - وقت نظم القصيدة .

وسأورد فيما يلي خبر لحاقه بجيش سعيد، وسبب موته، ووقت نظم القصيدة من المصادر التاريخية والأدبية حسب تسلسلها الزمني :

(١) رواية ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦ هـ) :

يقول ابن قتيبة في ترجمته لمالك : «لحق بسعيد بن عثمان بن عفان ، فغزا معه خراسان فلم يزل بها حتى مات، ولما حضرته الوفاة قال .... » (٣) ثمانية أبيات .

فهنا نجد في رواية ابن قتيبة أن مالكًا غزا خراسان في جيش سعيد بن عثمان ولم يزل بها حتى مات، ولم يزد مقاله عند وفاته على ثمانية أبيات فقط .

(٢) رواية اليزيدي (- ٣١٠ هـ) :

يقول اليزيدي : «أنشدنا أبو عبدالله اليزيدي قال : أنشدني ابن حبيب لمالك بن الريب يرثي نفسه ، وهو رجل من بني تميم» (٤) . ثم يورد أربعة وخمسين بيتًا من قصيدة مالك، وبعد أن يورد القصيدة يقول : «حدثني محمد بن الحسن الأحول قال : سمعت المدائني يقول : رثى مالك بن الريب نفسه بقصيدته هذه قبل موته بسنة» (٥) .

ونرى في رواية اليزيدي تطورًا واضحًا عن الرواية السابقة، فقد أسندها إلى ابن حبيب، ثم أخبرنا بوقت نظم القصيدة وهو قبل سنة من وفاة مالك ، ويلقي بتبعة هذا الخبر على محمد بن الحسن الأحول نقلاً عن المدائني .

ولنا هنا أن نتساءل : لماذا يورد اليزيدي هذه الرواية في آخر الخبر بعد أن يورد القصيدة كاملة ؟ والإجابة عندي أن اليزيدي قد أحس بطول هذه القصيدة، حتى بلغت أربعة وخمسين بيتًا، كما أحسّ بقوة بعض أبياتها، ولاحظ توسع الشاعر في موضوعاتها والتبسط فيها، كما رأينا عند إيراد موضوعات القصيدة، ولا يتأتى كلّ هذا لشاعر يرثي نفسه في وقت قصير، أي قبل الوفاة بمدة قصيرة، بل لا يكاد يتأتى لشاعر فحل في وقت الفراغ والسعة، فما بالك بشاعرٍ كمالك وفي وقت سكرات الموت ؟ لهذا يقدم اليزيديُّ العذر، ويلقي بتبعة ذلك على تلك الرواية .

(٣) رواية الطبري (٢٢٥ - ٣١٠ هـ) :

يورد الطبري في تاريخه خبر خروج مالك مع سعيد إلى خراسان فيقول : «حدثني عمر قال : حدثني علي، قال: أخبرنا مسلمة قال : خرج سعيد إلى خراسان وخرج معه ... ، قال : وكان قوم من الأعراب يقطعون الطريق على الحاجّ ببطن فلج، فقيل لسعيد : إن هاهنا قومًا يقطعون الطريق على الحاج ويخيفون السبيل، فلو أخرجتهم معك ! قال : فأخرج قومًا من بني تميم، منهم مالك بن الريب المازني في فتيان كانوا معه» (٦) .

ونلاحظ في هذه الرواية أن سعيد بن عثمان هو من أخرج مالكًا ورفاقه معه للغزو عندما مرّ بهم في بطن فلج: وهو من منازل تميم، وهو حفر الباطن حاليًا، بينما لاحظنا في رواية ابن قتيبة أن مالكًا هو من لحق بسعيد وغزا معه خراسان . ثم نلاحظ أن سعيدًا يخرج مالكًا ورفاقه معه استجابة لمشورة، وأغلب الظن أن خطر مالك ورفاقه على الحاج وابن السبيل قد زاد وتسامع به الناس، فلذلك أحب سعيد ومن معه أن يدرأوا خطر هؤلاء اللصوص عن المسلمين، فأخذهم للجهاد معه في خراسان .

(٤) رواية ابن عبد ربه (- ٣٢٨ هـ) :

يقول ابن عبد ربه في العقد الفريد : «قال مالك بن الريب يرثي نفسه ويصف قبره، وكان خرج مع سعيد بن عثمان لما ولي خراسان، فلما كان ببعض الطريق أراد أن يلبس خفّه، فإذا بأفعى في داخلها، فلسعته، فلما أحسّ بالموت استلقى على قفاه ثم أنشأ يقول : ...» (٧)، ثم أورد

واحداً وعشرين بيتًا من قصيدة مالك اليائية .

ونلاحظ التطور في هذه الرواية فيما يلي :

١- وقت وفاة مالك هو في طريقهم إلى خراسان، وليس كما ورد عند ابن قتيبة، وكما يُفهم من رواية اليزيدي، من أنه توفي في خراسان .

٢ - سبب وفاة مالك لسعة حية كانت مختبئة في خفّه، فلما أحسّ بالموت استلقى على قفاه ونظم قصيدته، أي إنه نظمها ارتجالاً قبل موته مباشرة، وليس سنة كاملة من وفاته، كما ورد عند اليزيدي، حيث تتهيأ له الفرصة في الاختيار والموازنة عند النظم . وكأني بابن عبد ربه عندما أورد هذا السبب في موت مالك، استثقل أن يورد أربعة وخمسين بيتًا، وهي القصيدة بكاملها كما رويت عند اليزيدي، واستعظم أن يصدق، أو أن يطلب منّا أن نصدق، أن مالكًا نظمها قبل موته مباشرة وهو مستلقٍ على قفاه؛ لذلك كله أورد من القصيدة واحداً وعشرين بيتًا مختلفة في ترتيبها ورواياتها عما ورد عند اليزيدي، ولعله اختار منها ما يناسب موضوع القصيدة، وهو الرثاء، وترك ما رآه منحولاً مزيداً، وهذا كله من باب الظن، ولا سبيل إلى التأكد منه، إذ إننا لا نعرف من أين أخذ ابن عبد ربه الخبر والقصيدة، فهو لم يورد سنداً لهما . ثم ألا يحق لنا أن نتساءل: ما هذا الخفّ الذي يمكن أن تختبئ أفعى بداخله، فيفاجأ مالك بها قبل أن يراها ؟ وسأورد فيما يلي روايتيْ أبي الفرج الأصفهاني وأبي علي القالي معًا؛ لتشابههما وليكون التعليق عليهما واحداً .

(٥) رواية أبي الفرج الأصفهاني (- ٣٥٦ هـ) :

يورد الأصفهاني خمسة أبيات من قصيدة مالك، ثم يورد خبر خروج مالك مع سعيد بن عثمان وغيره من أخبار مالك فيقول : «أخبرني بخبره علي بن سليمان الأخفش قال: أخبرنا أبو سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي وعن هشام بن الكلبي وعن الفضل بن محمد وإسحاق بن الجصاص وحماد الراوية، وكلهم قد حكى من خبره نحواً مما حكاه الآخرون قالوا ...» (٨)، ثم يورد خبر مصاحبة مالك بن الريب سعيد بن عثمان فيقول : «قالوا: استعمل معاوية بن أبي سفيان سعيد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه على خراسان، فمضى سعيد بجنده في طريق فارس فلقيه بها مالك بن الريب، وكان من أجمل الناس وجهًا وأحسنهم ثيابًا، فلما رآه سعيد أعجبه وقال له: مالك ويحك تفسد نفسك بقطع الطريق ؟ وما يدعوك إلى ما يبلغني عنك من العبث والفساد وفيك هذا الفضل ؟ قال: يدعوني إليه العجز عن المعالي ومساواة ذوي المروءات ومكافأة الإخوان . قال : فإن أنا أغنيتك واستصحبتك أتكف عما تفعل ؟ قال : إي والله أيها الأمير، أكف كفًّا لم يكفّ أحد أحسن منه، قال : فاستصحبه وأجرى له خمسمائة درهم في كل شهر» (٩) .

(٦) رواية أبي علي القالي (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ) :

يقول القالي في أماليه عن قصيدة مالك بن الريب : «وقرأت قصيدة مالك بن الريب التي أولها : ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة؛ على أبي بكر بن دريد ولها خبر أنا ذاكره، قال : قال أبو عبيدة : لما ولّى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان سعيد بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهم خراسان، سار فيمن معه فأخذ طريق فارس، فلقيه بها مالك بن الريب بن حوط بن قرط ... بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وأمّه شهلة بنت سنيح ... قال : وكان مالك ابن الريب فيما ذُكر من أجمل العرب جمالاً وأبينهم بيانًا، فلما رآه سعيد أعجبه . وقال أبو الحسن المدائني : بل مرّ به سعيد بالبادية وهو منحدر من المدينة يريد البصرة حين ولاه معاوية خراسان ومالك في نفر من أصحابه، فقال له : ويحك يا مالك ! ما الذي يدعوك إلى ما يبلغني عنك من العداء وقطع الطريق ؟ قال : أصلح الله الأمير، العجز عن مكافأة الإخوان . قال : فإن أنا أغنيتك واستصحبتك أتكف عما تفعل وتتبعني؟ قال : أصلح الله الأمير، أكف كأحسن ما كف أحد فاستصحبه وأجرى عليه خمسمائة دينار في كل شهر، وكان معه حتى قتل بخراسان . قال : ومكث مالك بخراسان فمات هناك، وقال يذكر مرضه وغربته . وقال بعضهم : بل مات في غزو سعيد، طُعن فسقط وهو

بآخر رمق . وقال آخرون : بل مات في خان، فرثته الجانّ لما رأت من غربته ووحدته، ووضعت الجنّ الصحيفة التي فيها القصيدة تحت رأسه، والله أعلم أي ذلك كان» (١٠) .

نلاحظ في روايتيْ الأصفهاني والقالي تطورًا كبيرًا عن الروايات السابقة نقدمه فيما يلي :

١- لقي مالك سعيدًا في فارس، أي إن مالكًا كان في فارس حين انضم إلى سعيد، يورد القالي رواية عن المدائني تقول : إن سعيدًا مرّ بمالك وهو في البادية وهو منحدر من المدينة يريد البصرة فجرى بينهما الحوار المذكور في الخبر، أي إن مالكًا انضمّ إلى سعيد قبل ذهابه إلى فارس . وهنا تناقض بيّنٌ بين الروايتين، فلو أخذنا بالرواية الأولى، فمن المناسب أن نعرف السبب الذي جعل مالكًا يذهب إلى فارس ويقيم هناك، وهذا السبب يورده الأصفهاني في كتابه الأغاني فيقول : «قالوا : وكان السبب الذي من أجله وقع مالك بن الريب إلى ناحية فارس أنه كان يقطع الطريق هو وأصحاب له (منهم شظاظ وأبو حردبة) ... فساموا الناس شرًا، وطلبهم مروان بن الحكم، وهو عامل معاوية على المدينة فهربوا، فكتب إلى الحارث بن حاطب الجمحي، وهو عامله علي بني عمرو بن حنظلة، فطلبهم فهربوا منه ... فبعث إليه الحارث بن حاطب رجلاً من الأنصار فأخذه وأخذ أبا حردبة، فبعث بأبي حردبة وتخلّف الأنصاري مع القوم الذين كان مالك فيهم، وأمر غلامًا له فجعل يسوق مالكًا، فتغفل مالك غلام الأنصاري وعليه السيف فانتزعه منه وقتله به، وشدّ على الأنصاري فضربه بالسيف حتى قتله، وجعل يقتل من كان معه يمينًا وشمالا، ثم لحق بأبي حردبة فتخلّصه وركبا إبل الأنصاري، وخرجا هاربين حتى أتيا البحرين، واجتمع إليهما أصحابهما ثم قطعوا إلى فارس فرارًا من ذلك الحدث الذي أحدثه مالك، فلم يزل بفارس حتى قدم عليه سعيد بن عثمان فاستصحبه» (١١) .

فإذا كان مالك طُلب من أجل قطع الطريق، فكيف سيكون حاله وقد قتل ممثلًا للدولة ومن معه من رفاقه ؟ لاشك سيشتدّ الطلب عليه، حتى يقبض عليه وينال عقابه، لكننا لا نسمع شيئًا من ذلك فيما نُقل لنا، بل يُروى لنا أن سعيد بن عثمان والي خراسان من قبل معاوية يحثُّ مالكا على الانضمام إلى جيشه، ويرغبه في ذلك، بل يعده بالغنى والمال، ويبرز هنا سؤال منطقي : لماذا يهتم سعيد بن عثمان والي خراسان بلصّ قاتل، كما روى ابن حبيب والأصفهاني، كان يسوم الناس شرا ؟ إننا نجد الجواب جاهزا لدى الرواة : (وكان من أجمل الناس وجها وأحسنهم ثيابا) عند الأصفهاني، و (من أجمل الناس جمالا وأبينهم بيانًا) عند القالي، فأعجب به سعيد لذلك ونسي ما فعله، أو تناساه، ولا أدري كيف يكون لصّ فاتك طريد من أحسن الناس ثيابا ؟ وهل يشفع للصّ أو لقاتل في ذلك العصر أن يكون جميل الوجه أو بين الكلام، كما كان مالك، أو حتى شريف النسب؛ ليعفى من العقاب وإقامة الحدّ عليه؟ إن كلّ هذه الأسئلة لتقود رواة الخبر، ونحن معهم، إلى الرواية الأخرى، وهي رواية المدائني التي أوردها القالي معترضة، والتي تقول : إن سعيد بن عثمان مرّ بمالك بالبادية بين المدينة والبصرة ، أي قبل أن يطلبه مروان بن الحكم، وقبل أن يقتل الأنصاري وغلامه ومن كانوا معه، بل كان صعلوكًا لصًا يقطع الطريق على الحاج وابن السبيل، كما ذكر الطبري في روايته، ولئن تألف سعيد بن عثمان قاطع طريق بخمسمائة درهم أو دينار، فهذا أقرب لأن يصدَّق من أن يتألف ويُعجب بجمال لص قاتل طريد مطلوب للقصاص .

٢ - إن ما ورد في رواية القالي (وكان من أجمل العرب وأبينهم بيانًا) ليوحي بأن من روى الخبر كان يتمثل أمام عينيه قصيدة مالك اليائية، وقد رآها قوية السبك رائعة الأسلوب في بعض أبياتها، فجعل بيان مالك وجمال شعره سببًا في إعجاب سعيد به رغم فتكه ولصوصيته .

٣ - الحوار الدائر بين سعيد ومالك، والذي يتعجّب سعيد من عيث مالك وفساده رغم ما فيه من الفضل : (الجمال وحسن الثياب والبيان)، فيكون جواب مالك عن ذلك : العجز عن المعالي ومساواة ذوي المروءات ومكافأة الإخوان . وإن لنا مع هذا الحوار وقفةً؛ فالمتتبع لسيرة

مالك في كتب الأدب والتاريخ، لا يجد خبرًا واحدًا يدل على أن مالكًا كان من السادة في قومه الذين يُنتظر منهم الكرم والعون، بل على العكس من ذلك ، فقد حُبس في مكة في سرقةٍ سرقها، فاستنقذه شمّاس بن عقبة المازني، فقال مالك في الحبس (١٢) :

أتلحق بالريب الرفاق ومـالك
بمكة في سكن يغنّيـه راقــبهْ

ونجد أنه بلغ من شدة فتكه وشهرة لصوصيته أنه اقترن باللصوص والصعاليك المشهورين في عصره مثل: شظاظ، الذي ضُرب فيه المثل فقيل «ألص من شظاظ» (١٣)، وأبي حردبة وغيرهم الذين قال فيهم الراجز (١٤) :

اللـه نجّـاك مـن القصيـم
وبطـن فلـج وبنـي تميـم
ومن غُويث فاتح العكـوم
ومـن أبي حردبـة الأثيـم
ومن شظاظ الأحمر الزنيم
ومـالك وسيفـه المسمـوم

وتجمع المصادر على أنه كان لصًا فاتكا، بل عده ابن حبيب من فُتّاك الإسلام (١٥) .

فهل رجلٌ هذه سيرته، وهذه حاله بين الصعاليك في عصره؛ ساعٍ إلى المعالي، أو طامع بمساواة ذوي المروءات، أو كائنٌ من أهل الكرم فيكافئ الإخوان ؟ إن علينا النظر مليّاً في هذه الروايات قبل القطع بشيءٍ حيالها .

٤ – إن ماورد في رواية القالي عن سبب موت مـالك لأمر يشير إلى التناقض الواضح في ذلك بين الرواة، فمن الموت مـرضـًا إلى الموت مطعونًا في الحـرب، والأدهى أن يصبح مالك من الأساطير فيموت في خان غريبًا وحيدًا، فترثيه الجانّ، شفقةً عليه وعطفا، بالقصيدة اليائية وتضعها في صحيفة تحت رأسه، ألا يدلّ هذا على أن استحالة قول القصيدة ساعة الوفاة سبب قويٌ للبحث عن سبب خارق يجعلنا نؤمن بصحتها، فكان أن نسب إلى الجنّ ؟ ويبرز أخيرًا قول القالي (والله أعلم أي ذلك كان) الذي يدل على توقفه أمام هذه الروايات وعدم الجزم بأي منها .

٥ – يعدّ فقر مالك هو السبب المباشر في خروج مالك مع سـعيد، ويدلّ على هذا مـا ورد في الروايتين من وعد سعيد لمالك بالمال (خمسمائة درهم أو دينار)، ويؤيد ذلك ما وصل إلينا من شعره، ففي يائيته يقول (١٦) :

إن الله يرجعني من الغزو لا أكن
وإن قلّ مالي طالبًا ما ورائيا
فإن أنج من بابي خراسان لا أعد
إليها وإن منيتموني الأمانيـا

ويقول في قصيدة أخرى (١٧) :

سيغنيني المليك ونصـــل سيفي
وكرّات الكميت علـى التّجارِ

ويقول في قصيدة أخرى (١٨) :

أحقـا على السلطان أما الذي له
فيُعطي، وأمـا ما يراد فيمنعُ

فكل هذه الأبيات وغيرها، لو أردنا الاستقصاء، تدلّ على أن مـالكا مـا تصـعلك وتلصّص إلا من أجل المال وحاجته إليه . بل هو ينقم على بني أمية أنهم يأخذون مال قبيلته من الخراج، ولا يؤدون ما عليهم للفقراء والمحتاجين من أبناء القبائل، فبنو أمية يستنصرون القبائل العربية، ومنها بنو تميم قوم مالك؛ عند الشدائد والمحن، حتى إذا كُشفت الغمّة وانفرج الكرب رجعوا إلى سابق عهدهم من الغدر ومنع الحقوق أصحابها، يقول مالك (١٩) :

نحـن الذين إذا خفتـم مجلّـلة
قلتم لنا إننا منكم لتعتصموا
حتى إذا انفرجت عنكم دُجنتّها
صرتم كجرمٍ فلا آلٌ ولا رحـمُ

ومالك من أجل ذلك لا يرضى أن يعيش في ظلال دولة تقرّ الضيم وتنهب حقوق الناس، يقول (٢٠) :

فشأنكم يا آل مروان فاطلبـوا
سقاطـي فما فيـه لبـاغيه مطمعُ
ومـا أنا كالعير المقيـم لأهـله
على القيد في بحبوحة الضيم يرتعُ
ولولا رسول الله أن كان منكمُ
تبيّن من بالنّصف يرضـى ويقنع

ويعدّ حسين عطوان مالكًا ممثلاً للشعراء الصعاليك

الفقراء الذين ثاروا على المجتمع والدولة لفقرهم وحاجتهم، فسخطوا على آل مروان (بني أمية) لأنهم يظلمون الناس ويسلبونهم حقوقهم وأرزاقهم (٢١) .

ألا يدلنا كلُّ هذا على أن فقر مالك هو ما جعله يقطع الطريق على الحاجّ وابن السبيل، وهو ما جعله يخرج مع سعيد بن عثمان للغزو مقابل ما يُجرى عليه من مال ؟ وهل يتطلب ذلك أن يدور حوار طويل بين مالك وسعيد؟ وهل يلزم من ذلك أن يكون مالك، اللص الصعلوك قاطع الطريق، من أجمل العرب جمالاً وأبينهم بيانًا وأحسنهم ثيابًا ؟، أليس ما في هذه الروايات من التناقض يوحي بأنها لاحقة للقصيدة اليائية وليست سابقة لها ؟ إنني أميل إلى هذا، فقصيدة مالك هي التي أوحت للرواة باختلاق هذه الروايات التي تؤكد فضل مالك وبيانه وجماله على لسان سعيد بن عثمان !!! .

ومن المناسب أن نورد هنا خبرًا رواه أبو الفرج في الأغاني، يقول : «وانطلق مالك بن الريب مع سعيد بن عثمان إلى خراسان، حتى إذا كانوا في بعض مسيرهم احتاجوا إلى لبن، فطلبوا صاحب إبلهم فلم يجدوه، فقال مالك لغلام من غلمان سعيد : أدْنِ مني فلانة، لناقة كانت لسعيد غزيرة، فأدناها منه، فمسحها وأبسّ بها حتى درّت ثم حلبها، فإذا أحسن حلب حلبه الناس وأغزره درّة، فانطلق الغلام إلى سعيد فأخبره، فقال سعيد لمالك : هل لك أن تقوم بأمر إبلي فتكون فيها وأجزل لك الرزق إلى ما أرزقك وأضع عنك الغزو ؟ فقال مالك في ذلك :

إنـي لأستحيي الفوارس أن أرى
بأرض العدا بوّ المخاض الروائم
وإني لأستحيي إذا الحرب شمّرت
أن ارخيَ وقت الحرب ثوب المسالم

... فلما سمع ذلك منه سعيد بن عثمان علم أنه ليس صاحب إبل، وأنه صاحب حرب» (٢٢) .

ويهمنا من هذه الرواية تناقضها مع روايتي الأصفهاني والقالي السابقتين ، فمن إعجاب سعيد بمالك وبيانه وثيابه، وتعجّبه من صعلكته وإفساده مع ما فيه من فضل؛ إلى أن يطلب منه أن يكون صاحب إبله والقائم عليها وعلى حلبها، فلما سمع منه الشعر علم أنه ليس بصاحب إبل وأنه صاحب حرب .

ثم ماذا عن قول سعيد لمالك : (وأضع عنك الغزو)، إن هذه الجملة تدل على أن الغزو كان مفروضًا على مالك، وإلا لما رغّبه سعيد بوضعه عنه مقابل ما طلبه منه. وقبل أن نعلق على هذه الجملة ودلالاتها لدينا، يحسُن أن نورد خبرا آخر يرويه أبو الفرج في كتابه ينسف كل ما سبق من روايات في خروج مالك إلى فارس ولقائه سعيداً، فيورد الأصفهاني خبرا عن أبي عبيدة موجزه أن مالكا خرج إلى خراسان بسبب ضرطة ضرطها عندما صارع توبة بن الحميّر محبوب ليلى الأخيلية بسبب ليلى نفسها، فصرعه توبة فضرط ضرطة هائلة «فضحكت ليلى منه واستحيا مالك، فاكتتب بخراسان وقال : لا أقيم في بلد العرب أبداً، وقد تحدثت عني بهذا الحديث، فلم يزل بخراسان حتى مات، فقبره هناك معروف» (٢٣) . وبغض النظر عن صحة هذا الخبر، فإنه يدل على التناقض الواضح في الروايات عن هذا الرجل وسبب خروجه إلى خراسان . ويهمنا منه، بالإضافة إلى أهميته في توضيح التناقض، قولُ مالك : (فاكتتب بخراسان ... فلم يزل بخراسان حتى مات، فقبره هناك معروف) فاكتتابه بخراسان هنا هو ما فُرض عليه من الغزو مقابل ما يفرض له من مال، وهذا الاكتتاب (٢٤) تمّ برضاء مالك واختياره، كما تدل عليه هذه الرواية، أي إنه خرج للجهاد مع سعيد مقابل ما يُفرض له من مال باختياره . ومن مجموع هاتين الروايتين السابقتين يتضح لنا أن الغزو قبله مالك على نفسه باختياره مقابل عطاء من بيت المال، وقد حاول سعيد أن يضع هذا الفرض/ الغزو مقابل أن يرعى مالك إبل سعيد، فلم يرض مالك بهذا . وهذا يناقض أن يكون خروج مالك مع سعيد بسبب إعجاب سعيد به وبفضله وبيانه وبثيابه كما ورد معنا .

وأخيراً؛ يورد الأصفهاني خبر رثاء مالك نفسه فيقول: «قال ابن الأعرابي : مرض مالك بن الريب عند قفول سعيد ابن عثمان من خراسان في طريقه، فلما أشرف على الموت تخلّف معه مرّة الكاتب ورجل من بني تميم، وهما اللذان يقول فيهما :

أيا صاحبي رحلي دنا الموت فانزلا
برابيــة إنــي مقيــم لياليـــا

ومات في منزله ذلك، فدفناه، وقبره هناك معروف إلى الآن، وقال قبل موته قصيدته هذه يرثي بها نفسه» (٢٥)، وورد في مخطوط «... تخلّف عليه امرأة ورجل آخر» .

وإننا نلاحظ في هذه الرواية أن مالكا مات مع سعيد وهو قافل من خراسان، وهذا يناقض ما ورد عند السابقين كابن قتيبة وابن عبد ربه من أن مالكا مات وسعيد في طريقه إلى خراسان وليس راجعا منها كما هو موجود هنا. ثم إنه تخلّف معه لما أشرف على الموت مرّة الكاتب (أو امرأة) ورجل آخر من قومه بني تميم، ولم أجد في كتب التراجم شيئا عن مرّة الكاتب هذا، أما إن كان امرأة فهذا يدل على أن صاحبي مالك غير معروفين أبدا، وهما اللذان تخلفا معه كما تقول الرواية، وهما اللذان نقلا قصيدة مالك إلى الناس، لأنه لم يكن مع مالك عند موته غيرهما. فإذا تساءلنا : من نقل لنا قصيدة مالك اليائية في رثاء نفسه؟ قيل لنا : مرة الكاتب، ولا نعرف عنه شيئا، ورجل آخر لم يذكره الرواة ، أو امرأة وذلك الرجل الآخر، وكلاهما غير معروف ، فكيف نثق بأن هذه القصيدة لمالك وناقلوها غير معروفين ؟ ثم ألا يمكن أن تثنية الرواة إنما هو صدى لما ورد في القصيدة : أيا صاحبي ...؟ وكذلك جاء اسم الراويين فيه شيء من الإبهام بحيث لا نجد لهما ذكرًا في كتب التراجم . ثم إن تسمية أحد الراويين بمرة الكاتب هي محاولة بارعة من نقلة الخبر لكي يوحوا للمتلقي بأن القصيدة رواها «كاتب» ؛ إذ إن حفظ هذه القصيدة كاملة ليس مما يستطيعه «صاحب رحل» لا دراية له بالشعر وروايته .

بقي أن نشير إلى أن أبا الفرج علّق على قصيدة مالك بقوله في النهاية : «قال أبو عبيدة : الذي قاله ثلاثة عشر بيتا، والباقي منحول ولّده الناس عليه» (٢٦) . وكأن أبا الفرج يشك في نسبة هذه القصيدة لمالك، فيورد هذا الخبر نقلاً عن أبي عبيدة في آخر رواياته عن حياة مالك . وهذه الرواية إن صحت فإنها تقوم دليلاً على نحل معظم هذه القصيدة، وأنه لم يتبق منها لمالك في رأي راوية خبير ثقة إلا ثلاثة عشر بيتًا فقط من أصل ستة وستين بيتا وردت في المصادر الأدبية والتاريخية .

٧ - رواية المرزباني (- ٣٨٤ هـ) :

أورد المرزباني ترجمة لمالك بن الريب فقال : «مالك بن الريب بن حوط ... كان ظريفًا أديبًا فاتكًا . هرب من الحجاج لأنه هجاه، وأصاب الطريق مدة ثم نسك فأمنه بشر بن مروان، وخرج إلى خراسان فغزا مع سعيد بن العاص ومات بها» (٢٧) .

ولا يحتاج هذا الخبر إلى تعليق كبير، فهو يخالف ما اتفقت عليه بقية المصادر من أن مالكا خرج للغزو مع سعيد بن عثمان وليس مع سعيد بن العاص كما ورد هنا، وهذا الخبر يدل على مدى ما أصاب الروايات عن هذا الرجل من تناقض في المصادر، وأظن أن كل هذا الاضطراب بسبب قصيدته اليائية في رثاء نفسه التي نسبت له ، ولم يكن فيما ورد عن مالك من روايات ما يطابق ما ورد فيها من موضوعات، فكثر الخلط والوضع حول هذا الرجل .

٨ - رواية ياقوت الحموي (- ٦٢٦ هـ) :

روى ياقوت خبر لحاق مالك بسعيد فقال : «قال السكري في خبر مالك بن الريب : ولي معاوية سعيد بن عثمان بن عفان خراسان، فأخذ على فلج وفليج، فمرّ بأبي حردبة الأثيم ومالك بن الريب، وكانا لصّين يقطعان الطريق، فاستصحبهما فصحبه مالك بن الريب المازني ما شاء الله، فلم ينل منه مما وعده شيئا وأتبع ذلك بجفوة، فترك سعيدًا وقفل راجعا، فلما كان بأبرشهر، وهي نيسابور، مرض فقيل له : أيّ شيء تشتهي ؟ فقال : أشتهي أن أنام بين الغضى وأسمع حنينه، أو أرى سهيلا، وأخذ يرثي نفسه وقال قصيدة جيدة مشهورة» (٢٨) .

ولا تختلف هذه الرواية عن غيرها كثيرًا، فهي تؤكد أن مالكا صحب سعيد في غزوه خراسان، إلا أنها تزيد أن سعيدا وعد مالكا بشيء ولم يفِ بوعده، فتبع ذلك جفوة بين مالك وسعيد، فرجع مالك وحده، فلما كان بمدينة أبرشهر مرض مرض الموت فقال قصيدته المشهورة في رثاء نفسه . وأظن أن الوعد الذي ورد في الخبر هو المال

(الخمسمائة دينار) الذي ورد في الروايات الأخرى . ولا أظن أن سعيدا لم يفِ بوعده، وإنما ندم مالك على الاكتتاب مع سعيد في غزو خراسان وترك أهله وموطنه في فلج، وفراق حياة الصعلكة واللصوصية، فغضب من سعيد وقفل راجعا، فمرض ثم مات . ومما يدل على غضب مالك من سعيد وبغضه له ماورد في تاريخ الطبري حيث قال : «قال مسلمة : قدم سعيد بن عثمان فقطع النهر إلى سمرقند، فخرج إلى أهل الصُّغد، فتواقفوا يوما إلى الليل ثم انصرفوا من غير قتال، فقال مالك بن الريب يذم سعيدا :

ما زلت يوم الصُّغد ترعد واقفا
من الجبن حتى خفتُ أن تتنصرا
وما كان في عثمان شيئا علمته
سوى نسله في رهطه حين أدبرا
ولولا بنو حرب لطلّت دماؤكم
بطون العظايا من كسير وأعورا

قال : فلما كان من الغد خرج إليهم سعيد بن عثمان ... فهزمهم ... » (٢٩) .

إن هذا الخبر ليدل على ما كان يعتمل في نفس مالك تجاه سعيد، وربما تفسر رواية ياقوت سبب هذا البغض : وهو أنه وعده بشيء ولم يف به ، ولكن أليس من الممكن أن يكون هذا البغض بسبب أن مالكا كان يرى في سعيد صورة بني أمية الذين كان ساخطا عليهم، فسعيد والٍ لهم، وقائد من قوادهم ، وبنو أمية هم الذين جعلوا مالكا يغزو بسبب حاجته إلى المال ، فيفارق أهله ووطنه وأصحابه وحياته التي نشأ عليها وألفها، لذلك غضب على سعيد وعاد إلى دياره ، ولكنه مرض في الطريق فمات .

هذه هي الأخبار التي وجدتها في المصادر الأدبية والتاريخية، وقد آن لي أن أعرض تصورًا عن قصيدة مالك وما صاحبها من أحداث سفره إلى خراسان وسبب موته هناك . فأنا أميل إلى أن مالكا كان من الصعاليك اللصوص فتاك الإسلام، كما يقول ابن حبيب، وكان يقطع الطريق، هو وجماعة من قومه، بسبب فقره وحاجته، وكان يرى أن سبب فقره بنو أمية الذين كانوا يمنعون قبيلته حقوقهم في بيت المال من الزكاة وغيرها، فكان يهجوهم ويهجو عمالهم من أمثال مروان بن الحكم ، ولقد زاد خطر هؤلاء الصعاليك على الحاج وابن السبيل، فطلبه عامل المدينة مروان بن الحكم وأمر بالقبض عليه . ومرّ سعيد غازيا خراسان ، فاشير عليه أن يكف شرّ هؤلاء الصعاليك اللصوص عن المسلمين، وذلك بأن يغزوا معه خراسان ، مقابل أن يغنيهم ويكفيهم المال، فلما ذهب إلى خراسان اشتاق إلى حياته الأولى، أو أنه لم يرض عما أعطي من مال، فندم على الخروج مع سعيد، ونقم عليه وهجاه، وعزم على العودة إلى وطنه وأهله، ولكنه مرض في الطريق، فلما أحسّ بالموت قال أبياتًا يتذكر فيها موطنه، نادمًا على خروجه إلى خراسان غازيا، آسيًا على ما أصابه من مرض قد يؤدي به إلى الموت غريبًا وحيدًا بعيدًا عن أهله وموطنه . وما عسى الشاعر أن يقول في مثل تلك الحال؟ إنه يعاني الغربة والوحدة وسكرات الموت، فليس له أن يطيل ويتبسط في الموضوعات والمعاني، بل عليه أن يوجز في ذلك . ومن المنطق أن تكون قصيدته موجزة مختصرة، فلا تصل في أية حال إلى ستة وستين بيتًا كما وردت في المصادر، بل إن بلغت العشرين أو الثلاثين بيتًا فهذا يعدّ كثيرًا ، خاصة أن مالكا ليس من الفحول الذين ينقاد لهم الشعر بسهولة ويسر ، ولنا أمثلة فيمن رثوا أنفسهم من الشعراء غيره كعبديغوث ابن وقاص الحارثي الذي بلغت قصيدته في رثاء نفسه : اثنين وعشرين بيتًا (٣٠)، وقد نظم قصيدته قبل أن يُقتل أسيرا (٣١) . وكأفنون الثعلبي الذي بلغت قصيدته في رثاء نفسه : خمسة أبيات فقط، وقد نظمها كذلك قبل موته مباشرة (٣٢) . فلماذا تصل قصيدة مالك إلى ستة وستين بيتًا ؟ وقد نظمها قبل موته مباشرة كما تقول معظم الروايات، وهو ليس بأشعر منهما، أو أقدر على فريد المعاني، إذ لم يشتهر بذلك في تراثنا الأدبي . إنني لأظن أن أكثر ما نسب إلى مالك من القصيدة اليائية في رثاء نفسه مما ولده الناس عليه ونحلوه إياه، كما يقول أبو عبيدة، أو مما اختلط على الرواة فنسبوا له من شعر غيره .

بقي أن نجيب في المبحث التالي عن السؤال الآتي: ما الصحيح وما المنحول من تلك القصيدة في ضوء ما عرفناه في هذا المبحث ؟

ثالثًا : الصحيح والمنحول من القصيدة .

إن ما قدمناه من الخبر الذي حمل لنا قصيدة مالك ابن الريب، وما رأينا من التناقضات بين الروايات المختلفة، ليجعل الباحث حائرًا في تمييز الصحيح من المنحول في هذه القصيدة . فقصيدة مالك لا نجدها بكاملها إلا عند اليزيدي في أماليه (ت ٣١٠ هـ) ولم يرد منها قبله إلا ثمانية أبيات وردت عند ابن قتيبة في الشعر والشعراء دون سند . ولقد رأينا أن ناقل هذه القصيدة عن الشاعر نفسه غير معروف ، فالرجلان اللذان ذُكر أنهما دفنا مالكا، وهما من خاطبهما مالك في قصيدته؛ غير معروفين . فلو سأل سائل : من روى هذه القصيدة عن مالك ؟ فستجيبنا مصادر الأدب والتاريخ : لاندري . أو ليس من حقه في هذه الحالة أن يشك في نسبة هذه القصيدة برمتها لمالك ؟ ولو فعل ذلك، فردّها كلها، من واقع روايات القصيدة، لما استطعنا أن نردّ شكه هذا برأي قاطع، من واقع روايات القصيدة أيضًا، يصحح نسبتها لمالك . إلا أن ما نُقل عن أبي عبيدة معمر بن المثنى من أن لمالك من هذه القصيدة ثلاثة عشر بيتا، وإن كنا لا ندري مدى صحة هذه الرواية؛ ليعطينا بعض الاطمئنان إلى أن بعض هذه القصيدة هو لمالك فعلاً، رغم ندرة البراهين على هذا الاطمئنان . وإنني، بعد كل ما قدّمته من نقد لروايات القصيدة في مصادرها، لأميل ميلاً كبيرًا إلى صحة رأي أبي عبيدة، فأغلب الظنّ أن مالك بن الريب رثى نفسه بقصيدة يائية من البحر الطويل، إلا أنها قطعا لا تبلغ هذا القدر الكبير الذي رُوي لنا في مصادرها . ولقد استندت في هذا على ما قدّمته في الصفحات السابقة، ثم بعد ذلك على إنعام النظر في هذه القصيدة ، ثم أخيرًا على المصادر الأدبية التي بينت بعض ما رُوي لمالك، وهو لغيره، من هذه القصيدة . وسأعتمد في تبيان الصحيح والمنحول من هذه القصيدة على عدة جوانب، ومدى توافرها في الأبيات، وهي :

١ – الجانب التاريخي : وأقصد به ما دخل القصيدة من قصائد أُخر بفعل غلط الرواة .

٢ – جانب الصدق الموضوعي : وأقصد به ما يرد في القصيدة من أبيات متناقضة مع نفسها، أو مع غيرها من أبيات القصيدة نفسها، أو متناقضة مع ما رُوي لنا عن مالك وحياته وصعلكته ولصوصيته .

٣ – جانب الصدق الفني : وأقصد به الأبيات التي وردت في القصيدة ، وظاهر عليها الصنعة والتكلف والوضع.

٤ – جانب صدق العاطفة : وأقصد به الأبيات الصحيحة التي ألمس فيها صدقا في العاطفة، توافق مع ما نراه صحيحا مما رُوي لنا من أخبار عن هذه القصيدة، وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع ما رُوي لنا عن حياة مالك.

وهذا التقسيم لا يعني أن كل بيت ينتمي إلى جانب واحد فقط فلربما كان في البيت جانبان من الجوانب الثلاثة الأولى، وهذا مما يؤكد نحل ذلك البيت .

١ – جانب الصدق التاريخي .

هناك عدد من أبيات القصيدة نُسبت لمالك ولغيره، منها البيت رقم (١) (٣٣)، الذي ورد الشطر الأول منه في ديوان جميل بثينة (٣٤) :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة
بوادي القرى إني إذاً لسعيد

وورد في ديوان مجنون ليلى ما يلي (٣٥) :

بتمدين لاحت نار ليلى وصحبتي
بذات الغضى تزجي المطي النواجيا

ولقد وردت رواية لبيت مالك (بذات الغضى) .

والبيت رقم (٤٤) ينسب لسلامة بن جندل، وهو جاهلي قديم ، وورد عنده كما يلي (٣٦) :

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا
إلى الروع يوما تاركي لا أبا ليا

والبيت رقم (١٢) مشهور أنه لعبد يغوث الحارثي، ويروى (٣٧) :

فيا راكبا إما عرضت فبلغن
نداماي من نجران ألا تلاقيا

وقد روي لمالك (فيا راكبا) أيضا . وواضح أن الرواة حرفوا الشطر الثاني ليناسب مالكا، فأصبح (بني مالك

والريب ...) بدلا من (ندامای من نجران ...) .

والبيت رقم (٦٥) يروى لجعفر بن علبة الحارثي(٣٨).

والبيتان رقما (٤٨ و ٤٩) يرويان عينهما لمجنون ليلى(٣٩) .

٢ - جانب الصدق الموضوعي .

ويتضح ذلك من ناحيتين :

أ - ما يكون التناقض فيه بين أبيات القصيدة نفسها؛ ومنه ما يلي:

الأبيات (١٥ - ٢٢) : يتحدث الشاعر فيها عن قومه وأقاربه وحالتهم عندما يسمعون بنعيه، مع أنه لم يمت بعد، وهو بعيد عن وطنه وأهله، فكيف أبصر نار المازنيات وبدأ يصف تلك النار .

وكذلك الأبيات (٣٦، ٦١ - ٦٥) يخاطب فيها أمه وطلب منها أن تزور قبره، وكأنها بجانبه، رغم أنه مات بعيداً عن موطنه وأهله، ويتضح ذلك من قوله (هل بكت أم مالك ، إذا مت فاعتادي القبور، تري جدثا ...، رهينة أحجار ...) .

ب - ما يكون التناقض فيه بين الأبيات وبين ما روي لنا عن حياة مالك :

فمنه الأبيات (٥ - ١١، ٣٢) ففي هذه الأبيات يتحدث الشاعر عن الهوى والعاطفة، بينما مالك صعلوك لصّ قضى حياته في قطع الطرق والسرقة، بل حبس في ذلك، فمن أين تصل إليه عاطفة الهوى .

والأبيات (٢٩، ٤٣، ٦٠) يذكر فيها ماله وغناه وما سيتركه لمن بعده من ميراث، رغم أنه اشتهر بفقره، وما تصعلك إلا من أجل المال، فماذا سيترك لمن بعده من ورثته؟

والأبيات (٥٠ - ٥٦) التي يفخر بها بنفسه وكرمه وشجاعته، هي في رأيي منحولة غير صحيحة؛ لأنها توحي أن قائلها سيدٌ في قومه : يقري الضيف، يعين المحتاج، ويرد الأعداء، ويصبر على الأقرباء، ولم يكن مالك ، كما تدلّ الروايات، سيدا ليفعل كل هذه الأعمال مجتمعة .

أما الأبيات التي يتحدث فيها عن حاله مع أصحابه وهي (٣٧ - ٤٣) فأرى أنها منحولة أيضاً لما فيها من شَغل بما ليس له داع (غداة غد يا لهف نفسي على غد، ولما تراءت عند مرو منيتي، ثم : وخل بها جسمي، ثم : حانت وفاتيا) فالمعنى واحد مكرر، فهل يستدعي الموقف ذلك ؟

والأبيات التي يخاطب فيها صاحبيه (٤٥ - ٥٠، ٥٧ - ٥٩) مليئة بنصائح هما في غنى عنها، بل هو في غنى عن أن يضيع اللحظات الأخيرة من حياته في إرشادهما لما يجب أن يفعلاه بعد موته تكفينه بالسدر وغير ذلك، فالذي يعاني سكرات الموت لا يسدي هذه النصائح لمن يعرفها، ولا يكون في فراغ لمثل هذا .

٣ - جانب الصدق الفني .

إن كثرة التكرار في معاني هذه القصيدة ليشعر القارئ بالنحل والصنعة فيها، فكأن الرواة كانوا يعجبون بالبيت الواحد فينسجون على منواله أبياتاً كثيرة، ولا أدلّ على ذلك مما زيد في بعض مخطوطات (جمهرة أشعار العرب) وذكره محققها، وأوردته في الملحق في هذا البحث(٤٠)، ومن ذلك مثلا(٤١) :

فيا زيد عللني بمن يسكن الغضى ... وإن لم يكن يا زيد إلا أمانيا

أحب الغضى والرمث حبًا كأنما ... أرى ذا الغضى والرمث أهلي وماليا

وإنني أرى أن مما يتسم بالضعف والتكلف من هذه القصيدة، وأميل إلى أنه منحول على مالك ليس له، ما يلي من الأبيات (٢ - ٦، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٠ - ٣٣، ٣٨، ٥١، ٥٩) .

٤ - جانب صدق العاطفة .

وهنا سأورد الأبيات التي أميل إلى أنها لمالك، وسواء بلغت ثلاثة عشر بيتا أم لا، فهذا ما رأيته من القصيدة متسقا مع رواياتها، ومتسقا مع حياة صاحبها، وشعرت بصدق العاطفة فيه ، وهي :

ألم ترني بعت الضلالة بالهدى ... وأصبحت في جيش ابن عفان غازيا

أقول وقد حالت قرى الكرد بيننا ... جزى الله عمرا خير ما كان جازيا

إن اللـه يرجعني من الغزو لا أكـن
وإن قلّ مالي طالبـا ما ورائـيا

لعمري لئن غالت خراسان هامتـي
لقد كنت عن بابـي خراسان نائـيا

فإن أنج مـن بابي خراسان لا أعـد
إليها وإن منيتـموني الأمانيـا

تذكرت مـن يبكي علي فلـم أجد
سوى السيف والرمح الرديني باكيـا

وأشقر محـذوف يجـر عنانـه
إلـى الماء لم يترك له الدهر ساقيـا

هذا مـا أراه يصدق على ندم مـالك على الخـروج مع سعيد إلى خراسان، وما أراه يناسب موقف الموت . ولعل في القصيدة أبياتًا أخر يمكن أن تكون لمالك، ولكن كثرة النحل والوضع على منوالها جعلها موضع شك، فمثلا الأبيات التالية :

أقلب طـرفي فـي الركاب فلا أرى
به من عيون المؤنسات مراعيـا

وخطا بأطـراف الأسنة مضجعي
وردا على عيني فضل ردائيـا

ولا تحسداني بارك اللـه فيكما
من الأرض ذات العرض أن توسعا ليـا

خذانـي فجراني ببردي إليكما
فقد كنت قبل اليوم صعبا قياديـا

أرى أن فيها صدق العاطفة، إلا أن ما شابهها من أبيات في موضوعها في القصيدة مما قدمت أنني أراه منحولا، يجعلنا متوقفين عن الأخذ بها ونسبتها لمالك .

الملحق

* قصيدة مالك بن الريب المازني في أول مصدر أدبي وتاريخي كاملة كما اشتهرت بين الناس، وهو أمالي اليزيدي، مع الزيادات التي وردت في المصادر الأخرى : سابقة أو لاحقة .

١ - ألا ليت شعري هـل أبيتنّ ليلة
بجنب الغضى أزجي القلاص النواجيا(٢)

٢ - فليت الغضى لم يقطع الركب عرضه
وليت الغضى ماشى الركاب لياليا(٣)

٣ - وليت الغضى والأثل لم ينبتا معا
فإن الغضى والأثل قد قتلانيـا

٤ - لقد كان في أهل الغضى لو دنا الغضى
مزارٌ ولكن الغضى ليس دانيا

٥ - ألم تـرني بعت الضلالة بالهـدى
وأصبحت في جيش ابن عفان غازيا(٤)

٦ - دعاني الهوى من أهل أود وصحبتي
بذي الطبسين فالتفت ورائيا(٥)

٧ - أجبت الهوى لما دعـاني بزفرة
تقنعت منها عن ألام ردائيا(٦)

٨ -أقول وقد حالت قرى الكرد دوننا
جزى الله عمرا خير ما كان جازيا(٧)

٩ - إن اللـه يرجعني من الغزو لا أكن
وإن قلّ مالي طالبا ما ورائيا(٨)

١٠- تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي
سفارك هذا تاركي لا أبا ليا(٩)

١١- لعمري لئن غالت خراسان هامتي
لقد كنت عن بابي خراسان نائيا

١٢- فإن أنج من بابي خراسان لا أعد
إليهما وإن منيتموني الأمانيا

١٣- فلله دري يـوم أترك طائعا
بني بأعلى الرّقمتين وماليـا

١٤- ودر الظباء السانحـات عشية
يخبرن أني هالك من أماميا(١٠)

١٥- ودر كبيري اللـذين كلاهمـا
عليّ شفيق ناصـح ما ألانيا(١١)

١٦- ودر الرجـال الشاهدين تفنكي
بأمري ألا يقصروا من وثاقيا(١٢)

١٧- ودر الهوى من حيث يدعو صحابه
ودر لجاجـاتي ودرّ انتهائيا(١٣)

١٨- تذكرت من يبكي عليّ فلم أجد
سوى السيف والرمح الردينيّ باكيا(١٤)

١٩- وأشقر محذوف يجر عنانه
إلى الماء لم يترك له الموت ساقيا (٥٥)
٢٠- ولكن بأطراف السمينة نسوة
عزيز عليهن العشية ما بيا (٥٦)
٢١- صريع على أيدي الرجال بقفرة
يسوون لحدي حيث حمّ قضائيا
٢٢- ولما تراءت عند مرو منيتي
وحلّ بها سقمي وحانت وفاتيا (٥٧)
٢٣- أقول لأصحابي ارفعوني فإنني
يقرّ بعيني إن سهيل بداليا (٥٨)
٢٤- فيا صاحبي رحلي دنا الموت فانزلا
برابية إني مقيم لياليا (٥٩)
٢٥- أقيما عليّ اليوم أو بعض ليلة
ولا تعجلاني قد تبين شانيا (٦٠)
٢٦- وقوما إذا ما استلّ روحي فهيّئا
لي السدر والأكفان عند وفاتيا (٦١)
٢٧- وخطا بأطراف الزجاج لمضجعي
وردا على عيني فضل ردائيا (٦٢)
٢٨- ولا تحسداني بارك الله فيكما
من الأرض ذات العرض أن توسعا ليا
٢٩- خذاني فجراني ببردي إليكما
فقد كنت قبل اليوم صعبا قياديا (٦٣)
٣٠- وقد كنت عطافا إذا الخيل أدبرت
سريعا لدى الهيجا إلى من دعانيا (٦٤)
٣١- وقد كنت محمودا لدى الزاد والقرى
ثقيلا على الأعداء عضبا لسانيا
٣٢- وقد كنت صبارا على القرن في الوغى
وعن شتمي ابن العم والجار وانيا (٦٥)
٣٣- فطورا تراني في رحا مستديرة
تخرق أطراف الرماح ثيابيا (٦٦)
٣٤- وطورا تراني في ظلاء ومجمع
ويوما تراني والعتاق ركابيا (٦٧)
٣٥- وقوما على بئر السُّبيك فأسمعا
بها الغرّ والبيض الحسان الروانيا (٦٨)

٣٦- بأنكما خلفتماني بقفرة
تهيل عليّ الريح فيها السوافيا (٦٩)
٣٧- ولا تنسيا عهدي خليليّ إنني
تقطع أوصالي وتبلى عظاميا (٧٠)
٣٨- ولن يعدم الوالون بيتا يجنني
ولن يعدم الميراث مني المواليا (٧١)
٣٩- يقولون لا تبعُد وهم يدفنونني
وأين مكان البعد إلا مكانيا (٧٢)
٤٠- غداة غد يا لهف نفسي على غد
إذا أدلجوا عني وأصبحت ثاويا (٧٣)
٤١- وأصبح مالي من طريف وتالد
لغيري وكان المال بالأمس ماليا
٤٢- فياليت شعري هل تغيرت الرحا
رحا المثل أو أمست بفلج كما هيا (٧٤)
٤٣- إذا الحيّ حلّوها جميعا وأنزلوا
بها بقراً حمّ العيون سواجيا (٧٥)
٤٤- رعين وقد كان الظلام يُجنّها
يسفن الخزامى غضّةً والأقاحيا (٧٦)
٤٥- إذا عصب الركبان بين عنيزة
وبولان عاجوا المنقيات النواجيا (٧٧)
٤٦- وياليت شعري هل بكت أم مالك
كما كنت لو عالوا نعيّك باكيا (٧٨)
٤٧- إذا مت فاعتادي القبور وسلّمي
على الرّمس أسقيت السحاب الغواديا (٧٩)
٤٨- ترى جدثا قد جرّت الريح فوقه
غبارا كلون القسطلانيّ هابيا (٨٠)
٤٩- رهينة أحجار وبئر تضمنت
قرارتها مني العظام البواليا (٨١)
٥٠- ويا صاحبي إما عرضت فبلغن
بني مازن والريب أن لا تلاقيا (٨٢)
٥١- وعطل قلوصي في الركاب فإنها
ستبرد أكبادا وتبكي بواكيا (٨٣)
٥٢- أقلب طرفي في الركاب فلا أرى
به من عيون المؤنسات مراعيا (٨٤)

٥٣- وبالرمل منا نسوة لـو شهدنني
بكين وفدين الطبيب المداويا(٨٥)

٥٤- وما كان عهد الرمل عندي وأهله
ذميمًا ولا ودعت بالرمل قاليا(٨٦)

الهوامش

١ – انظر البيت رقم (١٩) في الملحق، ٢٦ .

٢ – الأصفهاني، أبو الفرج : الأغاني، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج، بيروت : دار الثقافة، ج٢٢، ١٩٦٠م، ٣٢٤.

٣ – ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم : الشعر والشعراء ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، القاهرة : دار المعارف، ط٢، ١٩٦٦م، ١: ٣٥٣ .

٤ – اليزيدي، أبو عبدالله : أمالي اليزيدي ، تحقيق : الجيب عبدالله بن أحمد، بيروت : عالم الكتب، د . ت، ٣٨ – ٣٩ .

٥ – المرجع السابق، ٤٤ .

٦ – الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الطبري، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة : دار المعارف، ج٥، ط٢، ٣٠٥ – ٣٠٦ .

٧ – ابن عبدربه الأندلسي ، أحمد بن محمد : العقد الفريد، تحقيق : محمد سعيد العريان ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ج٣ ، ط١، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠م، ١٩٩ .

٨ – الأصفهاني، مرجع سابق، ٢٢: ٣٠٤ .

٩ – المرجع السابق، ٣٠٥ .

١٠- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم : ذيل الأمالي، بيروت : دار الكتاب العربي، د . ت ، ج١، ١٣٥ .

١١- الأصفهاني، مرجع سابق، ٢٢: ٣٠٩ – ٣١٠ .

١٢- ابن قتيبة، مرجع سابق، ١: ٣٥٣ .

١٣- المرجع السابق، ٣٥٢ .

١٤- البكري، أبو عبيدالله بن عبدالعزيز بن محمد: معجم ما استعجم، تحقيق : مصطفى السقا، القاهرة : لجنة التأليف، ١٩٥١م، مادة (فلج) .
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب، بيروت : دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م، مادة (شطظ) .

١٥- ابن حبيب ، أبو جعفر محمد : المحبر ، تحقيق : إيلزة ليختن شتيتر ، بيروت : دار صادر ، ط٣، د . ت، ٢١٣ .

١٦- ديوانه، تحقيق : نوري حمودي القيسي، الكويت : مجلة معهد المخطوطات العربية، مج١٥، ج١، ١٩٦٩م، ٨٩ .

١٧- ابن قتيبة، مرجع سابق، ١ : ٣٥٣ .

١٨- ديوانه، مرجع سابق، ٧٩ .

١٩- المرجع السابق، ٨٥ .

٢٠- المرجع السابق، ٨٠ .

٢١- عطوان، حسين : الشعراء الصعاليك في العصر الأموي، القاهرة : دار المعارف ، د . ت، ١٥٨ .

٢٢- الأصفهاني، مرجع سابق، ٢٢: ٣١٤ – ٣١٥ .

٢٣- المرجع السابق، ٣١٨ – ٣١٩ .

٢٤- ورد في لسان العرب مادة (كتب) : «ويقال: اكْتَتَبَ فلان أي: كتب اسمه في الفرْض» وأورد ما يدل على أن المكْتَتِبُ يفرض له في الديوان مقابل أن يخرج مع المجاهدين إذا نُدب لذلك .

٢٥- الأصفهاني، مرجع سابق، ٢٢: ٣٢٣ .

٢٦- المرجع السابق، ٣٢٤ .

٢٧- المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران : معجم الشعراء تحقيق : ف . فرانكو، بيروت : دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ٣٦٤ .

٢٨- الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله : معجم البلدان بيروت : دار الكتاب العربي ، د . ت، مادة (أبر شهر) .

٢٩- الطبري، مرجع سابق، ٥ : ٣٠٦ .

٣٠- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى : المفضليات تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، القاهرة : دار المعارف، ط٧، د . ت ، ١٥٥ – ١٥٨ .

٣١- البغدادي، عبدالقادر بن عمر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م، ٢: ١٩٥ .

٣٢- الضبي، مرجع سابق، ٢٦٠ - ٢٦١ .

٣٣- أرقام الأبيات الواردة في هذا المبحث تشير إلى الأبيات في مبحث (القصيدة وموضوعاتها) في هذا البحث، ٣ - ٥ .

٣٤- ديوانه، تحقيق: حسين نصار، القاهرة : مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٧م، ٦٥ .

٣٥- ديوانه، تحقيق : عبدالستار فراج ، القاهرة : مكتبة مصر، ٢٩٧ .

٣٦- ديوانه، تحقيق : فخر الدين قباوة، حلب : المكتبة العربية، ط١، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨م، ٢٠٠ - ٢٠١ .

٣٧- الضبي، المفضل : المفضليات ، مرجع سابق، ١٥٦. البغدادي ، خزانة الأدب ، مرجع سابق ، ١٩٥.

٣٨- الأصفهاني : الأغاني، مرجع سابق، ١٣: ٤٦ .

٣٩- ديوانه، مرجع سابق، ٢٩٧ .

٤٠- انظر : ٢٤ - ٣١ .

٤١- انظر : ٢٥ .

٤٢- في جمع الجواهر (بذات الغضى) .

٤٣- في بعض مخطوطات جمهرة أشعار العرب بعده :

فيا زيد عللني بمن يسكن الغضى
وإن لم يكن يا زيد إلا أمانيا
أحب الغضى والرمث حبًا كأنما
أرى ذا الغضى والرمث أهلي وماليا

٤٤- في أمالي القالي بعده :

وأصبحت في أرض الأعادي بعدما
أراني عن أرض الأعادي قاصيا

٤٥- في جمهرة أشعار العرب والاختيارين والعقد الفريد (ودي) . وهو البيت الأول في العقد الفريد .

٤٦- (عن) هنا بمعنى (أن) وهي عنعنة تميم، وفي الاختيارين (دعاني بعبرة)، وفي العقد الفريد (فما راعني إلا سوابق عبرة ...)، وفي ما سبق وأمالي القالي (أن ألام) .

٤٧- في أمالي القالي ومعجم البلدان (بيننا) .

٤٨- في الاختيارين وأمالي القالي (لا أرى)، وفي معجم البلدان (إلى الغزو) .

٤٩- في الاختيارين والعقد الفريد (وشك رحلتي)، وفي الاختيارين (مسيرك)، وهذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ١٥، وهو في العقد الفريد بعد رقم ١٤ .

٥٠- في أمالي القالي (مَنْ ورائيا) ، وفي الجمهرة (مِنْ ورائيا) ، وهذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ١٦.

٥١- في أمالي القالي (لو نهانيا) ، وفي العقد الفريد (قد نهانيا) ، وهذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ١٧.

٥٢- في الاختيارين وأمالي القالي ومعجم البلدان (تفتكي)، وفي معجم البلدان (ألا يقروا) وأظنه خطأ مطبعيا، وهذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ١٣، وهو في معجم البلدان بعد البيت التالي رقم ١٧.

٥٣- في الاختيارين وأمالي القالي ومعجم البلدان (صحابه)، وبعده في بعض مخطوطات الجمهرة :

ودرّ صبيّ اللذين تعلّقا
بثوبي وقد أيقنت ألا تلاقيا

ويأتي هذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ١٤، فيكون ترتيب الأبيات من (١٠ - ١٧) في الاختيارين كالتالي: (١١، ١٣، ١٦، ١٤، ١٧، ١٥، ١٠) ما عدا البيت رقم ١٢ فإنه غير موجود في الاختيارين .

٥٤- في العقد الفريد ومعجم البلدان (تفقدت من) ، وهذا البيت في الشعر والشعراء بعد البيت رقم ٢٨ .

٥٥- في الجمهرة والاختيارين (خنذيذ)، وفي الجمهرة (لم يترك له الدهر)، وفي العقد الفريد (وأدهم غربيبًا يجر لجامه)، وفي أمالي القالي (محبوكًا)، وفي خزانة الأدب (وأشقر محبوك يجر لجامه) .

٥٦- في أمالي القالي (ولكن باكناف السمينة)، وفي بعض مخطوطات الجمهرة بعده :

تركت بها شمطاء قد دقّ عظمها
تعدّ إذا ما غبت عنها اللياليا

تقول ابنتي لما رأت وشك رحلتي

سفارك هذا تاركي لا أبا ليا

٥٧- في الاختيارين (وطال بها سقمي)، وفي أمالي القالي (وخلّ بها جسمي) .

٥٨- في الجمهرة (أن سهيل)، وفي أمالي القالي (فإنه)، وفي مجموعة المعاني (يقرّ لعيني)، وفي بعض مخطوطات الجمهرة بعده :

بأن سهيلاً لاح من نحو أرضنا

وأن سهيلا كان نجمًا يمانيًا

٥٩- في الشعر والشعراء والعقد الفريد (فاحفرا)، وفي الجمهرة (ويا صاحبي) .

٦٠- في الجمهرة والاختيارين (ما بيا) .

٦١- في الجمهرة (ما سلّ روحي ... ثم ابكيا ليا)، وفي الاختيارين وأمالي القالي (عند فنائيا)، وفي معجم البلدان (ثم ابكيانيا) .

٦٢- في الشعر والشعراء والجمهرة والاختيارين والعقد الفريد وأمالي القالي وجمع الجواهر ومعجم البلدان (وخطا بأطراف الأسنة مضجعي)، وهذا البيت في الجمهرة بعد البيت الذي يليه رقم ٢٨ .

٦٣- في أمالي القالي (بثوبي)، وبعد هذا البيت في الاختيارين :

وكنت كغصن البان هبّت له الصبًا

أرجّل فينانًا يصيد الغوانيا

٦٤- في الاختيارين ومعجم البلدان (أحجمت)، وفي الاختيارين (سريعًا لدى الهيجاء عضبًا لسانيا)، وترتيب هذا البيت في الاختيارين بعد البيت رقم ٣١.

٦٥- ورد في الجمهرة كما يلي :

وقد كنت محموداً لدى الزاد والقرى

وعن شتمي ابن العمّ والجارَ وانيا

وقد كنت صباراً على القرن في الوغى

ثقيلاً على الأعداء عضبًا لسانيا

وفي معجم البلدان (وعن شتم ابن العمّ) .

٦٦- في الاختيارين وأمالي القالي (ويومًا)، وفي الجمهرة ومعجم البلدان (وطورًا) .

٦٧- في الاختيارين (فيومًا تراني في ...)، وفي أمالي القالي (في طلال ونعمةٍ وطورًا) .

٦٨- في الجمهرة والاختيارين ومعجم البلدان ومجموعة المعاني (على بئر الشُّبيك فأسمعا)، في أمالي القالي (على بئر السُّمينة أسمعا)، وفي الجمهرة والاختيارين ومجموعة المعاني (بها الوحش) .

٦٩- في مجموعة المعاني (قد خلفتماني) .

٧٠- في أمالي القالي (بعدما) .

٧١- في الجمهرة (ولن يعدم الولدان)، وفي الاختيارين (وخلّفتُ ثاويا)، وبعده في بعض مخطوطات الجمهرة ومعجم البلدان :

وأصبحت لا أنضو قلوصًا بأنسعٍ

ولا أنتمي في غورها بالمثانيا

٧٤- في الجمهرة (رحا الحرب أم أضحت)، وفي الاختيارين (رحا السَّفْر) .

٧٥- في الجمهرة والاختيارين ومعجم البلدان (إذا القوم)، وفي الاختيارين (حور العيون) .

٧٦- في الجمهرة (يسفن الخزامى نورها)، وفي أمالي القالي (رعين وقد كادا ... يسفن الخزامى مرةً)، وبعده في الجمهرة والاختيارين وأمالي القالي ومعجم البلدان :

وهل ترك العيس المراقيل بالضحى

تعاليها تعلو المتان الفيافيا

وهو في الاختيارين (... تعاليها ...)، وفي أمالي القالي (وهل أترك العيس العوالي بالضحى بركبانها ...) وفي معجم البلدان (العيس المراقيل ... المتان القواقيا).

٧٧- في الجمهرة (عاجوا المنقبات المهاريا)، وفي الاختيارين (ونجران عاجوا)، وفي أمالي القالي (عاجوا المبقيات)، وفي معجم البلدان (عاجوا المنقبات) .

٧٨- في العقد الفريد ومعجم البلدان (ألا ليت)، وفي أمالي القالي (فياليت)، وفي الاختيارين (لو عالوا بنعيكِ) .

٧٩- في العقد الفريد (عليهنّ أسقيت) ، وفي معجم البلدان (على الرسم أسقيتِ الغمام)، وفي موضع آخر من أمالي القالي [ج١ : ١٦٠] وفي رسالة

الملائكة على (الريم)، ووردت الروايتـان في سـمط اللآلي والأولى رواية أبي عبيدة ، وفي التنبيه على أوهام القالي في أماليه (إذا متّ فاعتامي) .

٨٠- في الاختيارين والعقد الفريد (تريْ جدثًا ... ترابًا كلون القسطلانيّ)، وفي أمالي القالي (على جدثٍ ... ترابًا كسحق المرنبانيّ) .

٨١- في الاختيارين والجمهرة وأمالي القالي (وبئر تضمّنت) .

٨٢- في الاختيارين (فيا صاحبًا إما عرضت فبلّغن ... بني مالك والريب)، وفي الجمهرة (فيا راكبا ... بني مالك)، وفي أمال القالي (فيا صاحبا ... فبلّغا ...)، وفي الجمهرة بعده :

وأبلغ أخـي عمران بردي ومئزري
وبلغ عجوزي اليوم ألا تدانيـا

وسلّم على شيخـيّ مني كليهما
كثيراً وعمي وابن عمي وخاليـا

٨٣- في أمالي القالي (وعرّ قلوصي)، وفي أمالي القالي ومعجم مقاييس اللغة (ستفلق أكبادًا)، وفي أمالي القالي بعده :

وأبصرت نار المـــازنيّات موهنًا
بعلياء يثني دونها الطرف رانيا

بعـــودٍ ألنجوجٍ أضاء وقودها
مهًا في ظلال السدر حوراً جوازيا

غريبٌ بعيـــد الدار ثاوٍ بقفرةٍ
يدَ الدهر معروفًا بأن لا تدانيـا

٨٤- وفي الجمهرة (أقلب طرفي فوق رحلي)، وفي أمالي القالي (أقلب طرفي حول رحلي) .

٨٥- في الجمهرة والاختيارين والأشباه والنظائر (مني نسوة) ، وفي الاختيارين (لو رأينني) ، وفي العقد الفريد (وبالرمل لو يعلمن علميَ نسوةٌ)، وفيه بعد هذا البيت :

عجوزي وأختاي اللتان أصيبتا
بموتي وبنتٌ لي تهيج البواكيا

٨٦- في الجمهرة والاختيارين ومعجم البلدان قبله :

فمنهنّ أمي وابنتاها وخالتي
وباكيةٌ أخرى تهيج البواكيا

وهذا في أمالي القالي بعده، وبعده في مخطوطات الجمهرة :

ألا مبلغٌ أمّ الصريح رسالةً
يبلّغها عني وإن كنت نائيـا

وفي الاختيارين في آخر القصيدة :

ترحّل أصحابي عشاءً غادروا
أخا جدثٍ في غربة الدار ثاويا

وفي العقد الفريد أيضًا (تحمّل ... أخا ثقةٍ في عَرْصة الدار ثاويا) .

المصادر والمراجع

١ – ابن حبيب، أبو جعفر محمد (ت ٢٤٥ هـ)، المحبر، تحقيق : إيلزة ليختن شتيتر، بيروت : دار الآفاق الجديدة، د . ت .

٢ – ابن عبدربه الأندلسي، أحمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ): العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ج٣، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠م.

٣ – ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥ هـ) : معجم مقاييس اللغة تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ج١، ط١، ١٣٦٦هـ .

٤ – ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) : الشعر والشعراء تحقيق : أحمد محمد شاكر، القاهرة : دار المعارف ، ط٢، ١٩٦٦م .

٥ – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) : لسان العرب بيروت : دار صادر،

ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

٦ - الأخفش الأصغر، علي بن سليمان (ت ٣١٥ هـ) : الاختيارين، تحقيق : فخر الدين قباوة، بيروت : مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٧ - الأصفهاني، أبو الفرج (ت ٣٥٦ هـ) : الأغاني، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، بيروت: دار الثقافة، ج١٣ و ٢٢، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠م .

٨ - البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار الكاتب العربي، ج٢، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

٩ - البكري ، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد (ت ٤٨٧ هـ) : التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه بيروت : دار الكتاب العربي، د . ت .

١٠ ــــ : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، القاهرة : لجنة التأليف، ج١ و ٢ و٣، ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦م .

١١ ــــ : معجم ما استعجم، تحقيق : مصطفى السقا، القاهرة : لجنة التأليف، ١٩٥١م .

١٢- الحصري القيرواني ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٥٣ هـ) : جمع الجواهر في الملح والنوادر، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣م .

١٣- الحموي ، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦ هـ) : معجم البلدان ، بيروت : دار الكتاب العربي، د . ت .

١٤- الخالديان، أبو بكر محمد (ت ٣٨٠ هـ) وأبو عثمان سعيد (ت ٣٩١ هـ) ابني هاشم : الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، تحقيق : السيد محمد يوسف ، القاهرة : لجنة التأليف ، ج١، ١٩٥٨م وج٢، ١٩٦٥م .

١٥- ديوان جميل(ت ٨٢ هـ)، تحقيق : حسين نصار، القاهرة : مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٧م .

١٦- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق : فخر الدين قباوة ، حلب: المكتبة العربية، ط١، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .

١٧- ديوان مالك بن الريب ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، الكويت : مجلة معهد المخطوطات العربية، مج١٥، ج١، ١٩٦٩م .

١٨- ديوان مجنون ليلى (ت ٦٨ هـ)، تحقيق : عبدالستار فراج، القاهرة : مكتبة مصر، د . ت .

١٩- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (ت ١٧٨ هـ) : المفضليات ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف، ط٧، د . ت .

٢٠- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) : تاريخ الطبري ، تحقيق : محمد أبي الفصل إبراهيم، القاهرة : دار المعارف، ط٢، ج٥، د . ت .

٢١- عطوان، حسين : الشعراء الصعاليك في العصر الأموي، القاهرة : دار المعارف ، د . ت .

٢٢- القالي، أبو علي إسماعيل (ت ٣٥٦ هـ) : ذيل الأمالي، بيروت : دار الكتاب العربي، ج١، د . ت .

٢٣- القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت ٣١٠هـ): جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام تحقيق : محمد علي الهاشمي، دمشق : دار القلم ، ط٢، ج٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢٤- مجموعة المعاني : لمؤلف مجهول ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، دمشق : دار طلاس ، ط١، ١٩٨٨م .

٢٥- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ) : معجم الشعراء تحقيق : ف . فرانكو، بيروت : دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م .

٢٦- المعري ، أبو العلاء أحمد بن عبدالله (ت ٤٤٩ هـ) : رسالة الملائكة تحقيق : لجنة من العلماء ، بيروت: المكتب التجاري للطباعة ، د . ت .

٢٧- اليزيدي ، أبو عبدالله محمد بن العباس (ت ٣١٠هـ): أمالي اليزيدي تحقيق : الجيب عبدالله بن أحمد، بيروت : عالم الكتب، د . ت .

إعراب القراءات السبع وعللها

لابن خالويه تحقيق عبدالرحمن العثيمين

إبراهيم القرشي عثمان
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) / إعراب القراءات السبع وعللها تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين .- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٣هـ ، ٢ ج .

ملخص البحث : هذا كتاب مهمّ في الدراسات القرآنية ألّفه عالم ضليع في اللُّغة وعلوم القرآن ، حققته ودرسته أطروحةً لرسالة الدكتوراه وحققه في الوقت نفسه الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، وكلانا لا يعلم عن عمل الآخر شيئًا . ولما هممت بنشره ظهرت طبعة العثيمين في الأسواق . ولما طالعتها وجدتها قد شحنت تصحيفًا وتخليطًا وضبطًا مضطربًا وضعف توثيق وسوء تحقيق ، فقيدت هذه التعليقات واثقًا من أنها ستكون أقوى مسوّغ لإعادة نشر الكتاب بتحقيقي ، بإذن الله .

كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ. حقّقه الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، ويقع في جزأين. وهو كتاب نفيس، تنبع أهميته من أنه جاء قوامًا بين كتب الاحتجاج للقراءة، فكتاب الحجة للقراء السبعة الذي ألّفه أبو علي الفارسي، أطاله وأغمضه حتى منع عنه أهل الاختصاص - كما وصفه ابن جني - فضلاً عن غيرهم. وكتابا (معاني القراءات) للأزهري و(حجة القراءات) لابن زنجلة لم يصدر صاحباهما عن رواية ودراية بالقراءات، وشمول وعمق في التناول كابن خالويه. أما كتاب الحجة في قراءات السبعة المنسوب لابن خالويه فهو اختصار لكتابنا موضوع الحديث لاشك في ذلك. فكتاب ابن خالويه إذن توسّط بين الإطالة والاختصار، وبَسَطَ صاحبه وجوه القراءات بسط العالم المتقن، فالمؤلف تلميذ ابن مجاهد - أول من سبع السبعة - أخذ عنه القراءات متواترها وشاذها حرفًا حرفًا. وابن خالويه في القراءات أعلى إسنادًا من أبي عمرو الداني، لأن الأخير درس على أصحاب ابن خالويه، يقول الداني نفسه: «كان ابن خالويه عالمًا بالعربية حافظًا للّغة بصيرًا بالقراءة، ثقةً مشهورًا، روى عنه غير واحد من شيوخنا...»(١). وابن خالويه أيضًا تلميذ أبي سعيد السيرافي، وأبي بكر ابن الأنباري، وأبي بكر بن دريد، وأبي بكر بن الخياط، ونفطويه، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وابن مخلّد العطار، والمحاملي، والصولي، والبغوي، وغيرهم. وقد ضمّن كتابه خلاصة علوم هؤلاء العلماء الأعلام، فجاء غزيرًا في مادته ثبتًا في روايته، حاويًا متنوعًا مع حجة قوية وبصيرة في العرض وسهولة في المعالجة، ومن هنا كان فضله على غيره في حسباننا.

وأول صلتي بهذا الكتاب توجيه مشكور من علي حسين البوّاب، الذي استشرته في موضوع يكون أطروحة للدكتوراه فوجهني - أجزل الله مثوبته - إلى مخطوطة الكتاب ودلني على نسخته المصورة في جامعة الملك سعود عن الأصل المحفوظ في تركيا (مراد منلا/٨٥) وأكّد لي أنه لم يحقق حتى ذلك الوقت، ثم تأكدت من ذلك بطول البحث والتحري والمراسلات. وشرعت في العمل فيه في أوائل شهور سنة ١٤٠٨هـ غير عابئ بإجراءات التسجيل التي استغرقت زمنًا طويلاً في جامعة الخرطوم، بسبب بعض العوائق الإدارية .

ثُمَّ استقرت الأمور واستمر البحث ونوقشت الرسالة وأجيزت في يوليو ١٩٩٣م، وسط ثناء عاطر وتقدير وتقريظ كبيرين .

وعدت إلى الرياض تغمرني الفرحة والاعتزاز بما أنجزت، ويلهج لساني بالشكر لله والثناء عليه بما لقيه

عملي من القبول والاستحسان والرضا التام من أساتذتي والممتحنين، حتى أوصوا بطبعه على نفقة الجامعة. وأصبح تفكيري كله منصبًّا على نشر الكتاب. فجعلت أتلمّس الطريق إلى ذلك بكل اهتمام، حتى فاجأني زميل عزيز بأنه كان في مصر، وأنه رأى هذا الكتاب يطبع وعلم أنه سيصل إلى الرياض في معرض الكتاب الذي ستقيمه جامعة الملك سعود في أوائل سنة ١٤١٤هـ. كان الخبر ثقيلاً عليّ، فهذا جهد سنوات خمس أو تزيد، أحببت أن أمضي فيه إلى غايته، ولكنه القضاء ولابد من التسليم. وأمضيت وقتًا غير قصير على حالة من الشوق لا توصف للنظر في الكتاب المطبوع حتى حصلت على نسخة منه، فوجدته على حالة تحمد من حسن الإخراج وجمال الحرف وجودة الورق، والفهارس المفصلة النافعة والمقدمة الضافية القيّمة، وقد بذل فيه جهدًا مقدرًا، فتصفحته، وما إن توغّلت فيه حتى أُصبتُ بحالة من الغمّ والإحباط والذهول لا تقدّر ؛ وذلك بسبب إساءة المحقق لهذا السِّفر الجليل من كعب غلافه إلى آخر صفحة فيه، تصحيفًا وتخليطًا وإملاءً وضبطًا وتصرفًا وإخلالاً بالأمانة العلمية وضعف توثيق وسوء تحقيق، وغير ذلك مما بسطته في ثنايا هذه التعليقات.

وما إن فرغت من قراءته حتى عادت إليَّ روح العزم على المضي فيما كنت عزمت عليه من نشر الكتاب؛ لأن عملاً على هذه الصورة من القصور لا ينبغي أن يثنيني عن نشر عملي، على إتقانه وتجويده - ولا فخر - فأحببت أن أنشر ما قيدته من ملاحظات وتعليقات عن هذه النشرة، حتى تكون مسوّغًا مقبولاً - إن شاء الله - بين يدي نشرتي للكتاب.

وأول ما يؤخذ على المحقق الفاضل أنه ضلّل الباحثين في التراث، فقد جاء في مقدمة تحقيقه (ص٧): «وكان معهد المخطوطات... يتابع حركة التأليف والتحقيق بنشرة شهرية يصدرها المعهد (أخبار التراث) ومجلة متخصصة، كانتا تسهمان إلى حدّ كبير في التعريف بالتراث والعاملين على تحقيقه، وتقرب بين وجهات نظر المحققين...»

أقول: نعم، لا يشك أحد في فائدة مثل هذه النشرة الشهرية والمجلة المتخصصة، غير أن هذه الفائدة مشروطة بصحة المعلومات التي تنشر فيها؛ فقد أعلن المحقق عن انكبابه على تحقيق كتاب (إعراب القرآن) لابن خالويه، هكذا - بالنون في آخره - وليس على كتاب (إعراب القراءات السبع) (ملحق "ألوان من التراث"، عدد ٨٠٤٩ شوال ١٤٠٩هـ)، ولو كان صَدَقنا لكنا أعلمناه بعملنا فيه فكنا تركناه له أو تركه لنا، مادام القصد وجه الله وخدمة كتابه، ولكن إعلانه - للأسف الشديد - جاء مضلِّلاً، فأوصلنا إلى ما نحن فيه .

وستكشف هذه التعليقات عن كثير من المساوئ والقصور - والكمال لله - ولكن ليس القصد منها سوى تأدية الأمانة، وأخذ المحقق بما أخذ به غيره، راجين أن يتّسع صدره لتقبل الحقّ، مستنيرين في ذلك بقوله هو نفسه (المقدمة ص ٨١) بأن محبَّة العلم «تحتم علينا أن نقول فيه كلمة حق نرضى بها ولو على أنفسنا... لا نماري فيها ولا نداري؛ لأن المجاملة في العلم والسكوت على مواضع الزَّلل - هكذا - فيه تخلّف علميّ وانتكاس في الحضارة» .

والمحقق كثير التتبُّع لهفوات المحققين، وقد شحن مقدمته بكثير من ذلك، وأسوق هنا قطوفًا من تلك المقدمة التي وقعت في نحو مئة صفحة (وقع فيها أكثر من أربعين خطأً سيأتي بيانها). يقول المحقق في أول (ص٧): «... واشتغال كثير من الباحثين بتحقيق التراث وإقدامهم على نشر كلّ غثٍّ وسمين دون تمييز، وإخراج بعض النصوص بطريقة عشوائية غير منظمة ولا مسئولة». ولعمري إن هذه هي الحقيقة، ولكن هل عمل المحقق على إخراج نفسه من هذه العشوائية؟ سنرى ذلك !

ووصف المحقق محقق شرح مقصورة ابن دريد (محمود جاسم) (ص٧٤) بأنه «كان مستعجلاً على نشر الكتاب على أي صورة ؛ لذا وقع في أخطاء وتجاوزات كبيرة، ولو كان متأنيًا لسلم منها ولأعطى مزيد فائدة للباحثين ... ومن هذه التجاوزات أنه لم يقم بتصحيح أصول الكتاب تصحيحًا كاملاً فوقع في أخطاء طباعة كثيرة جدًا ليس هذا محل حصرها ، منها في آيات

القرآن ...» وانتقده في تعريف أحد الأعلام بأنه «لم يعرف به مع أنه عرف بمن قبله ومن بعده... إلخ». قلت سبحان الله، والله لكأنَّ الناقد هنا هو محقق المقصورة نفسه لمّا طالع كتابنا هذا بتحقيق الشيخ؛ لأن المحقق وقع في الأشياء ذاتها التي أخذها على محقق المقصورة بل وقع في أسوأ منها، هذا مع شرف كتاب القراءات وما ينبغي أن يبذل فيه من العناية واليقظة والحفاوة لتعلقه بكتاب الله، وبعلم شائك كالقراءات .

وحمل المحقق على أحمد عبد الغفور عطّار (ص٧٩) في تحقيقه (كتاب ليس في كلام العرب) لابن خالويه. ووصفه بأنه «أتعب نفسه في التعليق... ولم يسلك في تحقيقه الطريقة المنهجية العلمية في تحقيق النصوص ونشر الكتب. فلم يُعِر المقابلة اهتمامه...» وقال أيضًا: «وأشك في صحة اعتماده على هذه النسخة أصلاً...» ومضى إلى أبعد من ذلك حين وصف العطار بالنفخ في الأوراق لتصبح مجلدة ضخمة .

فهل أراح العثيمين نفسه في التعليق ؟ وهل بذل ما ينبغي في مقابلة النصوص - رغم يتم مخطوطته ؟ أما قوله (أشك في صحة اعتماده...) فقول تسقط كلفة الردّ عليه .

كذلك انتقد في مقدمته محمد إبراهيم سليم وأنه (لم يتبع المنهج العلمي لتحقيق التراث) (ص٦٥)، وانتقد رمزي البعلبكي (ص٦١)، علي حسين البواب (ص٦٦) وعبد العال سالم مكرم (ص٨٧)، وغيرهم، بل لم تخلُ حواشيه من نقد المحققين، فقد جاء في صفحة ٢٢٨ (ج١) بيت شعر قال عنه: «لم يذكره عبد الكريم يعقوب في أشعار العامريين... وما هكذا يكون جمع الشعر وتوثيقه ؟!» . وقد وقعت من العثيمين في هذه الصفحة والتي تقابلها أخطاء وتجاوزات وتصحيف في بيت شعر، فهل هكذا تكون قراءة الشعر وضبطه ؟

وما سقت هذه القطوف إلاّ لتعلق بذهن المطالع لهذه التعليقات، حتى إذا صحبني مشكوراً عبر الصفحات التالية، وجد أن المحقق الفاضل وقع فيها وفي أسوأ منها. وقد قصرتُ هذه التعليقات على الجزء الأول من تحقيق العثيمين فقط، وليس الجزء الثاني من تحقيقه بأحسن حالاً من الجزء الأول، والله المستعان .

أولاً - التصحيف :

هذا كتاب في القراءات القرآنية، والضبط في القراءات ركن لا يُستغنى عنه، عدم الدِّقة يوقع في كثير من الخلل والاضطراب. وهذا ليس كتابًا يقرأ مرة واحدة ويرمى، بل هو مرجع تتكرر العودة إليه كل حين. والخطأ في المراجع أشنع منه في سائر أنواع التصنيف. ولما وجدت المحقق كثير المؤاخذة للمحققين في عدم تحرّي الدقة والأمانة والمنهج العلمي وعدم مراجعة الأصول قبل طباعتها، أحببت بيان ما وقع فيه - ولعلّه لايجد حرجًا في أن نأخذه بما أخذ به غيره - وهدفنا جميعًا الحقّ والصّواب.

وهذا الكتاب يعجُّ بالأخطاء والأوهام والتصحيف والتجاوز من كَعْب غلافه - وهو واجهة الكتاب - إلى آخر سطر فيه. ففي غلاف الكتاب وجلدته التي تحمل عنوانه واسم صاحبه نقط المحقق الهاء من (خالويه) وقطع همزة الوصل من (ابن) وهَمَزَها في موضعين (ابن خالويه، ابن سليمان) . ولا يقال هذا من خطأ الطباعة، فالمحقق الفاضل يلهج بمراجعة الأصول وهذا يلزمه، ولا يلام الطابع فإنما يأخذ ما يُعطى.

وأضاف إلى اسم المؤلف لقبين ليسا في أصل الكتاب وذلك قوله (الشافعي الهمذاني) فقطع بشافعيته وهو أمر محتمل غير أنه لا يُسلَّم بإطلاقه لعدم ورود النص الصريح بذلك في عناوين الكتاب ولا عند أحد علمائه من أصحاب التراجم أو المتقدمين عمومًا، وهذا تجاوز صريح وإخلال بالأمانة العلمية. كذلك نسبه فسمّاه الهمذاني؛ وهذا وإن كان صحيحًا إلاّ أنه غير منصوص عليه في عنوان الكتاب. وعنوان الكتاب كما جاء في أول الجزء الثاني منه هو: (كتاب إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبد الله الحسين ابن خالويه رضي الله عنه).

وفي ص ٥ وقبل مقدمة الكتاب اقتطف المحقق نقولاً من عبارات الثناء على ابن خالويه فأخطأ النقل في عبارة الحافظ ابن عديّ التي توارثها المترجمون والمؤرخون جيلاً

بعد جيل في وصف ابن خالويه وهي قوله: (وكانت الرحلة إليه من الآفاق). والعبارة على قصرها صحّفها المحقق في موضعين؛ حيث وضع (كان) مكان (كانت) و(في) مكان (من). وإذا كان المحقق لا يتعهّد أول ما يقع عليه نظر القارئ من كتابه، فتعهّده لبقية الكتاب محلّ نظر. وقد وقع في مقدمة المحقق وحدها - وهي نحو مئة صفحة - أكثر من أربعين خطأً في الرسم والإملاء والضبط مثل قوله: (في بعض آراءه) (ص٩٢) والصواب (آرائه)، و(كما انفتل) في الصفحة نفسها والصواب (لمّا) - باللام أو قوله: (لأن القراءة والأئمة يختار لهم) (ص٩٦) والصواب: (القرأة) جمع قارئ. أو قوله: (من شرطها صحت السند) (ص٩٨) والصواب (صحة) .

وقد وقعت من المحقق تصحيفات ، سأورد بعضها بتعليله وتصويبه وأوجز بقيتها في جدول أذيّل به هذا الجزء.

١ / ص٣٥ س١٤ : (كتب إليّ محمد بن زكريا المحاربي يذكر أن عباد بن يعقوب "جدُّ لهم"...) - هكذا رسمها المحقق، والصواب (حَدَّثَهم). وأجداد المحاربي المعروفون أربعة ليس فيهم عباد بن يعقوب، بل إن عباداً ابن يعقوب الرواجني محدث مشهور (توفي ٢٥٠هـ) ولا نسب بينه وبين المحاربي، أبي عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا الكوفي (ت ٣٢٦هـ) .

٢/ ص٦٤ س٩: (وكان مؤرّق أسدّ الناس) والصواب (أيسر الناس) وهي واضحة جداً في الأصل ويؤيدها السياق لأن الحديث عن مورق العجلي وعن جوده وسماحته. ومؤرق - بالهمز - وقد همزه المحقق مرةً وأخلاه من الهمز مرة أخرى في سطرين متتاليين.

٣/ ص٦٧ س١: (سيفًا قياميًا) كذا قرأها المحقق والصواب: (سيفًا قَلَعيًّا)، وهي نسبة مشهورة إلى القلعة موضع بالبادية تنسب إليه السيوف، قال الشاعر:

مُحارِفٌ بالشَّاءِ والأباعِرِ
مبارَكٌ بالقَلَعيِّ الباتِرِ

٤/ ص٢٠٦ س١٢: (أن العرب كانت تَفْتَضُّ الكرش) كذا رسمها المحقق بالضاد والصواب : (تَفْتَظُّ) بالظاء وهو المقصود والصواب كما في الأصل. قال الخليل: "الفَظُّ: ماء الكرش". وأنشد ابن مالك لمالك بن نويرة:

كأنَّ لهم إذ يَعْصِرون فُظُوظَها
بدجلةَ أو فيضِ الأُبُلَّةِ مَوْرِدُ

ولعله رفع (مورد) لما طال الكلام، وفيه رواية أخرى (كأنهم إذ)(٢).

٥/ ص٢٠٦ س١٤ : (والهاء في كلا القراءتين) أخطأ الناسخ إذ رسمها (كلتي) وأخطأ المحقق إذ جعلها (كلا)، والصواب (كلتا).

٦/ ص٧٤ س٧: (حتى تجيئ خلفه الماءا) كذا عند المحقق، والصواب (حتى تَحَسَّيْ) وهي واضحة في الأصل، ويزيدها المعنى وضوحًا، وأنه لو كان (تجيئ) كما قرأها المحقق لكان لفظ (الماء) رفعًا بها.

٧/ص٨١ س١٠: (كذلك تفعل العرب في نحو ولّى/ ألفان لئلاّ تسقط الياء) الصواب (ولِي) من قوله تعالى: (ولِي دينِ). وأثبت المحقق هذه العبارة دون أن ينبّه أو يتنبّه إلى ما فيها من اضطراب سببه أنّ هذا أحد مواضع الخَرْم في المخطوطة، وهو خرم يسير مقدار سطر واحد، ربّما انتقل عنه بصر الناسخ. ولو تأمّل ما في العبارة من اضطراب لاكتشف هذا الخرم الذي لم يذكره في مقدمة التحقيق (ص١٠٦)، ضمن ما وقع في الكتاب من خروم.

٨/ص٢٠٤ س١: (أنجينا أباكم {وأحييناكم}) كذا قرأها المحقق، والصواب (أنجينا آباءكم وأجدادكم) وهي واضحة في الأصل. ولا أدري لم حصر {أحييناكم} وكيف استقام له السياق بهذا التصرّف!

٩/ ص٢١٢ س٣: استشهد المصنف برجز قرأه المحقق كما يأتي :

لم تَرْوَ حتَّى بلَّت الدَّبيْسا
ولَقَى الذي أدَّاهُ أمرًا بيَّسا

ثم قال في الحاشية: كذا قرأتها والله أعلم. أقول: لقد صحّف وأساء الضبط وأفسد الرجز وأخلّ بالعروض. والصحيح :

لَم تَرْوَ حتّى بلَّت الدَّرِيْسا
ولَقِيَ الذَّادة أمرًا بِيْسا

صحف أربعة ألفاظ فأفسد المعنى بوضعه (الدبيس) ولا أدري ماهو – مكان (الدَّريس)، وقصر الفعل (لَقّى) وهو غير مقصور، وشطر كلمة (الذّادة) إلى نصفين فجعلها (الذي أدّاه) والذّادة معروفون، وهم الذين يذودون الإبل عن الحوض، أي: يردُّونها. أما إساءة الضبط فواضحة في ما تقدم، وفي (بِيَسا) حيث شدّد ياءها وهي ساكنة. أما الإخلال بالعروض فتحويل (مستفعلن) في أول الشطر الثاني إلى (مَتَفَاعِلن) وليس هذا من وزن الرجز في شيء. وهذا الرجز في مصدره غير معزوّ.

١٠/ ص٢١٢ س٩: (في هذه الحروف) كذا رسمها المحقق والصواب (في هذا الحرف) وهي واضحة جداً في الأصل. وقال بعد ذلك (فيها) والصواب (فيه) كما في الأصل، عودًا على الحرف. ولعل هذا ما دعا المحقق إلى تغيير العبارة ليتّسق الكلام. أين الأمانة العلمية ؟

١١/ ص١٠٦ س٧: (وقرأ الباقون بالثقيل ... والخفيف فرع على الثقيل) هكذا قرأها المحقق، والصواب (بالتَّثْقيل ... والتَّخفيف فرع على التَّثقيل) وهذه الثلاثة الأخطاء وردت تباعًا، وهي أوضح ما تكون في الأصل. ولا ينسب مثل هذا إلى الناسخ. أين مراجعة الأصول التي يلهج بها المحقق؟

١٢/ ص٢٢٤ س٣: (والعدواء كملطاط: حافة الوادي وهما جانباه). هكذا قرأها المحقق ولم يدقّق، فصحّف وأساء لأمانة النّقل وخالف الصّرف. والصواب كما في الأصل: (والعَدَا والمِلْطَاط: حافّتا الوادي، وهما جانباه) هذه عبارة الأصل، واضحة مقروءة سليمة. قال ابن منظور: العدى والعَدَا: الناحية، الأخيرة عن كراع (اللسان/ عدا). ويدلك على أن (الملطاط) هو المراد وأنه مرادف (العَدَا) وهما جانبا الوادي قول عليّ – رضي الله عنه –: فأمرتهم بلزوم هذا الملطاط أي: الجانب (اللسان/ ملط). ثمّ إن (عدواء) ليست على وزن (ملطاط) كما توّهمه المحقق حين لوى عنق العبارة ليقيمها فأفسدها، وهي مستقيمة متجهة لولا تدخله وتعجّله. وهل حافة الوادي هما جانباه أم أن حافة الوادي هي جانبه؟ كيف رضي المحقق بهذا ؟

١٣/ ص٢١٥ س٣: (فأخذ العهد عليهم بعقل {ركنه} فيهم، ... فهنا الوقف {فكان} يختاره ابن مجاهد ... واستدلّ {لذلك}...). هكذا صحّف المحقق الكلمات الثلاث المحصورات وصوابها كما في الأصل (رَكْبُهُ) بالباء الموحدة، (وكان)، (بذلك). أعدْ قراءة العبارة بعد إحلال ما صححناه حسب الأصل مكان ماصحفه لترى استقامة العبارة !

١٤/ ص٢٢٩:

فأَصْعِدْ إلى أرض المكاكيّ واجتنبْ
قُرَى الشام لا (تَتْوى) وأنت (حريض)

هكذا قرأ المحقق هذا البيت وقال في الحاشية رقم (٢): "وقوله: تتوى وأنت حريض هكذا قراءتي لها فلعلها كذلك. ومعنى تتوى: تهلك والحريض الهالك أيضًا أو الموشك على الهلاك".

أقول: صحّف المحقق الفاضل مع أنَّ البيت واضح الرسم، وقراءته: لا (تَثْوى) – بتاء مثناة بعدها ثاء مثلثة من الثّواء وهو البقاء. وأنت (مريض) بالميم في أوله من المرض. وهو المعنى والوجه إذ يوصيه بتجنّب الإقامة ما دامت هذه الأرض قد أمرضته. أما قراءة المحقق (لا تتوى وأنت حَريض) فبعيد مضحك، إذ كيف يهلك أو يوشك على الهلاك وهو هالك؟ والعجب أن المحقق أحالنا على اللسان (أرط) وأكاد أجزم بأنه لم يرجع إلى حيث أحالنا، إذنْ لوجد البيت كما في الأصل وكما يوجبُه المعنى وكما قرأناه .

١٥/ ص٢٤٧ س١١: (إنّما النَّسَى بالياء على وزن الدَّمَى) هكذا صحّفه المحقق، والصواب: (النَّسْيُ بالياء، على وزن الرَّمْي) أين الياء التي نصّ عليها المصنّف في ما قرأه المحقق الفاضل؟ وإنما قرأ ألفًا مقصورة كما ضبطه. وما الدَّمَى – بالدال – التي وزن بها المحقق اللفظة الأولى؟ وقد تكرر هذا الخطأ عند المحقق في (ص٢٨٩) حيث قرأ مرة أخرى: (هو الوَرْيُ. ساكن مثل الدَّمْي) – هكذا، والصّواب: (الوَرْيُ ساكنٌ مثل الرَّمْي – بالرّاء، وليس بالدّال. وهكذا يزنُها جميع اللُّغويين، وهي كذلك في المعاجم. ولا أدري كيف يرسم المصنف الياءَ ألفًا مقصورة

ولا ينقطها ثم يحركها بالرفع كما هنا وفي معظم الكتاب وهذا مستحيل! وانظر كيف وضع علامة الوقف بعد (الورى) والكلام لم يتمّ! وهذا دأبه في كثير من المواضع التي جاءت علامات الترقيم فيها غايةً في الاضطراب وعدم الجدوى، كما سأبيِّنه.

١٦/ ص٢٣٤ س٢: «ماكان في أيديهم أو في (الجيش) فهم الأسرى» قرأها المصنف (الجيش) بالإعجام والصواب (الحبس) بحاء بعدها باء موحدة، وسين مهملة، وهي في الأصل كذلك واضحة منقوطة بثلاث نُقط من أسفلها كعادة الناسخ في رسم السين المهملة في جميع المخطوطة.

١٧/ ص٢٥٤ س٨: (والله لأوجَعَنَّ قُربَتَك) قرأ المحقق (قُرْبَتَك) بتاء بعد الباء وأخطأ، والصواب (قُرْبَيْك) - بالموحدة ثم المثنّاة من أسفل - واضحة مضبوطة في الأصل، وزادها المؤلف وضوحًا حيث شرحها. فقال: يعني الخاصرتين، ثم أورد مفردها وهو القُرْب، ومثنّاها قُرْبان، وقوله (قُرْبَيْك) نصب بالفعل وهو مضاف للكاف. وبالرغم من رجوع المحقق الفاضل إلى التهذيب، وشرح اللفظة في الحاشية إلاّ أنّ ذلك لم ينبهه إلى الخطأ، لأن قُربة بالتاء لا معنى لها هنا.

١٨/ ص٢٥٨ س٣: (وهنّ ثلاث لغات: غلظة وغَلَظة وغُلظة بمعنى واحد مثل ركوة وربوة). هنا تصحيف وإخلال بالأصل. أمّا التصحيف فقراءته (ركوة) بالكاف، والصواب (ربوة)، وإنما هي فتحة على الرّاء من كلمة (رَبوة) طولها الناسخ فظنّها المحقق كافًا، وهذا تصحيف شنيع لأن قبله من الألفاظ ما يعين على تجنّب الوقوع فيه. والعجب للمحقق لأن الكلمة التي مثّل بها وهي (ربوة) قد وردت في هذا الكتاب (ص ٩٩) وذكر المصنف اللغات فيها، وصنع لها المحقق حاشية مطولة هناك، ومع ذلك لم يفطن فيربط بين الموضعين.

وأما الإخلال بالنص ففي مفارقته الأمانة العلمية بحذفه لفظًا ثابتًا في الأصل - من ثلاثة ألفاظ - وإبقائه على لفظين ليستقيم اجتهاده، واللفظ الثالث أوضح من الشمس، والعبارة بتمامها هي: (وهن ثلاث لغات: غَلْظَةٌ وغَلَظَةٌ وغُلْظَة بمعنى واحد مثل رِبْوَة ورَبْوَة ورُبْوَة) فلما قرأ المحقق اللفظة الوسطى (ركوة) فسد عليه نظام الألفاظ فحذف اللفظة الثالثة. وصنع حاشية يشرح فيها ما توهّمه، وكل ذلك باطل. هذا وقد ذكر المصنف (ص ٩٩) أن في (ربوة) سبع لغات، وأورد من بين تلك السبع هذه الثلاث المنصوص عليها هنا. وبعض الكتاب يقوم شاهدًا على بعضه إن علّقه المحقق في ذهنه، ولكن يبدو أن هذا العمل جماعيٌّ.

١٩/ ص٢٨٠: (قال لبيد:

وعمرت حرسًا قبل مجرى داحس

لو كان للنفس اللجوج خلود)

قرأ المحقق: «ينشد (قبل مُجرى) و(بِمُجرى) وأحالنا على (الكّسان) - هكذا رسمها المحقق، يريد: (اللّسان). أقول: صحّف الدكتور من جهتين: الأولى ضبطه (مُجْرى) و(بِمُجْرى) بضم الميم وإسكان الجيم في الموضعين ولم يفرّق بينهما، والذي في الأصل (مُجْرى ومَجْرى) بضم ميم الأولى وفتح ميم الثانية، وبذلك يصح التمثيل. والجهة الثانية قراءته (بمجرى) بباء قبل الميم وهذا باطل لايكون من جهتين أيضًا: الأولى أنك تحيل المعنى وتفسده حين تقرأ (قبل بمجرى)، والثانية أن أدنى حسّ عروضي لا يحتمل زيادة هذه الباء المخلة بوزن البيت. والذي حمل المحقق الكريم على هذا التصحيف أن الناسخ ألصق الفتحة التي على الميم بالميم (مَجرى) فتوهمها المحقق باءً، غير أن السياق وقليلاً من التنبّه يصرفان الذهن عن هذه القراءة العشوائية المؤدية إلى مثل هذا التصحيف القبيح.

٢٠/ ص٢٨٢ س١٦: «فكما يفتح إظهار (ودت طائفة) و(قد تبيّن الرشد) للأختية بين الطاء والذّال والتاء كذلك يفتح بيان الباء مع الميم». لا أدري كيف ساغ هذا للدكتور؟ صحّف ثلاث كلمات، فقرأ (يفتح) - بالفاء ثم التاء في موضعين، وهو أشبه بما في الأصل، وهو قطعًا تصحيف من الناسخ إلاّ أن السيِّئ أن المحقق تابعه على شيء لا يقبله العقل، ولو أنه أمعن النظر لفطن إلى أن

المقصود (يَصِحُ) – بياء وصاد وحاء – في الموضعين وهو وجه الكلام. أما الكلمة الثالثة فقوله (الطاء والذّال) – بالمعجمة – ولا ذال في الآيتين إنما هو دال مهملة، ولا أختيةَ بين الذال وما ذكر.

٢١ / ص٢٨٢ س٥ : «حدثني هشيم – هكذا – عن عوف عن أبي رجاء: (بسم الله مجريها ومرسيها) مثل قراءة مجاهد». وهنا خطآن: الأول ضبط (هشيم) بكسرتين أسفل الميم مع أنه فاعل، وهو لحن واضح. والثاني ضبط (مجريها ومرسيها) على الإمالة وتحت الياء نقطتان وفوق الياء ألف صغيرة وهي علامة المد ولا أدري كيف توضع ألف صغيرة فوق ياء فهي بهذا تقرأ (مجرياها ومرسياها) وهذا ما لا يقول به أحد. والذي نص عليه المصنف بخلاف هذا لأنه قال: (مثل قراءة مجاهد) وقراءة مجاهد بصيغة اسم الفاعل بضم الميم في اللفظين وياء محضة (مُجرِيْهَا ومُرْسِيْها) وتنسب هذه القراءة أيضًا لمسلم بن جندب والجحدري. هذا وقد قال الزجاج – ولم يكن صاحب تتبع لوجوه القراءات – "ويجوز فيه شيء لم يُقْرَأ به ولا ينبغي أن يقرأ به لأن القراءة سنة: (بسم الله مُجْرِيْهَا ومُرْسِيْهَا) " فالذي أثبته الزجاج – وهو سنية القراءة – أمر معلوم بالضرورة، أما الذي نفاه – وهو القراءة بهذا الحرف – فقد ثبت أنه قراءة ثلاثة من الأئمة: ابن جندب والجحدري ومجاهد(٢).

٢٢ / ص٢٨٥ س١٧ : «فإن سأل سائل ألم تختلف القراء في قوله "والأمر يومئذ لله" ونظيره من القرآن ؟» كذا عند المحقق، والذي في الأصل (لِمَ لَمْ تختلف القراء؟) باستفهام ونفي، فصحّف وأفسد المعنى وأحاله بقلبه السؤال. فابن خالويه يثبت أن القراء لم تختلف في هذا ونظيره، والمحقق بهذا التصحيف يؤكّد اختلافهم. وقليل من تدقيق النصوص ومراجعتها يجنبنا أمثال هذه العثرات.

٢٣ / ص٢٨٧ س١٣ : «فكأنّ ثمود أكثر العرب تُتبع تنويه» هكذا عند المحقق، وقد صحف ما في الأصل وأفسده والصواب (فكان ثمود أكثر العرب تدع تنوينه).

فصحف (كان) وجعلها (كأنّ)، وصحف (تدع) إلى (تتبع)، و(تنوينه) إلى (تنويه) ولا معنى لكل هذا، ولا أثر لمراجعة الأصول التي ينادي بها !!

٢٤ / ص٢٩٣ :

عميرةُ ما يدريك أن ربّ مُهْجَعٍ
تركتُ ومن ليلِ التّمام طبيقُ
وقَدْ غَار (لَحْمٌ بعد لحمٍ) وقد دَنَتْ
واخرُ أخرى فاستقلَّ فريقُ

كذا قرأ المحقق البيت الثاني فصحّفه تصحيفًا قبيحًا بقراءته (لحمٌ بعد لحمٍ). كيف يغور اللّحم؟ وما علاقة اللحم بليل التمام والرحيل؟، وإنما الصحيح (نَجْمٌ بعد نَجْمٍ) .

٢٥ / ص٣٢٨ س٥ : في هذه الصفحة صحّف المحقق أربعة ألفاظ من مادة واحدة في فقرة واحدة (زائلة – فزائلة – زائلة – زائل)، والصواب كما في الأصل (زَايَلَهُ – فزايَلَهُ – زَايَلَهُ – زَايَل) وكلها من المزايلة وهي المفارقة (اللسان / زيل) ولا أدري كيف استقام له المعنى مع هذا التصحيف !

٢٦ / ص٣٤٩ س : «أللخير الذي أنا أتّبْعه» هكذا ضبط المحقق الفعلِ الأخير في بيت المثقّب، ووضع فوقه الرقم (٦) وقال في الحاشية: يروى (أبتغيه) ورسمها الناسخ (اتبغيه). قلت ما في الأصل والرواية (أبْتغيْه)، ورسمها في الأصل صحيح إلاّ أن الغين جاءت مهملة وفوقها سكون فظنها المحقق نقطة إعجام الغين. والذي ذكره المحقق باطل لأن الكلمة في الأصل سليمة لولا خلوها من نقطة الغين. وليس كل ما مضى مهمّاً، وإنما المهم أن الدكتور زاد الأمر سوءاً إذ ضبطها في أصله: (أتّبْعِه) هكذا، بتشديد التاء وإسكان الباء وكسر العين المهملة وضم الهاء فأفسد الإعراب والعروض واللغة والرواية والمعنى.

٢٧ / ص ٣٥٣ س٤ : «وقد أشبعنا الغلّةَ فيما سلف» قرأها الغلّة – بالمعجمة – والصّواب (العلّة) بالعين المهملة. فإن ظنّها (الغُلّة) بضم الغين – فإن الغُلّة تُروى ولا تُشبَع، وإن ظنّها (الغَلّة) بفتح الغين – فالغَلّة تُشبِع ولا تُشْبَع.

٢٨ / ص٣٠٨ س١٣ : (قال نَبْسَى أي: باطل) كذا

قرأها، وصحّف ، والصّواب (تِيْسِي) ولو راجع المعجم لأسعفه بالصواب (اللسان/ تيس). ولكنه لمّا لم يفهم المراد رمى النّص بالاضطراب كما أفادت الحاشية رقم (٢). ولا أرى النصَّ مضطربًا كما ذكر، بل هو في غاية الوضوح. والعهدة بعد ذلك على ابن دريد الذي ربما وجد نصَّ أبي عبيدة متداخلاً طويلاً فاختصره، وهو من بعد في غاية الوضوح قياساً إلى نصّ أبي عبيدة الذي نقله المحقق في حواشيه.

٢٩/ ص٣٢٠ س٨: «وفي الأرض قطع متجاورات. يعني طِيْنَةً وسَبْخَة» الصواب (طيِّبة) بالباء الموحدة؛ لأنهما ضدان، ويؤنسك بصحة ما ذكرنا ضبط الياء المثناة بالتضعيف في الأصل، وياء (طينة) لا تضعّف.

٣٠/ ص٣٧٤ س٤: «ليس فيما نهى اللّهُ عنه حَسَنٌ فيكون سيئةً مكروهًا لكن كل ما نهى اللّه عنه هو سيئةً مكروهًا» كذا قرأها المحقِّق، فصحّف ولحن وحذف. أما التصحيف فقوله (سيئة) بهاء منقوطة ومنونة نصبًا، والصواب (سَيِّئُهُ) بالهاء المهملة مضاف، أي يكون السّيّئُ منه مكروهًا. وأما اللحن فالذي في الأصل: (سيئةٌ ومكروهٌ) بالرفع على الخبر وهو الصواب كما في الأصل، لكن المحقق نصَب اللفظين ولا أدري ما وجه النّصب هنا، وما سبب مخالفة أصل الكتاب؟ أما الحذف فقد أسقط واوًا قبل (لكن) ثابتة في الأصل.

٣١/ ص٣٨٠ س٤: «العرب تقول: امرأة مسودَّةٌ مبيضَّةٌ، أي: تلد السُّودان والبِيضان...» أخطأ المحقق هنا من جهتين: الأولى أنه ضبط اللفظين بتضعيف الدال والضاد وهذا خطأ، والصواب (مُبْيِضَةٌ مُسْوِدَةٌ) الدال والضاد خفيفان وما قبلهما مكسور. وبالرغم من أنه راجع مظنّة العبارة – أعني كتاب الفراء – إلاّ أنه لم يستفد من رجوعه إليه؛ لأن اللفظتين مضبوطتان هناك كما صححناه. والجهة الثانية أنه أحالنا في حواشيه على الجزء الأول من كتاب الفراء، والصحيح أن العبارة في الجزء الثاني منه.

٣٢/ ص٤١٢ س١٤: قرأ المحقق (إذ كان ادعى الربوبية) والذي في الأصل: (إذ كان ادّعى لربوبيّته) والذي قرأته: (إذْ كان أدْعَى لرُبُوبِيّتِه) وهو كما في الأصل لولا تشديد الناسخ الدال. وقد تصرّف المحقق بتحويل اسم التفضيل إلى فعل ماضٍ، وبإضافة ألف إلى المجرور ليصبح معرفة. والذي قرأت به هو الوجه إن شاء اللّه لأنه إذا لم ينطق كانت خاتمته على ما كان ادعاه من الربوبية، وفي هذا تحدٍّ لربوبيّته المزعومة.

٣٣/ ص٤١٨ س١٤: (واليعقوب ذكر الفَتْخ ... ولد الفَتْخ ... ولد الفتْخ) هكذا رسمها المحقق في المواضع الثلاثة (الفتخ) بفاء موحدة بعدها تاءٌ وخاء، وهو خطأ وتصحيف، والصواب: (القَبَج) بقاف بعدها باء موحدة ساكنة، بعدها جيم. وقد زعم المحقق الرجوع إلى كتاب العين في حواشيه، ولا يبدو ذلك، لأن الكلمة هناك كما أثبتناها هنا (القَبَج) وهي كذلك في غير كتاب العين (٤). والقبج طائر معروف.

٣٤/ ص٤٢٢ س١٣: (حكى أبو زيد وسيبويه استطاع يُستطِيعُ) صحّف المحقق فزاد تاءً في الفعلين؛ والذي في الأصل (اسطاع يُسطيع) بلا تاء في الموضعين، وهو الذي حكاه سيبويه في كتابه (٥). ويسوءني جداً زعم المصنف في حواشيه الرجوع إلى مظانّ العبارات التي ينقلها المصنف ثم لا يتحقق منها، ولا أدري ما الفائدة من الرجوع! أهو تكثير الحواشي والاستسمان بالورم الذي رمى به الآخرين؟

٣٥/ ص٣٦٦: ح(١): والمحقق لا تفوته التصحيفات والأوهام التي في كتابه الذي يحققه فحسب بل يصحف ما في كتابه وما ينقله مستشهداً به من المصنفات الأخرى، فقدأورد صاحب المحتسب بيت شعر، فنقله المحقق وصحفه ولم يسترع انتباهه. قال الشاعر كما في المحتسب(٦):

ألا ليت حظي من زيارة أُمَيّهْ
غَديّات غيظ أو عَشيَّات أشْتِيَهْ

رسمها المحقق (مَيَّةٌ) ظن أن ابن جني ومحقق كتابه – على فضلهما – صحّفاه، مع أنهما مُحقّان؛ لأن الرواية والصواب (أُمَيّهْ). ولو رجع إلى اللسان – مثلاً – لا إلى الاجتهاد، لوجد أن الرواية (من زيارة أُمَيَّهْ) بهاء الوقف أيضًا.

تصحيفات أخرى:

ص	س	الخطـــأ	الصواب كما في الأصل
٤٥	١	ما أذن الله بشيء	لشيء {لأن الأذن هنا الاستماع}
٤٦	٩	ينال من العدو	يدال (من الدولة)
٥٧	٣	منهن جرا	جزءًا
٦١	١٤	جارك الغيمان (بالغين المعجمة)	العيمان - (بالمهملة)
٧١	٧	غزى	غُزًّى (لو كانت غزا لرسمت بالألف لأنها واوية)
٧٥	١٢	فأملنها - بالنون	فأملتها - بالتاء
٩٥	٢	السنين الجوانح - بالنون	الجوائح - بالهمز (من الجائحة التي تجوح المال)
٩٧	١٣	رَبَّيَهـا	ربّيتها (جعلها راءً)
٩٧	ح٢	صحت	صحة
١٠٠	١	ويَبِيْتُ عرصة	وبنيت عرصة
١٢١	ح١	فاضطرب العبارة	فاضطربت العبارة
١٣١	١١	كلها في القرآن	كل ما في القرآن
١٦٠	١٣	نسيت أنه كذا	نسيت آية كذا (حديث شريف)
١٦٧	٤	يحيى عن ابن بكر	يحيى عن أبي بكر
١٩٥	٤	ملاءكم	أملاءكم
٢١٣	٤	فتربص بأقبيتهم وأبنيتهم	بأفنيتهم - بالفاء - (جمع فناء)
٢١٦	٥	واللحد والديم - بالدال	الريم - بالراء وهو القبر
٢٦٤	٩	حَلاَتُ السَّوْق	السَّوِيق (من أشهر الجُمل عند اللُّغويين)
٢٦٦	١٢	قُبلة كانت وعبِّرته	وعدته
٢٧٤	٥	فيقبِّحه - بياء وباء	فيقبِّحه - بياءين من القيح وهو الصديد
٢٨٣	٨	سؤلك	سؤالك
٢٨٥	٧	محصة - بالمهملة	محضة - بالمعجمة
٢٨٥	١٣	ثلاثهما	ثلاثتها (يعني الأحرف)
٢٩٩	٥	بإبل منحبة - بحاء ونون وجيم	مخبخبه - بخاء وباء وخاء كما في اللسان وغيره
٣٤٤	٥	فقال الله عليمًا بهم	علمًا بهم
٣٤٨	٣	جلستَه الجازر	جَلْسَةَ الجازر (زيادة التاء إخلال بعروض البيت)
٣٤٨	١١	يَقْدِرُ أي: يقترب	يقدر أي: يُقْتِرُ
٣٦٧	٧	ودولبوا أي: علقوا دوايبكم	دواليبكم
٣٧٠	٣	وزينتها أقوامًا	وورَّثها أقوامًا
٣٧٧	٩	يائس ويئس - بالمثناة	بائس وبيس - بالموحدة
٣٧٧	١٥	في رواية عبدٍ	في رواية عُبَيْدٍ (وهو ابن عقيل)

٣٧٧	١٧	لاختلاف الحرف	الحرفين (الألف والكاف)
٣٧٨	٢	لقرب الفاء من الياء	من الباء (لأنهما شفويان متقاربان)
٣٨٢	١٨	بالتثقيل	بالتثقيل
٢٨٥	١٦	سكون الزاي	سكون الذال (يومئذْ)
٣٨٩	١٤	قرينين –	قريبين (من القرب)
٣٩٨	٧	ظاهرة لا يسير منها شيء	لا يستتر (يؤكده السياق)
٤١٦	٢	رَتَق – براء وتاء	زَنَق – بزاي ونون

ومن قبيل التصحيف أيضًا هذه الإضبارة التي بدل فيها المحقق ما في الأصل، وتصرف بحريّة مطلقة أو غفلة، وقد كنت وضعتها تحت عنوان خاص ثم رأيت إضافتها هنا لأنها ضرب من التصحيف :

ص	س	الخطــأ	الصواب كما في الأصل
٥	٢	وكان عاصم أفصح بيانًا	أفصح الناس
٥	٨	وذهب حمزة – كما حدثني ابن مجاهد	إلى ماحدثني ابن مجاهد (هنا بدّل ما في الأصل وبدأ بفقرة جديدة رغم اتصال الكلام وزاد واواً ليتم له ما أراد؛ أين الأمانة؟
٦	١٠	في كل حرف	بكل حرف – كذا في الأصل
٩	٦	كان أبو يونس القَويُّ بتلك الصفة؟	وكان أبو يونس القَوَى تلك صفته
١١	٦	سأل الله تعالى باسمه الأعظم	سأل الله تعالى اسمه
١٨	١٤	ألم تسمع في قوله	ألم تسمع إلى قوله
٢٤	٨	معنى ألكم: الضجيج	يعني الضجيج (أسقط يعنى)
٣١	٣	وفي غير الحديث	وفي غير هذا الحديث (أسقط هذا)
٤٢	١٣	في الثواب	من الثواب
٥٦	٩	الهمزة تخرج في	تخرج من
٥٧	٢	لأن المشأمة كتب	كتبت
٦٧	٤	بناءها	نباتها
٧٥	٦	في الحياء .. في الحياة	من الحياء... من الحياة
٨٥	١٤	عوضًا في التنوين	عوضًا من التنوين
٩٧	٢	ولو كان بالية	ولو كانت بالية
١١٠	١٣	فقلبوا في الياء ألفًا	من الياء
١٢٦	٣	في ستة ياءات	في ست ياءات (كذا في الأصل) وقد خالفه ، وهوالذي لما وجد خطأ كهذا الذي ارتكبه (ص١٥٥) وضع أمامه علامة استفهام (؟ كذا) فلو أصلحها كالأشياء التي أصلحها ومضى لكان في ذلك سداد.

١٤٠	٦	يزبره	يزبرها
١٧٩	٩	سأشكر إن رددت إليّ ريشي	في الأصل عليٌّ، وهي رواية بيت جرير
٢١٨	٥	فارجع لزورك في السلام	بالسلام
٢٣٥	٧	فصارت لفظة كياء	كالياء
٢٦٣	٥	يرجع مغبة فعله عليه	ترجع
٢٦٤	١٥	كان لايرى مد حرف بحرف	مدّ حرف لحرف
٢٧٥	٤	عن خمس وأربعين	عند
٢٧٦	١٠	اتفقوا القراء	اتفق
٢٨١	١٢	حمزة والكسائي يميلان	ونافع ابن بين ونافع بين بين (يعني قراءته بين بين)
٢٩٧	١٩	وصلوا ووقفوا	أو وقفوا
٣٠٤	١٠	أخلى فارتعى	أخلى وارتعى (كذا في الأصل والمرجع الذي أحالنا عليه)
٣٢٢	٦	رئدان للتثنية	في التثنية
٣٢٥	٧	العرب يجتزئ	العرب تجتزئ
٣٢٦	١١	تعالبا – بالموحدة	تعاليا – بالمثناة
٣٤٣	٨	سجرت – بالجيم	سحرت – بالحاء
٣٦٤	٦	تبوء بإثمه	تبوء بإثمي (كما في الآية ٢٩/ المائدة)
٣٦٩	١٢	مما يضطر الولد	مما يضطر الوالد
٣٨١	٥	يريد المطر	أراد (كذا في الأصل)
٣٩٤	١٣	ما ارتفقت له	ما ارتفقت به
٣٩٧	١٤	ولهم حجتان... أحدهما	إحداهما
٤٠٥	١٠	ساجرده – بالمهلمة	شاجرده – بالمعجمة
٤٢٢	٩	قرأ الباقون ... أراد	أرادوا
٣٧٠	٥	ثم أجاب بنفسه	ثم أجاب نفسَه
٣٩٣	٩	والمراد لغيره	والمراد غيره
٢٧٢	١٥	جوابه الفاء مضمره	المضمرة
٣١٢	٦	يخبر نفسه	يخبر عن نفسه
٣٦٥	٣	وقرأ الباقون ... جعل	جعلوا
٢٣٧	٦	فأول ذلك سورة البقرة	فأول ذلك في سورة البقرة
٣٨٥	٥	وقوله أخرتن	وقوله لئن أخرتن
٣٩٤	٢	لأنها كذلك في المصحف	كذلك هي في المصحف

تصحيف الأعلام :

مما يميّز هذا الكتاب كثرة الأعلام كثرة ظاهرة، وحُقَّ له فهو كتاب في القراءات يحتفل بالسّند الذي هو أهم أركان القراءة الصحيحة. والمحقق الفاضل لم يُولِ الأعلام الاهتمام الكافي بمراجعة الأسانيد والتعريف بالأعلام، ولو فعل لتجنب كثيرًا من التصحيف الشنيع الذي وقع في عمله، حتى كأنه لم يسمع بأحدٍ من رجال الحديث. لولا أن يكون الشيخ قد استعان في هذا العمل ببعض المبتدئين، لأن حسن الظنّ بأمثاله متوافر. ولمراجعة الأسانيد فوائد لا تخفى، منها إزالة الإعضال الذي يقع فيه المصنف أحيانًا لأنه في أكثر من حديث يقول: (عن فلان عن رجل لم يسمّه...) وقد أفادني تعريف الأعلام ومراجعة الأسانيد الوقوف على كل المجاهيل الذين ذكرهم من طرق أخرى مما أزال الإشكال في أكثر من حديث جاء على هذه الصفة، وهذا ما أهمله صاحبنا، بل تعدّاه إلى التخليط والمداخلة بين الأعلام.

أما أمثلة عدم التعريف فكثيرة، وقد مرّ المحقق بجماعة من القراء واللغويين ورجال الحديث كان التعريف بهم واجبًا، منهم مثلاً: محمد بن عبدالواحد، أبو عمر، السيلحوني (ص ٤٥) فلم يعرف بهم. وفي ص ٩٦/ ٩٧ عرّف بعضًا مثل أبي مرة وخارجة، وأعرض عن بعض - هذا ما أخذه على محقق المقصورة - مثل: إسماعيل وشبابة - وقد أساء في ضبطه، وعبد الوهاب وحجاج (وقد عرفت بهم جميعًا في مواضعهم). وصحّف كثيرين مثل شعيب بن (الحجاب) والصواب (الحبحباب). وربما مرّ بمجموعة من الأعلام في أكثر من موضع فلا يعرف أحدًا منهم مثل أحمد بن عبيد وأبي خلاد وحسين (ص ١٧٨) وتكرر ذكر هؤلاء الأعلام في ص ٣٤٦ وتجاوزهم المحقق، وتعريفهم مهمّ.

وقد يمر بالعلم مذكورًا في عدة صفحات ثم يتجاوزها ويعرفه بأخرة، كما فعل بشبل بن عباد الذي ترجم له في ص ٣٢٧ مع أن شبلاً ورد ذكره في خمسة مواضع قبل هذه الصفحة، في الصفحات: (٥، ١٢، ٢١٢، ٢٤٧، ٣١٤).

وقد يعرّف بعض الأعلام غير واثق بما ذهب إليه، فقد ذكر المصنف مالكًا بن مغول وفِطْر. وقال المحقق في الحاشية رقم (١): (لعلّه فطر بن حمّاد بن واقد الصفار).

قلت: بل هو فطر بن خليفة الحناط، أبو بكر توفي سنة ٢٥٥هـ. ومقارنة رجال السند تصحح ما ذهبت إليه والتعريف بلعلّ لا يشفي.

أما التخليط في الأعلام فأحسن أمثلته ماجاء في المقدمة (ص ٢٧) إذ عدّ من شيوخه أبا الظّاهر بن الطيّان - هكذا - فصحّف ووهم وخلّط. أما التصحيف فرسم العلم بالظاء المعجمة والصواب أنه بالمهملة (أبو الطاهر). وأما الوهم فليس هناك عالم بهذه الكنية وقفنا عليه، ولا يروي ابن خالويه عن أحد بهذا الاسم وإنما خلط المحقق بين علمين، جعلهما علمًا واحدًا، فابن خالويه يروي عن أبي الطاهر عن ابن الطيان وإسقاط المحقق لحرف الجر (عن) هو الذي أوقعه في هذا الخطأ. وأبو الطاهر أو أبو طاهر هو عبد الواحد بن عمر بن محمد ابن أبي هاشم المقرئ النحوي (ت٣٤٤هـ) وهو من شيوخ ابن خالويه، قرأ عليه (إصلاح المنطق) لابن السّكيت. ولا أدري كيف ذهب المحقق إلى كتاب ابن مطرف الكناني يستخرج منه شيوخ ابن خالويه على الرغم من أنّ الرجلين العلمين مذكوران في مصنفات ابن خالويه. فقد جاء في إعراب ثلاثين سورة له ص ٢٠٥ مايلي: (لأن أبا الطاهر النحوي حدثنا عن ابن الطيان عن يعقوب ابن السكيت ...) وقال أيضًا في شرح مقصورة ابن دريد له (ص ٢٥١): (حدثني أبو الطاهر النحوي - وكان عابدًا - عن ابن الطيّان عن ابن السكيت ...).

أما ابن الطيان فهو محمدبن الحسين بن سعيد ابن أبان، أبو جعفر الهمذاني المعروف بابن الطيان (ت ٣٢٤هـ) وهو مقرئ مصدر ثقة، هكذا عرفه ابن الجزري(٧). وأخطأ محقق المقصورة في التعريف به (ص ٢٥١) وقال: (لعلّه الفضل بن الحسين ...) وليس كما ذكر.

اتضح مما سبق أن المحقق خلّط بين علمين، وذلك مرده إلى التقصير في تمحيص مصنفات ابن خالويه واعتماد مصادر ثانوية ككتاب ابن مطرف الكناني للتعريف بشيوخ المصنّف. وسترد أمثلة أخرى للتخليط شطر فيها المحقق أحد شيوخ ابن خالويه وجعله شيخين على عكس ما فعل هنا.

وهذه أمثلة موجزة للأعلام التي صحفها المحقق:

ص	س	العلم المصحّف	صوابه كما في الأصل
٥	١١	شبل عن ابن أبي بحر	شبل عن أبي نجيح
٦	٥	جعفر بن عوف - بالفاء	جعفر بن عون - بالنون
٦	٥	مسعر بن كرام - بالراء	مسعر بن كدام - بالدال (مشهور)
٦	١٢	إبراهيم السلمي	إبراهيم التيمي
٦	١٥	جعفر الصادق (كيف يحدث ابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ عن جعفر الصادق المتوفى سنة ١٤٨؟)	جعفر الصائغ
٩	٩	بحر بن سليمان	يحيى بن يمان
١٠	٨	أبو غانم	أبو حاتم (وهو الرازي)
١٠	٩	عن أبي لهيعة	عن ابن أبي لهيعة
١١	٣	جعفر بن حفص	جعفر بن أبي جعفر
١٢	١	قرأ ابن مجاهد على أبي عمرو؟	علي أبي عُمر
١٣	٢	الأفطسي	الأفطس
١٥	١٧	مجاهد بن جبير	مجاهد بن جبر (العلم الشهير)
٢٠	١	سعيد المقرئ (تكرر ص٢٨)	سعيد المَقْبريّ (معروف يروي عن أبي هريرة)
٢٧	١٠	جرير عن إدريس	حِرْمي عن إدريس
٣٩	٦	أبان بن يزيد القطان	العطار (معروف)
٣٩	١٤	عن قسام بن زهير	قسامة (كذا في الأصل مصححة بقلم دقيق)
٤١	٦	طلق بن عتّام - بالتاء	طلق بن غنّام - بالنون
٤١	٦	حدثنا قيس بن هلال بن خباب(واحد)	قيس عن هلال بن خباب (اثنان)
٤٢	٩	عن زرارة بن أوفى	زرارة بن أبي أوفى
٤٤	٣	إدريس بن صبيح	أوس بن ضمعج
٩٧	٩	شعيب بن الحجاب	شعيب بن الحبحاب
٢٨٤	٧	أبو نميلة - بالنون	أبو تميلة - بالتاء
٢٨٤	٧	الخُرساني	الخُراساني
٣١١	٢	عيسى الأعرج	عيسى والأعرج (علمان)

ويقودني هذا التخليط في الأعلام إلى تخليط المحقق في مصنفات ابن خالويه، فقد احتوت المقدمة - على جودتها - على كثير من الهفوات، أمثل لها بما يلي:

١ - ذكر المحقق كتابًا لابن خالويه باسم (الصلاة الوسطى) وهذا ما لم ينص عليه المصنف ولا ذكره أحد عرفناه، بل الذي قاله المصنف في حديثه عن الصلاة الوسطى (١/٢٥٤): «فأما قوله "والصلاة الوسطى" فقيل: العصر، وقيل الظهر، وقيل الغداة ... والاختيار أن تكون العصر لعشر حجج ذكرناها في باب على حدة» قال المصنف: في باب ولم يقل: في كتاب، ولا أدري كيف جزم المحقق الفاضل بأنها كتاب، ولا أجد العبارة تدل على ذلك.

٢- لم يذكر المحقق (كتاب النسب) وهو من مصنفات ابن خالويه، والسبب في إهماله أن المحقق الكريم حين مرّ باسم هذا الكتاب صحّفه فجعله (كتاب السبعة) (٢٧٩/٢). ولو تدبر المحقق النص لما وقع فيما وقع فيه؛ لأن ابن خالويه قال: (العجم جمع، واحدهم عجمي، فيكون الفرق بين الواحد والجمع حذف الياء كقولك: عربي وعرب، ورومي وروم، وهذا قد أحكمناه في كتاب النَّسَب) فهذا كلام في النّسب فعلاً. وأي سبعة أرادها المحقق؟ وهل للمصنف كتاب بهذا الاسم؟ وإن كان له كتاب باسم (السبعة) فلم لم يذكره المحقق صراحة ضمن كتب المصنّف؟

٣ - بنى المحقق على الخطأ السابق وأخذ يناقش علاقة كتاب (السبعة) المزعوم هذا بكتاب (البديع)، وكلامه عن (كتاب البديع) يوحي بأنه لم يقف عليه؛ لذلك قال فهل هذا الكتاب الجامع هو (إعراب القرآن) أو (البديع) أو (الإيضاح) أو (المفيد)؟ قلت: البديع غير هذه الكتب جميعًا وقد وقفت عليه، ولديّ نسخة مصورة منه وهو كتاب مستقل. وقد نقل عنه ابن بري في الإيضاح وابن منظور في لسان العرب (مادة/ لدن).

٤ - لم يفرد المحقق كتاب الشواذ بالحديث وهو مشهور في بابه، ولم يرجع إليه في تخريج القراءات الشاذة إلاّ قليلاً، واعتمد مراجع ثانوية في القراءات الشاذة، كالبحر المحيط، مع أن صاحب البحر نفسه كان ينقل من الشواذ(٨). ومع استعانته بكتاب الشواذ في مواضع من تحقيقه إلا أنه لم يذكره أيضًا في مسرد المراجع والمصادر.

تحريف الآيات :

وقع تحريف كثير في الآيات القرآنية، وإخلال بضبطها وهو الأمر الذي ينكره المحقق ويشتدّ في مؤاخذة من يقع فيه، وسترد أمثلة كثيرة على ذلك وأمثل هنا بما يلي :

ص	س	الخطـــأ	الصـــواب
٨٣	٩	فمن اتّبَع	فمن تَبِع (٣٨/البقرة)
١١٣	٣	في المحراب (في موضعين)	من المحراب (في الموضعين)
٧١	١٦	والنهار إذا دجَلّيهاد	جلاّها (وهذا دليل على عدم مراجعة النصوص)
٤١٢	١	ثم أتبع سببا . . . ثم أتبع سببا	ثم أتبع سببا . . . فأتبع سببا
٣٤٥	٧	أتَحَاجُوني (بفتح التاء وضم الجيم خفيفًا)	أتُحَاجُّوني (بضم التاء وتضعيف الجيم)
٢٥٣	١٠	زُلُفًا - بضم اللاّم	زُلَفًا - بفتح اللام
٢٤١	٩	وضياءَ - بفتحة واحدة	وضياءً - بالتنوين
٢٤٠	٩	بعَبَادتهم - بفتح العين وكسر الباء	بعِبَادتهم (بالعكس)
٢٣٨	٨	فناظِرُهُ (في قراءة عطاء)	فناظِرْهُ - بسكون الراء على الأمر

وأخطاء الضبط في الآيات وغيرها لا تكاد تحصى وأكتفي بإحالة القارئ على الكتاب .

ثانيًا - الإخلال بالأمانة العلمية :

أ / مخالفة الأصل بالزيادة عليه :

١- ص٢٠ س٤ : «حدثنا عن عبد الله بن شبيب»، (عن) هنا زائدة.

٢- ص٢٩ س١ : «كمثل رجل ليس له برنس وليس له رأس»، (ليس) الأولى مقحمة.

٣- ص٤٠ س١٦ : «حدثني أبو جعفر بن جعفر بن الهيثم»، (بن جعفر) ليست في الأصل.

٤- ص٣٢ س٢ : «... قال حدثنا ابن المعذّل عن غيلان {عن أبيه عن جده} ... فانصرفت إلى أبي {الحكم بن البختري بن المختار فأخبرته الخبر} ...» العبارتان المحصورتان بين المعكوفين زادهما المحقق باجتهاده، وقال معلقًا في الحاشية رقم (٢) والحاشية رقم (٥) أن ما أثبته مستدرك من الموشّح والخزانة.

أقول: الذي في الأصل صحيح لا غبار عليه؛ لأن أبا غيلان هو البختري وغيلان الأخير هو جده. ومزيّة عبارة الموشح أنها مختصرة، ولكن الأمانة العلمية تقتضي ألاّ يعدل المحقق عمّا في الأصل طلبًا للاختصار، وما فعله المحقق هنا مكانه الحواشي وليس المتن، وهذا ما تدعو إليه الأمانة العلمية التي ينادي بها الدكتور.

٥ - ص٣٩ س١١ : «وروى شعبة وغيره عن {أبي} موسى عن أنس عن النبي ﷺ »، أقحم المحقق لفظة (أبي) ظنًا منه أنها سقطت من الأصل . وليس الأمر كما ذهب إليه بل الصحيح ما في الأصل، لأن المراد هو موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة ثقة توفي بعد المئة. ولأن أبا موسى لا يروي عن أنس ، وهذا من مسلمات علم رواية الحديث. وحاول المحقق في الحاشيتين رقم (٣) و(٤) أن يسوغ هذا التعديل غير أنه طحن وعجن ولم يأت بشيء.

٦ - ص٩٧ س١ : «نزحتُ البئرُ نَزَحت البئر نُزحتِ البئر» هكذا عند المحقق، ضبط الجملة الأولى خطأ وأعرى الثانية من الضبط وهي لا تستقيم إلا به، وأقحم الجملة الثالثة وليست في الأصل.

٧ - ص١٣٦ س١ : «وقرأ الباقون بالياء لأن تأنيثها غير حقيقي ولأن قد فصلت بين الاسم والفعل بفاصل كقولك حضر القاضي اليوم امرأة» هذا مافي الأصل، وفي قوله (لأن قد) خلل كان ينبغي أن يصلحه المحقق غير أنه لم يتنبّه له بل زاد الأمر سوءًا حين حصر {قد} بين علامتي تنصيص وكأنها هي التي فصلت بين الاسم والفعل. وصواب العبارة بقليل من التعديل هو: ("لأنك قد" فصلت بين الاسم والفعل) وكل ما فعلته في نسختي المحققة هو إضافة الكاف في المتن وحصرها بين معكوفتين ثم أشرت إلى ذلك في الحاشية، فاستقامت العبارة.

٨ - ص١٨٤ س٢٠ : «وهذا فصل ما أعلم {أنّ} أحدًا علّه»، تكرر من المحقق إقحام (أنّ) في مثل هذه العبارة (انظر أيضًا ص ٣٨٦ س١٢)، كأنه يراها لحنًا أو خطأ في الأسلوب، وهذه العبارة صحيحة لغة وأسلوبًا ونحوًا، ولا ضرورة لما أقحمه المحقق.

٩ - ص١٨٨ س٨ : «{العَيَاهِم}: المنقوشة المحمل» هكذا زاد المحقق كلمة (العياهم) وليست في الأصل، ثم حصرها كما ترى، ثم وضع نقطتين كأن ما بعدهما شرح للعياهم. وأخطأ المحقّق وأفسد النص، وإنما العياهم هي الإبل، والمنقوشة هي المحامل. والصحيح هو: (المنقوشة: المحمل) والمصنف يشرح كلمة (المنقوشة) التي وردت في الشاهد. أما العياهم فقد شرحها المصنف وساق البيت شاهدًا عليها. فانظر كيف أفسد النص بحرية التصرف وغياب الدقة والأمانة العلمية.

١٠ - ص١٨٩ س١٥ : جاء في الأصل: «الخفض في قوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير ... ولا رطب ولا يابس﴾» أراد المصنف موضعين أو جزأين من آيتين كان الاختيار فيهما الخفض. وتكفي المحقق هنا الإشارة في الحواشي إلى رقميهما وسورتيهما مع وضع ثلاث نقاط على السطر بين الجزأين للدلالة على أنهما جزءان من آيتين وهو وضع سليم ومقبول وقد فعلناه. غير أن المحقق زعم كما تفيد الحاشية رقم (٢) أن المؤلف خلّط بين آيتين فتفضل هو وأطلق يده في النص وأقحم بقية آية

سورة الأنعام (٣٨) – وليس في بقية هذه الآية شاهد ، بل مضى إلى أكثر من هذا فحذف جزءًا مهمًا من الآية (٥٩) من سورة الأعراف، وهو موضع الاستشهاد؛ وهذا تصرف في النص لا تجيزه الأمانة ولا أصول التحقيق، ولا يحكم على النصوص بما يراه المحقق، فقد يكون المصنف حاول وجهًا خَفِي على المحقق، والفيصل في مثل هذه الحالة القراءة الواسعة ومقابلة النص المشكل بأمثاله. وما في الأصل صحيح متّجه وما فعله المحقق مخالف للأمانة العلمية التي ينادي بها ويرمي غيره بانتهاكها.

١١ – ص٢٣٤ س١٠ : «و{لا}يقال : والٍ حَسَنُ الوِلاَية»، زاد المحقق لفظة (لا) فأفسد المعنى، مع أن العبارة في غاية الوضوح في المخطوط وقد تكررت بنصها في الكتاب (ص ٣٩٦) قال المصنف: (يقال: هذا والٍ حَسَنُ الوِلاية ... وهذا وَلِيٌّ بَيّنُ الوَلاية) وسيرد الحديث عنها في موضع لاحق.

١٢– ص٢٣٥ س١ : «ومن السورة التي تذكر فيها براءة {التوبة}» زيادة من المحقق مكانها الحواشي، ولا ضرورة لزيادتها لأن السورة معروفة بالاسمين، ومنهج المصنّف واضح مطّرد.

١٣– ص٢٧٦ س١٠: «إذا أنزل {نزل}» الفعل المحصور أقحمه المحقق، ولا حاجة له.

١٤– ص٣١٥ س٦ : «روى حفص {عن عاصم}» المحصور زيادة من المحقق، معلومة بالضرورة.

١٥– ص٣٣١ س١٣ : «فإن المسألة تمحّ الوجه ، أي : تحلق {الشعر} » المحصور بين المعكوفين من زيادات المحقق.

١٦– ص٣٣٠ س٦ : «حدثني أحمد ابن عبد الله عن علي ابن أبي عبيد». صحّف، والصواب (عن علي عن أبي عبيد) وهذا السند من فرط تكراره في هذا الكتاب وغيره من مصنفات ابن خالويه يكاد يكون محفوظًا لمن طالعها ولو تَصَفُّحًا. وعلي هو ابن عبد العزيز وأبو عبيد القاسم بن سلام.

١٧ – ص٣٥٧ س١ : «أنا والنبيون فراط لقاصفين أي: للمذنبين» كذا أثبته المحقق، والذي في الأصل (للقاصفين) بلامين في أوله. وللحديث روايتان كما تفضّل المحقق (للقاصفين ولقاصفين) والأمانة تقتضي إثبات مافي الأصل والإشارة إلى الروايات الأخرى في الحواشي، لا العكس. هذا وقد نسي المحقق حذف اللام الأولى من (للمذنبين) ليتّسق الكلام ففضحت تصرفه. وقد تكرر هذا الصنيع من المحقق وهو أمر لا تقره أصول التحقيق العلمي .

١٨ – ص ٣٤٨ س١ : «ونجا ينجو إذا استخرج الوتر {من الشجر}». هكذا عند المحقق، والذي في الأصل (من بطن الشاة). وهذا إخلال واضح بالأمانة العلمية وخروج من مناهج التحقيق وإفساد للنّص. فالمحقق الفاضل حين أعياه المعنى حذف ما في الأصل، ثُم أقحم شيئًا لا يستقيم به المعنى أبدًا. وقال في الحاشية رقم (١): «في الأصل (من بطن الشاة). والذي في الأصل هو الوجه والصواب، قال ابن منظور عن الجوهري: و"أنشد بيت عبد الرحمن بن حسان – وهو موضوع الحديث – قال: وأصله الذي يتخذ أوتار القسيّ لأنه يخرج ما في المصارين من النَّجْو" (اللسان: بزا/ نجا)» أقول: والمصارين إنما تكون في بطن الشاة لا في الشَّجر.

١٩– ص٣٥٢ : س٩ : «فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء (الأساةُ)»، كذا قرأه المحقق، والذي في الأصل (الشفاء) مكان (الأساة) فبدلها المحقق بناءً على ما في شرح الفصيح لأنه لم يستوعب أسلوب ابن خالويه، والأخير يعلم أن للبيت روايات منها ما أثبته ومنها ما ألحقه المصحح ولم يتنبه له المحقق، فقد وردت في حاشية المخطوط عبارة سقطت من الأصل وألحقها المصحح، وهي قول ابن خالويه (الرواية الأساة). والحاصل أنّ ما كتب في الأصل مقصود. وما أضيف في حواشي المخطوط هو من صميم النص إلا أنه سقط فأضافه مصحح المخطوطة. وهو ثابت في غير كتاب من كتب المصنف. ويقوي ما ذهبتُ إليه ويؤيده موضعان آخران مماثلان تمامًا لهذا الموضع، فقد جاء في ص ٢٦٣:

« رماني بأمر كنت منه ووالدي
بريئًا ومن أجل الطويّ رماني

ولم يقل بريئين، و"من جول" الصواب» هذه عبارة

المصنف وهذا أسلوبه، أنشد البيت كما سمعه من ابن مجاهد، ثم أشار إلى أن صواب الرواية (من جول) مكان (من أجل). غير أن المحقق الفاضل رأى أن العبارة غير واضحة فتدخل فيها وصاغها هكذا: «ولم يقل: بريئين. {ويروى} "ومن جول" {وهو} الصواب». أضاف المحقق الكلمتين المحصورتين، ولا حاجة لإقحامهما، إذ إن ذلك منهج المصنف وأسلوبه وهو واضح. بل لعل قول المحقق (يروى) هو خلاف قول المصنف (والصواب كذا) لأن المصنف قطع بأن صواب الرواية (من جول) في حين أضاف المحقق لفظًا يفيد الاحتمال.

أما الموضع الآخر المشابه لما نحن فيه، والذي يشرح ما أردناه، فهو قول المصنف (٢/٥٤٧): «أنشدني أبو عليّ الروذري:

وبالجسم مني بيّنًا لو نظرته
شُحُوبٌ وإن تستخبري العين تُخبرِ

قال أبو عبدالله: الرواية الصحيحة: وإن تستنجدي الدمع ينجدِ». فهذا يؤكد لك أمانة ابن خالويه وإثباته الروايات على اختلافها كما سمعها من شيوخه، ثم يشفعها بما يحفظ من الروايات الصحيحة. فما كان للمحقق أن يبدله، وقد علم أن المصنف يحفظ هذه الروايات وغيرها وأن هذه الأبيات برواياتها المختلفة وردت في مصنفات ابن خالويه على صور مختلفة ولكن لكل مقام ما يناسبه. وليس ابن خالويه الحافظ الثّبت ممّن تفوته مثل هذه الأمور حتى يستدركها عليه المحقق ويطلق يده بالإضافة والحذف.

٢٠ – ص٣٦٦ س١٢ : «ولآمرنّهم فليبتكن آذان الأنعام» كذا أثبتها المحقق. والذي في الأصل (ولأمنينهم فليبتكن آذان الأنعام) وقد كان في الآية خطأ، لعلّ المحقق أراد أن يعربه فأعجمه، وصواب الآية ﴿ولأُمَنِّيَنَّهم ولآمرنّهم فليبتكنّ آذان الأنعام﴾ {١١٩/النساء} فحذف المصنف أو الناسخ (ولآمرنّهم) وحذف المحقق (ولأمنينهم) وضاعت الآية بين الغفلة والاجتهاد، ولم يتنبه المحقق إلى شيء من هذا، والله المستعان.

٢١ – ص٣٨٣ س١٥ : قرأ المحقق: «فالجواب في ذلك أن الاختلاف في القرآن على ضربين؛ اختلاف تغاير وليس ذلك الكلام – بحمد الله {موجودًا في القرآن}» هذه عبارة المحقق، والذي في الأصل: (فالجواب في ذلك أن الاختلاف في القرآن على ضربين: اختلاف تغاير وليس ذلك في الكلام بحمد الله ...). ووجه الكلام وصواب العبارة عندي – هو: (فالجواب في ذلك أن الاختلاف في الكلام على ضربين: اختلاف تغاير وليس ذلك في القرآن بحمد الله ...) ولو أن المحقق عكس ما أخطأ فيه الناسخ أو وهم فيه المصنف لاستقامت العبارة كما أثبتُّها هنا، إذ كيف يزعم زاعم أن في القرآن ضربين من الاختلاف ثم ينفي أحدهما. وكيف يكون في القرآن اختلاف تغاير وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟ هذا تناقض صريح. ولو علّق الشيخ هذا الكتاب في ذهنه بكثرة الردّ لتذكر أن هذه العبارة أو نحوها قد مرّ ذكرها في أول هذا الكتاب (ص ٢٣) ، يقول المصنّف: «لأن الاختلاف على ضربين: اختلاف تغاير، وليس ذلك – بحمد الله في القرآن» وهذه العبارة تصحح ما أفسده المحقق وتؤيد ما ذهبت إليه. ويؤخذ على المحقق عدم معايشته الكتاب – هذا إذا لم يكن العمل فيه جماعيًا – ولا يطالب كل من يحقق كتابًا بحفظه، لكن المتوقع أن كثرة المرّ ومعاودة الكرّ في الكتاب تجعل كثيرًا من نصوصه عالقًا بذهن من يحققه، فلو مرّ بنص في كتاب يشبه ما في كتابه تنبه له دون شك، فكيف بنصّ تكرر في الكتاب الذي يعمل فيه؟ ولكن المحقق مرّ بالموضع في أول الكتاب ثم نسيه وراح يعدل في النص بما يحلو له خارجًا بذلك عما تقتضيه بديهيات الأمانة العلمية.

٢٢ – ص٤٢٠ س١ : «ما نفعني مال قط» أضاف المحقق كلمة (قط) وليست في الأصل، وأشار في الحاشية رقم (١) إلى أنه أضافها من مسند أحمد. أقول: مثل هذه الإضافة مكانها الحواشي لا المتن، إذ ليس من الضرورة أن يكن مرجع ابن خالويه هو مسند أحمد. وقد تكرر هذا التصرف من المحقق وهو مخالفة واضحة لأصول التحقيق.

٢٣– ص٤٢٠ س٦ : «قرأ عاصم برواية ابن {ذكوان} الصُّدُفَيْن» أقحم المحقق هنا (ابن ذكوان) فأفسد كل

شيء. والخطأ هنا لايخفى على من له مطالعة عابرة في القراءات ؛ لأن ابن ذكوان لا يروي عن عاصم من أي طريق. والذي حمل المحقق على هذا الخطأ أن في حواشي المخطوط إضافة غير واضحة، المقروء منها: (بروابة) ولعل المراد هو (برواية أبي بكر) - أحد رَاوِيَيْ عاصم - وهذا ما يؤكده ابن مجاهد في كتاب السبعة(٩) إذ يقو : «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "الصُّدُفَيْن"، وروى حفص عن عاصم "الصَّدَفَيْن" ...». ولو أثبت المحقق المقروء، ثم بسط وجوه القراءة في الحواشي - كما فعلت - لسلم من مثل هذا التخبُّط المزري .

ب - مخالفة الأصل بالحذف منه :

مضت في الدراسة شواهد كثيرة على ما أغفله المحقق أو أسقطه اجتهاداً، وهي تغنينا عن تقصي ما حذفه من الأصل، متعمداً كان أو ساهياً. هذا مع خطورة الحذف وما يحدثه من الإرباك. وهو عندي أسوأ من الزيادة، إذ بإمكانك إسقاط الزائد، أمّا النقص فسدّه متعذر. وقد يقع الحذف دون قصد ولكن يلزمنا مراجعة الأصول. ففي ص ٣٣٩ س ٢ ، مثلاً، وقع تكرار في الأصل حيث قال المصنف: «... قرأ نافع وعاصم ربما» فكرر الناسخ جزءاً من العبارة وفي غمرة اهتمام المحقق بالعبارة المكررة حذف هو من العبارة فعلاً فقال: (نافع وعاصم رُبَما) فأسقط الفعل (قرأ) فأصلح من جهة وأفسد من أخرى .

بالإضافة إلى كل ما مضى فإنني لم أتقصّ الحروف التي حذفها المحقق كواو العطف التي حذفها في عشرات المواضع مع الحاجة إليها، انظر مثلاً (ص: ٢٢، ٥٤، ٧٠، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ٢٠٨، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٦)، ولا الفاءات والهمزات ولا حروف الجر كالباء واللام فذلك أمر سيطول به الكلام، مع أنه من صميم الشواهد على مفارقة المحقق أمانة النقل ودليل على حريته في التصرف وإطلاقه يده في الكتاب حذفاً وإضافة.

وقد أصلح المحقق أشياء ولم يشر إليها في مواضعها ولا ذكر ذلك في مقدمة التحقيق ولا في غيرها، فإن كان قصده تجنب إثقال الحواشي فهذا صنيع يشكر عليه ويسجل في حسنات تحقيقه؛ لأنه أصاب في بعض تصحيحاته، بالرغم من أنه أثقل حواشيه بأشياء لاتمت للبحث بكبير صلة. كما أن عدم الإشارة إلى منهج التحقيق مطلقاً يعد إخلالاً بالأمانة العلمية خصوصاً وأن المصنف مع اجتهاده وقع في كثير من الخطأ من حيث أراد إصلاحه. وهنا يحتاج الباحث إلى المقابلة بين ما في الأصل وما أصلحه المحقق ليقف على الصواب. فقد جاء - مثلاً - في ص ٢١٣ س٤ «فإذا طلبوا في غير السبت لم يدركوها إلا بمؤونة» هكذا في الأصل، ولكن المحقق أصلح الفعل (طلبوا) ليصبح (طلبوها) ولم يشر إلى ذلك، بالرغم من سلامة ما في الأصل. ثمّ غير كلمة (مؤونة) فجعلها (مؤنة) وأخطأ؛ لأن التي في الأصل صحيحة بالغة وهي فعولة من التعب والشدة. وأساء من الناحية الفنية لأنه حصرها بين حاصرتين كأنه جلبها من خارج النص ولم يذكر سبباً لذلك، فأخلّ بالمتعارف عليه في أصول التحقيق وقواعد التحرير والكتابة.

فالمحقق هنا أصلح النص بما تراءى له ولم يوفق إلى إضافة جديد، وخدع القارئ ودلّس وحرمه من الوقوف على ما في الأصل. ومن هنا يكون التسامح في مثل هذه الحالات جناية على المؤلف والقارئ.

وقد كنت أعددت قائمة ضمت عشرات المواضع التي أصلحها المحقق ولم يشر إليها، ثم حذفتها من هذه التعليقات حذر الإطالة وخشية الإملال.

ثالثاً - أوهام المحقق :

أ - أشياء وهم فيها المحقق أو تبع فيها وهم المصنّف أو الناسخ :

في أصل الكتاب أخطاء وأوهام، ومهمّة المحقق تصحيحها والتنبيه عليها، وقد مرّ بها الدكتور العثيمين عابراً ولم يوفّق إلى اكتشاف كثير منها. وكان حين يكتشف خطأ ولو يسيراً يهوّله ويصنع له حاشية مطولة كما فعل في ص٢٧ وص٣٦١ بل في المقدمة التي دخل بها إلى الكتاب، وكلّ هذا مذكور في مواضعه. وإليك بعض أوهامه وفوائته :

١/ ص١٣س١١ : جاء في الأصل: «حدثنا عبدالله بن عبد الحكم، قال أخبرنا الشافعي ...» وقد مرّ في السطر الخامس قبله أن المحدّث عن الشافعي هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وليس عبد الله الأب؛ لأن محمداً بن عبد الله من تلامذة الشافعي، أما أبوه فهو من تلامذة الإمام مالك مما يجعله في طبقة الشافعي، وقد يكون مقدّمًا عليه زمانًا (انظر: غاية النهاية ٩٦/٢). وقد فات المحقق هنا أن اسم محمد قد سقط من السياق بفعل الناسخ أو المصنف، وأوّل العبارة يصحّح آخرها.

٢/ ص١٤ س١٢ : جاء في الأصل: «... أن أبا عبيد حدثني، قال: حدثنا ابن أبي خيثمة ...». قوله (أبا عبيد) خطأ في الأصل تبعه المحقق ولم يقف عنده كعادته في كثير من نظائره؛ لأن ابن خالويه لا يحدّث عن أحد علمناه بهذه الكنية، وإنما الصواب (ابن عبيد)، وهما اثنان: محمد ابن عبيد الفقيه، وأبو الحسن علي بن عبيد البزاز الحافظ. والمراد هنا الأخير (أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد البزاز)، لأنه هو الذي يحدث عن ابن أبي خيثمة. والدليل على ذلك أن المصنف قال بعد ثلاثة أسطر: «... أن أبا الحسن الحافظ حدثني عن ابن أبي خيثمة» وأبو الحسن الحافظ هو ابن عبيد الذي نعني. وعدم التحقق هنا هو الذي قاد المحقق إلى جعلهما شخصًا واحدًا في مسرد شيوخ ابن خالويه، قائلاً (ص ٣٢): «ويكثر المؤلف من الإسناد عن محمد بن عبيد الشافعي الفقيه ويذكره أحيانًا بـ(أبو الحسن بن عبيد ... وأبو سعيد الحسن بن عبيد) ...» فجعل الشيخين شخصًا واحدًا وحباه كنيتين أيضًا (أبو الحسن وأبو سعيد). وهذا تخليط، والصواب أن أبا الحسن ابن عبيد وابن عبيد شخص واحد إلا أنه غير محمد بن عبيد الفقيه الشافعي، وكنيته أبو عبدالله. والمصنف كثير الرواية عنه، حدّثه بقراءة الإمام الشافعي على القُسط وأخبار أخرى. وهذا أشبه بتخليطه في المقدمة (ص٢٠) حيث جعل من شيوخ المصنف (القاضي الجليل الحسين بن إسماعيل المحاملي، أبو عبدالله) - هكذا - ثم أعاد ذكره (ص٢٩) يحسبه شيخًا آخر وسماه الحسين بن إسماعيل، وهو هو. ولعلّ كثرة الكُنَى والألقاب حجبت عنه الصّواب.

٣/ ص٣٠ س١١ : «حدثنا أبوعبدالله القطان الشيخ الصالح، أملاه عليّ من أصله ...» هنا تصحيف لم يفطن له المحقق، وذلك أن الصّواب هنا (أبو عبدالله العطّار) - بالعين والراء - لا بُدّ من ذاك؛ لأن من شيوخ المصنّف أبا حفص القطان وأبا عبدالله العطار - والأخير هو المراد هنا - وهو محمد ابن مخلد، وكثيرًا ما يصفُه ابن خالويه بالشيخ الصّالح - كما ههنا - وكما في شرح المقصورة الدريدية لابن خالويه (ص ٣٦٣)، وكما في الجزء الثاني من إعراب القراءات (٣٤٨/٢)، بل وجدت ابن جُمَيْع الصيداوي يلقبه أيضًا بالشيخ الصالح(١٠). ويزيدك أُنسًا بصحة ما ذهبت إليه أني وجدت الناسخ حين مرّ باسم (أبان بن يزيد العطّار) صحّفه أيضًا فجعله (القطّان)، ومع أن الأخير علم مشهور إلاّ أن الأستاذ المحقق مرّ به مصحفًا هكذا (ص٣٩) من نسخته فلم يحرّك ساكنًا، ولا دفعه هذا إلى الربط بين الموضعين والتحقُّق، إلا اجتهاده بأن جعل للقطان كنيتين (أبو حفص وأبو عبد الله) وليس كما زعم، وقد أخطأ ثلاث مرات!

٤/ ص٣٣ س٩: «فوثبت رجله» كذا في الأصل - بالباء الموحدة - وتابعه المحقق، والصحيح (فَوَثِئَتْ) بالياء المثناة من تحت. والوَثْيُ شبه فسخ في المفصل، وهو في اللحم كالكسر في العظم، والأفصح الوَثْء بالهمز(١١).

٥/ ص٣٤ س٤ : «أم الوليد سَنُّورتي - كذا - وغزوان ذكرها، وقد أعتقتها» في الأصل (أعتقتها) وتابعه المحقق، والصواب: (أعتقتهما) بضمير التثنية: للسَّنُّورة وذكرها؛ لأنه قال: (وغزوان حرٌّ وأم الوليد) فوقع العتق عليهما معًا. وأخطأ كذلك في ضبط (سِنَّوْرتي) حيث فتح السين وضم النون المشددة، والصواب كسر السين وفتح النون المشددة.

٦/ ص ٤٣ س ١٣ : «قلاصًا إلى أوكارها» كذا في الأصل، ولم يتنبه المحقق إلى أنه خطأ في اللغة والرواية، وليس للقلاص (أوكار) والصحيح (أكوار) جمع (كور).

٧/ ص٤٥ س ٤ : «... عن طلحة (بن) عبد الرحمن،

(عن) عوسجة عن البراء ...» هكذا أثبتها المحقق. والصواب (عن طلحة عن عبد الرحمن ابن عوسجة عن البراء ...» وطلحة هو ابن مصرِّف اليامي، وعبد الرحمن ابن عوسجة كوفي ثقة (توفي سنة ٨٢هـ)، والبراء بن عازب رضي الله عنهم. والحديث في سنن ابن ماجة في كتاب الصلاة ، باب حسن الصوت في القرآن . ومرجع مثل هذا التخليط هو ضعف التخريج وإهمال الأعلام، وهو كثير سيأتي.

٨ / ص٦٢ س ٦ : «يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ بالنصب، كذلك قرأ الأعرج على تقدير: (وسخرنا الطيرَ)». هذا من وهم المصنف - رحمه الله - وتبعه المحقق؛ لأن قراءة النصب هي قراءة القراء كلّهم، وليست موضع خلاف في سورة سبأ. وتنسب للأعرج قراءة (الطيرُ) رفعًا، وهي أيضًا لأبي عمرو في رواية عبد الوارث، ولأبي عبد الرحمن السُّلمي، يرفعونها عطفًا على (يا جبالُ). ومرَّ بها المحقق دون تمحيص[١٢].

٩ / ص ٦٦ س ١٤ : «... وفرسًا من بنات الغمراء» هكذا في الأصل، وأثبتها المحقق على علّاتها، ثم اجتهد في الشرح والتأويل وزعم أنه لم يجد هذا في أسماء خيل العرب ، ووضع لذلك حاشية مطولة - سيأتي الحديث عنها - وقال : «لعلّ الصواب من بنات الغمر وهو فرس جحّاف ابن حكيم» وأورد له أشعارًا واستطرد معرفًا به وذكر نحو عشرة مصادر فيها أخبار الجحاف وأشعاره وغير ذلك مما ليس له أدنى صلة بما هو فيه. والصواب (وفرسًا من بنات الغبراء) - بالباء الموحدة من تحتها - والغبراء معروفة مشهورة وهي لبني زهير وهي خالة داحس، وذهب على المحقق أن داحس والغبراء من الخيل الأعلام عند العرب [١٣].

١٠ / ص ٨٣ س ١ : «تلقيتها عن عمرو» كذا في الأصل وعند المحقق، والصواب (عن عميّ) والتصحيح من كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة [١٤]. والعجيب أن المحقق رجع إلى كتاب المجاز كما تفيد حواشيه ومع ذلك لم يتنبه إلى الصّواب.

١١ / ص ٨٣ س٩ : «فمن اتبع هداي» (٣٨/البقرة) كذا في الأصل وعند المحقق، وهو تحريف لم يتنبّه له المحقق، والصواب (فمن تبع) من غير ألف في أوله.

١٢ / ص١٠١ س٧ : «... لأن هذه اللفظة رويت عن رسول الله ﷺ أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: "نعما بالمال الصالح"». وهم المصنف لأن الثابت أن حديث النبي ﷺ كان لعمرو بن العاص وليس لابنه عبد الله. وتبعه المحقق الذي خرّج الحديث من المُسْند ولم يتنبّه إلى أن حديث النبي ﷺ - كما في المسند - كان لعمرو. وهو كذلك في غريب الحديث للهروي [١٥]، وعنه نقل في اللسان (مادة : نعم). وليس الأمر بجديد، فقد وقع ابن زنجلة (ت نحو سنة ٤٠٠هـ) صاحب كتاب حجة القراءات (ص ١٤٦) فيما وقع فيه المحقق هنا فنقل عبارة ابن خالويه بما فيها من وهم في الرواية ، دون تدبُّر . (ولنا مع ابن زنجلة وقفات حرّرناها تكشف عن سطوه على كتاب ابن خالويه ، كشفها لنا اتباعه أوهام الأخير حذو القذة بالقذة).

١٣ / ص١١٩ س١٢ : «... قال أكثر النحويين: هما لغتان: القَرح والقُرح ... وفرّق الكسائيّ بينهما ...» لم يتحقق الدكتور من هذا، ولا أعلمنا بأحدٍ من هؤلاء النحويين الموصوفين بالكثرة - كعادته في إهمال التوثيق - والذي فرّق بينهما هو الفرّاء لا الكسائي[١٦]. ولقائل أن يقول: هذا غير بعيد، إذ ربّما حكى الفراء قول شيخه الكسائي، ولكن أبا جعفر النحاس يثبت أن الكسائي والأخفش قالا: هما واحد، ومصداق هذا قول الأخفش نفسه في معاني القرآن له : (هما كالضَّعف والضُّعف)[١٧]. وهذا من ضعف التحقيق، ولو تعود الدكتور المحقق عرض هذه النقول على مظانّها لأفاد واستفاد.

١٤ / ص١٨٤ س٧ : «... فالجواب في ذلك أن الكسائي ذكر أربعة أحرف اللّواتي ... فإذا كان قبلها حرف من حروف الحلق {الحاء} الطاء والظاء والصاد والضاد والعين والغين والخاء والقاف امتنعتْ من الإمالة ...» في هذه العبارة عدة إشكالات :

١ - قال المصنف (حروف الحلق) وهو وهم تابعه عليه المحقق، والصواب أن حروف الاستعلاء هي التي تمنع

الإمالة ومن بينها حرفان من حروف الحلق. وقد أحال المصنف على هذا الموضع في الجزء الثاني من كتابه هذا (ص٤٩٦) وقال (حروف الاستعلاء السبعة التي قدمت ذكرها فيما سلف من الكتاب. ولم يرجعنا المحقق إلى هذا الموضع حين مرّ به ولو فعل لاكتشف ما وقع فيه من التخليط. وذكرها المصنف أيضًا في كتابه إعراب ثلاثين سورة (ص ١٥٩) وسمّاها حروف الاستعلاء وهي كذلك، فتركها المحقق بما فيها من خطأ .

٢ - لم يكتف المحقق باتباع وهم المصنف الذي أقحم حرف العين، بل أقحم حرف (الحاء) فزاد الأمر سوءًا بمخالفته أصل الكتاب ومخالفة علماء الأصوات؛ لأن العين والحاء ليسا من حروف الاستعلاء، وبحذفهما يصحّ العدد (٧) الذي ذكره المصنف. ولم يتنبّه المحقق الفاضل إلى مجرّد الحساب .

٣ - قال المصنف (أربعة أحرف اللّواتي ...) وأثبتها المحقق كما هي، ويبدو أن صوابها (الأربعة الأحرف اللواتي) أو (أربعة الأحرف اللواتي). والله أعلم.

١٥ / ص١٨٩ س٤ : «لأنهما في مصحف أبي مكتوبين بالياء» هكذا في الأصل (مكتوبين) أثبتها المحقق على مافيها من لحن، والصواب (مكتوبان) رفعًا على خبر إنّ، ولا وجه للنصب هنا.

١٦ / ص٢٦٨ س ١٠: «ولا يهتدي إلاّ حتى أن يهدى» في الأصل كلمة كأنها (حتى) أثبتها المحقق ولا يحتملها السياق على كل حال، والمعنى واضح بدونها، وحذفها والإشارة إلى ذلك أوفق .

١٧ / ص٢٨٧ س ١٠: «لأن الاسم منونًا، فإذا استقبله ...» ترك المحقق خبر (إن) منصوبًا وهو كلمة (منونًا) كما في الأصل وهو لحن واضح والصواب الرفع (منونٌ)، ثم أقحم الفاء ليقيم العبارة، ولا حاجة لإضافتها وإنما صواب العبارة هو: (لأن الاسم المنون إذا استقبله ألف ولام جاز ترك التنوين) هكذا قرأتها ولعلّه الوجه.

١٨ / ص٢٩٦ س١٤: «في هذه السورة أربعة وخمسون ياء إضافة اختلفوا في ثمانية عشر منها ...» هنا ثلاثة أغلاط في تذكير العدد وتأنيثه والصحيح: (أربع وخمسون، وثماني عشرة) لأن الياء كالمتفق على تأنيثها. ويبدو أنه سها عنها لأنه حين عثر على خطأ كهذا في باب العدد (ص ٣٦١) حصره بين هلالين في المتن ووضع أمامه علامة استفهام وصنع له حاشية هكذا (عشر أوجه؟(١)) ولو أنه أصلحها ومضى كما فعل في كثير من المواضع لكان أليق به، ولكن هذا هو (النفخ) الذي وصم به محققُنا الأستاذ عطّار في ص٨٠ من مقدمته .

١٩ / ص٣١١ س ١٠: «... وفيها قراءة ثالثة: قرأ عيسى الأعرج ...» كذا في الأصل ومرّ بها المحقق عابرًا. وليس في القراء أحد علمناه اسمه عيسى الأعرج، بل المراد عيسى بن عمر، والأعرج، وهما اثنان: عبدالرحمن ابن هرمز الأعرج، وحميد بن قيس الأعرج، والمراد هنا الأول. ولكن سقطت واو العطف بين العلمين في الأصل ولم يتنبه المحقق إلى هذا. والأدهى أن حواشي المحقق تفيد أنه رجع إلى كتاب المحتسب لابن جني (٣٤٤/١) وفيه عيسى والأعرج وجعفر ابن محمد. وتفيد أيضًا أنه رجع إلى البحر المحيط (٣١٦/٥) وفيه أيضًا (جعفر بن محمد والأعرج وعيسى) ولاحظْ تقديم أبي حيان الأعرج على عيسى هنا ومع ذلك لم يتنبّه أستاذنا. ولو راجع المحقق مختصر الشواذ - الذي طالما أهمل مراجعته، وكان ينبغي أن يكون عمدة مراجعه - لوجدها في ص٦٤ منه هكذا: (عيسى والأعرج) ولا تعليق .

٢٠ / ص٣٢١ س١٠: «وهذه الآية من إحدى نفاذ قدرة الله ...» هكذا جاءت هذه العبارة في الأصل وتبدو غير مستقيمة، ومرّ بها المحقق وتركها على حالها. ولعلها تستقيم بإضافة كلمة (آيات أو علامات) لتصبح (من إحدى (آيات) نفاذ قدرة الله) وهذا ما فعلته وأشرت إليه في الحاشية. ولا أدري كيف ساغت العبارة للمحقق الفاضل !

٢١ / ص٣٣٣ س٢: «عن عيسى بن عمر وأبو عمرو..» كذا في الأصل، وهو لحن من الناسخ أو المصحح لأنها كتبت في الأصل بقلم معتمد عندي، ولم يتنبّه المحقق لموقعها الإعرابي، ولا أصلحها. والصواب (أبي عمرو)، عطفًا على عيسى .

٢٢ / ص ٣٣٧ س ١: «من هذه القراءة يوجب أن

الجبال قد زالت ...» كذا في الأصل، وهي قلقة، ونقلها المحقق كما هي. وأراها تستقيم بإضافة الفعل (قرأ) لتصبح: (من {قرأ} هذه القراءة يوجب ...).

٢٣ / ص٣٤٧ س ١٥ : «ونجا ينجو إذا استكنه السكران ...» كذا في الأصل - بكاف ثم نون - وأثبتها المحقق ولم يتنبّه، ولا يستقيم المعنى بها. والصواب استنكه - بتقديم النون على الكاف - إذا شمّ رائحة فم السكران ونكهته، ويؤيّد ذلك أن الرواية في بعض المصادر، كغريب الحديث للحربي واللسان والصحاح: (نكهت) مكان (نجوت). وفي حديث شارب الخمر: استنكهوه: أي شموا نكهته ورائحة فمه. وقال ابن منظور (في اللسان: نجا): نجوت فلانًا إذا استنكهته، وأنشد بيت الشاهد. والعجيب أن المحقق الفاضل وقف على البيت في اللسان كما تفيد حواشيه فلم ينبه على خطأ الرواية أو الناسخ في الأصل الذي يحققه.

٢٤ / ص٣٥٤ : «احتجوا بقراءة أُبَيّ: لا هادي لمن أضلّه الله» قوله: (أضلّه) وهم ذهب على المحقق والصواب (أضلَ). وقد سبقه إلى ذلك ابن زنجلة في حجة القراءات (ص٣٨٩) حيث نقل كلام ابن خالويه بالحرف، وهذا أحد المواضع التي كشفت لي سطو ابن زنجلة على كتاب ابن خالويه، وهو - أعني السطو - ما لاحظه أيضًا المحقق الفاضل. وقد ذكر الفراء [١٨] أن قراءة أبي (أضلّ)، وفي مختصر الشواذ لابن خالويه، والبحر المحيط أنها (أضل) اتفقوا جميعًا على ذلك، وفاتت على المحقق.

٢٥ / ص٣٦٢ س٥ : «روى نصر وعبيد وعبّاس وداود الأودي عن أبي عمرو ...» لم يتنبّه المحقق إلى أن ما ههنا مخالف لما في السَّبعة (ص٣٧٦). وكتاب ابن خالويه يشرح كتاب السبعة ويتابعه. والسند هناك يبدأ بعلي بن نصر - لا بنصر كما في كتاب ابن خالويه - وعلي بن نصر بن علي الجهضمي، أحد رواة أبي عمرو، أما نصر فيروي عن أبيه عن أبي عمرو، فالصواب إذن ما في السبعة. ولم يمحّص المحقق ولا فحص أسانيد الكتاب. والمؤسف أنّه رجع إلى كتاب السبعة في هذا الموضع كما تفيد حواشيه، ولكن رجوعه كعدمه، يدلك على ذلك أن الصفحة التي وقع فيها هذا الوهم من كتاب السبعة هي (ص ٣٧٦) وأثبتها المحقق في حواشيه (١٧٦) وأخطأ. كذلك فاته أمر آخر في السطر العاشر من الصفحة نفسها (أعني ٣٦٢ من كتابه) حيث جاء في الأصل: (وفي هذه السورة ياءان) والذي في كتاب السبعة، وفي الصفحة نفسها التي وهم المحقق في رقمها الصحيح، يقول ابن مجاهد: (في هذه السورة ثلاث ياءات) وهو الصواب، والياء الثالثة هي قوله تعالى (فاتقون) ولم يلاحظ المحقق ذلك ولا قابله. ثم أخطأ مرة رابعة في هذه الصفحة حيث وضع الرقم (١) في المتن مكررًا في موضعين: في السطر الأول والخامس، مع أن حواشيه حملت الرقمين (١) و(٢). ويلوم الشيخ غيره على التقصير في التحقيق وعدم مراجعة الأصول !!!

٢٦ / ص٣٦٦ س٢ : «وغدًا لا يجمع على غدايا» كذا في الأصل، والصواب (غداة) وهو كذلك في اللسان (غدا)، من عبارة ابن السكيت. وفي هذه الصفحة ستة أخطاء أخرى سترد في مواضعها.

٢٧ / ص٣٧٠ :

عبادك يخطئون وأنت ربٌّ
بكفّيك المنايا لا تموت

كذا جاء هذا البيت في الأصل، ولم يتنبّه المحقق إلى أن هذه الرواية لاشاهد فيها على المسألة. والصحيح (يَخْطَأُون) لأنه جعله على وزن أَثِمَ يأثم - بفتح الثاء - وهذا البيت من أقوى الشواهد على اضطراب رواية الشواهد عند السابقين خصوصًا في قافيته لأنها وردت على الميم في معظم المصادر ولأن البيت من قصيدة ميمية.

٢٨ / ص٣٨١ س١١: «وقرأ حمزة والكسائي ... أمال الهمزة لمجيء الياء وأمال النون لمجاورة الهمزة» كذا في الأصل، والصواب (أمالا) في الموضعين، لأنهما قارئان: حمزة والكسائي.

٢٩ / ص٣٨٥ س٧ : «أثبتها نافع وأبو عمرو وصلاً وحذفها وقفًا ليكونا متبعين للمصحف» كذا في الأصل، وفاتت على المحقق، وكان الوجه أن يصلحها لتصبح (حذفاها) لأنهما قارئان، والسياق يؤكد تصويبنا.

٣٠ / ص٣٨٦ س١٠: (أما قراءة عاصم ... وكسروا النون لالتقاء الساكنين وكسروا الهاء لمجاورة حرف

مكسـور)، في هذه العـبـارة أربع مـلاحظات: الأولى أنه خـالف الأصل فـرسم (وكسـروا) بالواو، وهي في الأصل بالفاء. والثانية أنه لم يتنبه إلى خطأ الأصل حيث جاء فيه (فكسـروا) وهـو وهم لأن الحديث عن واحد وهو عاصم. والثالثة أنه لما قال (كسروا) ثم عطف احتاج فغيّر ما في الأصل وهو (كسر) إلى (كسروا)، فأفسد المعنى وخالف الأصل. أمّا الملاحظة الرابعة فقد أصلح كلمة (مكسور) وهي في الأصل (مكسورة) ولم يشر إلى مـا أصلحـه في حواشيه. وفي الصفحة تجاوزات أخرى ترد في مكانها، كلها منافية للأمانة العلمية وتدقيق الأصول ومراجعتها.

٣١/ ص٣٩٥ س٩: «فمن قرأ بالياء فلقوله ينصرونه ولم يقل: تنصـرونه» هكذا في الأصل وتابعه المحقق، ولعلّ الوجه (تنصره) وهو مـا يؤكده السـياق، بل هي كذلك في حجة القراءات لابن زنجلة (ص ٤١٨) وهذا الكتاب - كما قدمت - أشبه بنسخة أخرى من كتاب ابن خالويه في كثير من نصوصه.

٣٢/ ص٣٩٦ س٨: «هـذا والٍ بيّن الولاية ... هـذا وليٌّ بيّن الولاية» هكذا في الأصل وتبعه المحقق، وصواب العـبـارة: (هذا والٍ حـسن الولاية ... ووليّ بيّن الولاية) بوضع (حسن) مكان (بين) في العبارة الأولى، وهي أجود في المعنى. وهذا التـصويب من كتـابنا نفسـه فقد مرّت العبارة من قبلُ بنصّها (ص٢٣٤) والمؤسف أن المحقق مرّ بها فعلاً وأفسدها بإقحام لفظة (لا) هناك، ولم تعلق بذهنه رغم ذلك، ويحـتـاج التـحـقيق إلى شيء من الحـضور، ولا نشك في حضور الشيخ ولكن تقوى عندنا الشُّبهة بأن هذا العمل جماعيّ.

٣٣/ ص٣٩٧ س٥: «فـإن قـيل بمـا تنصب عُقْبًا» هكذا في الأصل وهكذا تركها المحقق والصواب (بـم).

٣٤/ ص٤٠٢ س٧: «كـقـوله "إلى الله مـرجـعـهم"» هكذا في الأصل، والصـواب (مـرجـعكم) ولم يتنبّـه لهـا المحقق بالرغم من أنها آية قرآنية. وليس في القرآن آية بهـذا اللفظ، وحين راجـعـهـا المحقق راجـعـهـا في كـتـاب سـيـبـويه، ولو رجع إلى المصـحف أو حـتى إلى المعـجم المفـهـرس لألفـاظ القرآن لتبـيّن له أن مـا ذكـره وهم؛ لأن (مـرجـعـهم) في القرآن خـمـسـة مواضـع ليس فـيـهـا لفظ الجلالة، أو لعله أراد: (إلى الله مرجعكم) وهو موضعان في (المائدة) وموضع في (هود).

٣٥/ ص٤٠٣ س١٠: «وقـالوا المشـتـى...» والذي في الأصل(المشتـا) وصـحـحـهـا المحقق بـالألف اللّيّنه لعلّه ظنهـا خطـأ في الرسم. ولو راجـع المصـدر الذي نقل عنه المصنّف وهو كـتـاب سـيـبـويه (١٩). لوجد أنهـا (المشـتـاة)، وسقطت الهاء سهوًا. إلاّ أن ضعف التحقيق وإهمال توثيق النصوص وإرجـاعها إلى مظانها عاد على المحقق وعمله بكثير من أوجه القصور.

٣٦/ ص٤٠٤: في بيت المخـبّل: «إذا دلجوا بالليل يدعـون كـوثرا» كـذا في الأصل، وتبـعـه المحـقق، مع أن حواشيه تفيد الرجوع إلى ديوان المخبل وكتاب سيبويه والخزانة وغيرها، ولو تدبر هذه المصادر لوجد الرواية فيها كلّها (أدلجوا) بالألف في أول الفعل، وهو المحفوظ.

٣٧/ ص٤١٠ س١٠: «وهو الاخـتـيـار عندي أنهم شدّدوا ...» كذا في الأصل وتابعه المحقق. والذي استقام عندي حذف (هو) لتصبح العبارة: (والاختيار عندي أنهم شددوا ...).

٣٨/ ص٤١٢ س١١: «تغرب في طين سوداء» كذا في الأصل وتابعـه المحـقق، ولعل الصـواب (طينة) لأنه وصفها بمؤنث وهو قوله (سوداء).

٣٩/ ص٤١٧ س٦: «وكـان ذو القـرنين عـمـد إلى الحديد فجعله أطباقًا وجعل بينهما الفحم والحطب ووضع عليه المحلاج يعني المفتاح». في هذه العبارة وهم في ثلاثة مـواضـع في الأصل، ولم يتنبّـه لهـا المحـقق: الأول قـوله (بينهمـا) والصواب (بينها) عودًا على الأطباق. والثاني والثالث قوله: (المفتـاح) و(المحلاج) والصواب: (المنفاخ) و(الحملاج) - بتقديم الحاء على الميم - كما في اللسان (حملج) وهو منفاخ الصايغ، والمنفاخ - بميم بعدها نون ثم فاء، معروف. فأين مراجعة الأصول؟

٤٠/ ص٤١٨ س٦: «لأن الأسـمـاء الأعـجـمـيـة سوى هذا الحرف غير مـهـموز». كذا في الأصل وعند المحقق، ولعلّ الصواب (غير مهموزة) عودًا على الأسماء.

أشياء أخرى تركها كما في الأصل ولم يصلحها :

الصفحة	السطر	خطأ الأصل والمحقق	الصواب	التعليق
١٩	٥	نزل صحف إبراهيم	نزلت	
١٩	٧	لثمان عشرة	لثماني	
٤١	١١	يقرأ بنا القرآن	يقرئنا	
٥١	١٠	لجمعٍ	الجمع	
٥٢	٦	وألف التي قبلها	والألف	
٥٣	٣	خطأمها	خاطمها	هكذا الرواية
٧٣	٤	وفي الهاء، لغة أخرى وهو حذف الواو	وهي	
٩٤	٣	وقرأ الكسائي بحذف هاتين	هاءين	
٩٧	٩	شعيب بن الحجاب	الحبحاب	
١٣٣	٨	ومن نصب جعله خبراً	جعلها	عود الضمير على كلمة (حسنة)
١٤٦	١٤	أن يكون استثقل بضمتين	الضمتين	
١٧٦	١٢	وإنما يهمز من الياءات ماكان زائدة	زائداً	
١٨٢	١٢	وكقراءة عاصم ونافع ... أراد	أرادا	
١٩٣	٦	بالجمع على الاستفهامين	بالجمع بين	
٢١٧	١٤	ولقي الياءَ ساكنًا آخر	ساكنٌ	
٢٣٠	٦	أفلتوا من هذا الحرب	من هذه	
٢٥٦	١٢	يبدآن بالمفعول قبل الفاعلين	بالمفعولين	
٢٥٨	٦	جعل الرؤية ... وعظة	عظةً	
٢٧٨	٩	وقرأ الباقون ... جعلوا فاعلاً	جعلوه	
٢٩٢	٦	قرأ حمزة والكسائي وحفص... جعلاه	جعلوه	لأنهم ثلاثة
٣١٧	٨	قد كذبوا فيما أوعدوا	وعدوا	
٣٧٥	٧	ومن قرأ بالياء فقال	قال	

ب - اجتهاد غير موفَّق :

اجتهد المحقق - ثبَّت الله أجره - في بعض المواضع التي يكتنفها شيء من الغموض، ولم يكن التوفيق حليفه في أكثرها، ومن ذلك:

١ / ص ١٧٨ س ١١ : «لما كانت الرّحمة تأنيثها غير [جائز] جاز تذكيره» في الأصل بياض قرأه المحقق وقدّره كما ترى بكلمة [جائز] المحصورة هذه، والذي صحّ عندي وقرأته: [حقيقي] فتكون العبارة (الرحمة تأنيثها غير حقيقي) ولعل ما ذهبت إليه هو الوجه؛ لأن الرحمة مؤنثة أصلاً فكيف يكون تأنيثها غير جائز؟

٢ / ص٢٥٥ س٩ : «قرأ ابن كثير وحمزة وحفص عن عاصم "هار"». كذا في الأصل، وعلق عليه المحقق في الحاشية رقم (١) بقوله: "من المعلوم أن رواية حفص عن عاصم (هار) كقراءة الباقين. وفي زاد المسير: ٥٠٢/٣ قال: (وعن عاصم كالقراءتين) فلعله هنا يريد (وأبو بكر عن عاصم فأخطأ هو أو الناسخ). قلت: لم يخطئ المصنف ولا

الناسخ، بل أخطأ المحقق؛ لأن (الفتح) المنصوص عليه هنا ليس (النَّصب) وإنما المراد التفخيم الذي هو ضد الإمالة. ولعل مما لايغيب على من شدا شيئًا من القراءات أن الفتح والكسر مرادفان للتفخيم والإمالة. وعلى ذلك فالقراءة صحيحة بالغة، والتعليق باطل.

٣/ ص٢٦٥ س١١: «ومعناه يبسطكم عن البحر» هكذا قرأ المحقق مافي الأصل، وهو يبدو كذلك للمتعجِّل، غير أن حرف الجر هنا يشبه أن يكون (على)، يؤيده المعنى والاستعمال؛ لأنك تقول بسطته على كذا، ولا يقال بسطته عن كذا كما ذهب إليه المحقق. وفي آخر هذه الفقرة عبارة غامضة أعياني رسمها، قرأها المحقق (وهذا المعنى موجود في النشر لغير هذا بسير وغيره) وتركها هكذا دون الإشارة إلى غموضها واضطرابها. ولو أنه رسمها كما وجدها ثم أشار إلى عجزه عن قراءتها لكان ذلك ما تقتضيه الأمانة العلمية. أما صنيع المحقق هذا فإنه يوهم أنها كذلك في الأصل، وليس الأمر كما صنع. وحين مررت بهذا الموضع رسمت العبارة كما هي في الأصل، وقلت معلقًا في الحاشية: "هذه عبارة غامضة لم أفهم مراده منها، ولم أجد ما يزيل غموضها في مصنفاته ولا مثيلاتها، وكأن المصنف أراد أن معنى البث موجود في القراءتين".

٤/ ص٢٧٠ س١٥: «لأن أفعل إذا كان صفة أو (؟) لم ينصرف» هكذا وضع المحقق علامة الاستفهام وقال في الحاشية (٢) (كلمة لم أتبينها) وتقرأ هذه العبارة عندي هكذا: (لأن أفعل إذا كانت صفة أو صُحْبَة لم ينصرف) أراد: إذا كانت صفة أو مصحوبة بمن نحو (فحيُّوا بأحسن منها) لم تنصرف.

٥/ ص٣٢١ س٩: قرأ المحقق «الصنوان نخلات يَتَفَرَّعْنَ [عن] أصل واحد، من قولهم: العم صنو الأب» هنا تصرَّف المحقق في النص ثم وهم. أما التصرف فَوَضْعُهُ [عن] مكان [من] وهي أوضح ما تكون في الأصل، ولعلّ الذي دعاه إلى هذا إخلال الناسخ بضبط الفعل (يتفرعن) حيث عكس فحرَّك العين وأسكن النون، فقرأها المحقق (عنْ) وفاته أن (من) موجودة بعدها. وأما الوهم فقد ظن المحقق - كما في الحاشية رقم (٤) - أن عبارة (من قولهم) هي تصحيف أو نحوه، وصوابه (ومنه العم) وذهب عليه أن هذا هو الأسلوب الشائع في الاستشهاد بالحديث عند كثير من الأئمة القدامى، وهو كثير في كتاب سيبويه وغيره، انظر مثلاً قول سيبويه: (أما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة ...) فهذا ليس من قولهم، إنما هو حديث صحيح في البخاري ومسلم (كتاب سيبويه ١/٣٩٦). فالذي في الأصل صحيح واجتهاد المحقق ليس سديدًا.

٦/ ص٣٣٢ س٧: «لأن الكافر يعني أبا جهل» هذه عبارة المحقق الذي خالف الأصل ولم يحقق، وحاول أن يظهر فلاحًا فوضع كلمة (أبا) مكان كلمة (أبو) وظنَّ أنه قوَّم لحنًا، ثم قال في الحاشية (٢): في الأصل (أبو). قلتُ: مافي الأصل صحيح بالغ، لأن المحقق الفاضل لم يقرأ العبارة كما ينبغي فأسقط منها لفظًا وهو: (به)، وعبارة المصنف تقرأ هكذا: (لأن الكافر يُعْنَى به أبو جهل فقط) وبقراءة الفعل بالبناء للمجهول - وهو ما يقتضيه السياق - يصحّ ما في الأصل ويبطل اجتهاد المحقق.

٧/ ص٣٥٥ س١٥: «العرب تقول: وحيت إليه وأوحيت ووحيت له وأوحيت له» قال المحقق في الحاشية (٢): هذه من فوائد ابن خالويه، لم يذكرها أبو حاتم السجستاني ولا الزجاج ولا الجواليقي في كتبهم المؤلفة في (ماجاء على فعلت وأفعلت). أقول: إن أراد المحقق - جزاه الله خيرًا - أن يثبت لابن خالويه فضلاً فإن لابن خالويه أفضالاً ثابتة إلاّ أن هذا ليس منها. وهذا الذي قاله المحقق مردود فقد ذكرها الخليل والفراء قبل هؤلاء جميعًا [٢٠].

٨ ص٣٧٢ س٨: «فأما قراءة أبي جعفر فجعله مصدر خطىء خطأ مثل شرب شُرْبًا» هكذا ضبطها المحقق في النص وقال في الحاشية رقم (٣): «قراءة أبي جعفر هي قراءة ابن عامر إلاّ أن يكون قد ضم الخاء كما يفهم من تمثيله بشرب شُرْبًا ولم يسبق لقراءة أبي جعفر ذكر». أقول: فات المحقق أن المصدر الممثَّل به ههنا هو (شَرَبًا) بفتح الشين والراء - لأن قراءة أبي جعفر مثل قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وهي (خَطَأ) بالتحريك [٢١].

رابعًا - أخطاء الضبط والإملاء :

أساء المحقق في ضبط كثير من الألفاظ وأهمل ما يستحق الضبط وأسوأ من كل هذا أنه لم يتحرّ الصواب حتى في ضبط بعض الآيات القرآنية. وليس قصدي أن أحصي على الرجل أنفاسه، ولكني أنبه إلى الظاهر من أخطائه وما تبادر لي أثناء قراءة واحدة للكتاب، وأكثر ما علقته هنا هو مما علق بذهني، ولو أنني قمت بمقابلة دقيقة لبانت أشياء ضعف ما أوقف عليه القارئ. وليصحبني القارئ صابرًا مشكورًا مأجورًا - إن شاء الله - في بعض أخطاء الضبط والإملاء والتصحيف. وأستهلّ ذلك بشيء من سيئ ضبطه :

- ص ٢٥٠ : في قول زياد الأعجم: (فإن أغيب فأنت الهامز اللُّمزة) .

ضبط المحقق الفعل (أَغِيبُ) هكذا، وهو ضبط لا يليق بمحقق، فقد رفع الفعل المضارع بعد (إنْ) ولا بُدّ من جزمه لأنه فعل الشرط. وهو ليس من العويص لأنك إذا جزمته أسقطت الياء فكسرت عروضه وأخللت بالوزن، فلا بُدّ من قراءته على وجه يصحّ به النحو ويسلم به العروض مع موافقة الرواية، والوجه هو (أُغَيَّبْ) بالبناء للمجهول، يعني إذا غيَّبته المشيئة. أو (تَغَيَّبْتُ كُنْتَ) وهي رواية أيضًا. ورواه محقق الديوان (أغبْ) فأصاب النحو وأخطأ العروض(٢٢).

وفي ص ٣٥٠ في أولها فقرة من أربعة أسطر تضمنت أربعة أخطاء في الضبط، والموضع بحاجة إلى الدقة، قال: (زيدٌ أفرهُ عبداً وأَفْرَهُ عَبْدٍ ... وكان هو العبدُ الفارهُ ... وأفره من عبيدٍ غيره ...) والصواب (أفرَهُ) و(العَبْدَ الفارهَ) و(عبيدِ).

وإليك بعض أخطاء الضبط والإملاء بإيجاز:

ص	س	الخطـــأ	الصواب والتعليق
٩	٩	أبو يونس القَوِيُّ	القَوَى - هكذا ضبطه المترجمون
١٤	٢.١	للهَزْلِ	لِلْهَزَلِ - بالراء
		الحرنبد - الحرنبذين	الخرنبذ - الخرنبذين - بالخاء، وهذا تصحيف
٢٧	٢	أبتدى	أبتدئ
٣٣	١٤	الحمحمة	الجمجمة - بالجيم كما في الأصل وهي عدم الإبانة
٣٤	٣	سَنُورتي	سنَّورتي
٤٤	٨	حلْيُها	حَلْيها
٤٤	٩	الحَلِيُّ	الحَلْيُ
٤٤	١٠	ومالي	ومالتْ
٤٤	١١	زيارها والعَكَنْ	زنَّارها والعُكَنْ
٤٥	٩	وأظللتتُهم - هكذا	أَظَلَّتْهُم
٤٥	٢	كإذنه	كأذْنه (استماعه)
٥٢	٣	حسنٌ -	حُسْنُ (مضبوطة في الأصل)
٥٣	١٣	غير عمرُو بن عبيد	غير عمرِو بن عبيد
٧٠	١٨	إماله	إمالة
٨١	١٠	ولُى دينِ	ولِي دينِ
٨٩	٢	سُفُط	سَقَط
٨٩	٨	يَعُلُّ،أُنْيابَهَا، طربَ	يُعَلُّ، أَنْيابُها، طَرَّبَ

٩٣	١٦	من كلامٌ	كلام
٩٨	٢	عَبُوقها	عُنُوقَها
١٢٧	١٤	مكنية	مكنيِّه
١٣٠	٧	المُوصى	الموصيَ
١٣٧	٨	ابن أمُّ	ابن أمِّ
١٥٦	١٢	اجماع	إجماع
٢٠٥	١٣	الدكَّ	الدُكَّ
٢٠٦	١٠	غوي	غَوَىً
٢٠٩	ح١	ظلالٌ	ضلال
٢٣٨	٨	فناظِرةٌ	فناظِرةٌ
٢٥٦	٤	أفَمنْ	أفَمَنْ
٢٦٦	٧	بَشرٌ	بشَرٌ
٢٦٦	٨	كل ما لتُذّ به	التذّ
٢٦٦	ح٢	لتفتتنه	لتفتنه
٢٧٨	١٢	وقبلها كسرةً	كسرةٌ
٢٨٥	٨	محصة	محضة
٢٨٥	١٤	ثلاثها	ثلاثتها
٢٩٢	٤	سرى ليلاً خيالاً	خيالُ
٢٩٣	١٣	اشقو	اشقوا
٢٩٧	٧	إنىَ	إنِّي
٢٩٧	٨	أرابكم (ثلاث مرات)	أراكم ، قصد رسم المصحف (أرئكم) ولم يراجعه
٣٠٠	٢	الكسئيُّ	الكسائي
٣١١	٣	تُبلّغنيكُمُ	تُبْلغنِّيكم
٣١٢	١٧	لفتْيَيته	لفتْيَته
٣٢٢	١٢	وَسَيَعَلَم	وسَيَعْلَمُ
٣٣٠	٥	أظل الله زيداً فظل	أضلّ - فضلّ - بالضاد من الضلال
٣٣٤	٥٩	يبتدى	يبتدئ
٣٣٤	١٠	عن نصير صاحبُ	صاحبِ
٣٤٠	١١	سخرتُهم	سُخْرَتَهم
٣٤٦	١٤	قَنْطًا	قَنَطًا
٣٥٦	٦	متركون	متروكون
٣٥٨	٥	أحجارِه	أحجارُه
٣٥٨	١٣	عن عاصم الجحدريُّ	الجحدريِّ
٣٦٠	٢/٤	يُلحَدُ - سِواءِ المَلْحَد	يُلحِدُ - سُواءِ - المُلْحَد

٣٦٣	١٥	وُجُوهُكُم	وُجُوهَكُم
٣٦٥	١٠	مُؤْمِّر مؤمَّرون	مُؤْمَر، مُؤْمَرون
٣٦٥	١١	مُهرة	مُهْرة
٣٦٨	٦	مَهْرُويَة	مَهْرَوِيَه
٣٧١	١	مهاجرَينَ	مهاجرَيْن
٣٧٢	٤	شُرُبًا	شَرَبًا
٣٧٢	٦	مخطأ	مخطأ
٣٧٧	٥	الحمدُ للهِ	الحمد لله (قراءة الحسن البصري)
٣٨٢	٣	سَلِيم	سُلَيْم
٣٨٣	٦	أرقعُ	أرقعْ (جزم)
٣٨٦	٨	حرف ساكنٍ	حرف ساكنٍ
٣٨٨	٣	تُسَّاقط، تُطَّهرون	تَسَّاقَطُ تَظَّاهرون
٣٩٢	٩	أنْ تَرَنَ	إنْ ترن
٤٠١	١٤/٨	تُعلُ – بُرْدُ	تَعَلُّ – بَرْدَ
٤٠٢	٥	ألفِ درهم	ألفَ درهمٍ
٤٠٣	٥	يقضى	يقضي
٤١٤	٩	خُتنْتُهُ، خَتنْتُهُ	خَتَنْتُهُ – خَتَنْهُ
٤١٧	١٤	يُفقَهُ	يَفْقَهُ

هذه بعض أخطاء الضبط والإملاء التي وقعت من المحقق فأفسدت الكثير، ولكنّه ظلم النص أكثر حين أخلى كثيرًا من ألفاظه من الضبط – وإن كان تركها عاريةً من الضبط أهون من إفسادها بالضبط الخطأ – ولكن القارئ بحاجة شديدة إلى الدقة في ضبط الألفاظ المشكلة ولا سيما في كتاب متخصص في القراءات القرآنية. والمؤسف أن معظم الألفاظ التي قصرّ المحقق في ضبطها مضبوطة في الأصل وأمثّل لها بما في صفحة ٢٤٧ س١، التي جاء فيها: (السِّرطراط واللمص والرعدد الأصفر) كذا تركها المحقق، وهي في الأصل كما يلي: (السِّرطْراط واللمْصَ والرِعْديد الأصْفر) فأهمل المحقق الضبط الموجود في الأصل وذهب إلى أبعد من هذا فصحف (الرِّعْديد) إلى (الرعدد) ولو عمدت إلى تتبع مثل هذا أطلت وأمللت، إن لم أكن قد فعلت.

خامسًا – ضعف التوثيق والتخريج :

أ/ ضعف التوثيق:

إرجاع أقوال العلماء إلى مظانّها والمقابلة بين ما فيها وما نقل منها ضرورة مُلِحَّةٌ في التحقيق لأنه يكشف صحة النقل وعدمها ويبين دقة المصنف في التعامل مع نقوله ويكشف عن اختلاف النسخ ويجعل القارئ مطمئنًا واثقًا من العمل الذي بين يديه. وقد أهمل المحقق ذلك كثيرًا، انظر إلى هذه الأقوال :

١ / ص١٣٩ س١٥ : «لأن الفراء حكى عن عبد القيس أنها تقول أسل – هكذا – زيدًا، فتدخل الألف الوصل على متحرك». أين قاله الفراء وكتبه مطبوعة؟ ولاحظ قطع المحقق همزة (اسل) وهو خطأ، وسكوته عن (الألف الوصل) والصواب (ألف الوصل)

٢ / ص١٢١ س١٢ : «وحكى ذلك الفراء». أين حكاه ؟

٣ / ص١٤٣ «والعرب تسمي الغسل مسحًا» قال

المحقق في الحاشية (١) ص١٤٤: «ولم أجد في مصادري من فسر هذه الآية بأن (المسح) غسل ...» قلت هذا قول أبي زيد ونقله الأزهري بسنده، وقاله ابن منظور نقلاً عن ابن الأثير وغيره فهل لسان العرب ليس من مصادر المحقق ؟

٤ / ص١٤٥ س٥ : «تقول العرب من ابوك ... تقول العرب فعلت ذلك من أجلك ومن إجلك ...» أين قالوه، ومن نقله عنهم ؟

٥ / ص٢٨٩ س١ : «وقال بعض النحويين ...» من هم ؟

٦ / ص٣٠٣ س٩ : «ذكر سيبويه رحمه الله أن من كسر التاء والنون ...» أين ذكره ؟

٧ / ص ٣٠٦ س٦ : «ورده بعض النحويين ...» من هم ؟

٨ / ص٣١٠ س٣ : «وقال الحُذَّاق من النحويين ...» من ؟

٩ / ص ٣٣٠ س١٥ : «وقد رأيت النحويين يختارون التخفيف ...» من منهم ؟

١٠ / ص ٣٣٧ س١ : «وقد جاء ذلك في التفسير.» أين ؟

١١ / ص ٣٣٧ س١٦: «وقد مرّت علة ذلك في غير موضع» أين ؟

وأهمل المحقق ترقيم كثير من الآيات وإرجاعها إلى سورها بالرغم من سهولة المعالجة، ومن ذلك :

١٢ / ص١١٢ س١٨ : «وقرأ الكسائي في خمسة مواضع بالتخفيف: موضعين في (آل عمران) وفي (بني إسرائيل) و(الكهف) و(عسق)» ولم يشر إلى أرقام الآيات في الحواشي ولا المتن. وقد حرف المصنف أو الناسخ آيتين هنا ولم يتنبه المحقق الفاضل ولا حقق!

١٣ / ص٣٢٠ س٥ : «وقد ذكرت علّة ذلك في سورة الأعراف». أي آية؟

١٤ / ص٣٧٦ : في هذه الصفحة أربع إحالات: «وقد ذكرت علة ذلك في (الأعراف) وفي (الرعد)، وقد ذكرت علته في (النساء)... وقد ذكرت علتها في البقرة».

ولم يتفضل المحقق بذكر رقم آية واحدة ولا صفحة من كتابه. أين خدمة النص والقارئ ؟

والمحقق لا يأبه بالإحالات - إلا ماندر - على الرغم مما فيها من إضاءة للنص وخدمة للقارئ ولا أدري ما الجهد الذي يتوقع من المحقق إذا لم يقدّم مثل هذه المساعدة للمطلع على كتابه. وهاك طائفة أخرى من الصفحات التي وقعت فيها إحالات وتجاوزها المحقق: ص٨٤ س٤، ص ٨٥ س ١٢، ١/١٣٢، ٦/١٤٩، ٧/١٥٠، ١٦٣ / ١، ١٦٤ / ٣، ١٧٠ / ١٤، ٢٣٢ / ١٦، ٤٩ /٢ /٧ ، ٣١٢/ ١٢ ، ٣١٦/ ٦، ٦/٣١٩، ٣٦٠ /١١، ٣٩٣ /١٨، ٢/٤٠٩.

ب / ضعف التخريج :

أهمل المصنف تخريج كثير من الأحاديث وأبعاض الأحاديث، وكان يخرج كيفما اتفق، مرة يخرّج ومرة لا. وقد فوّت عليه ذلك اجتناء فوائد جمة، وأوقعه في كثير من التصحيف والتخليط في الأعلام والنصوص، وهاك قليلاً من كثير:

١ / ص ٣٨ س١٠ : «حدثنا عليّ ابن الصباح، قال: حدثنا فلان بن مسلم الخولاني ...» لم يتعب المحقق نفسه بمراجعة إسناد الحديث ولو فعل لعلم من فلان بن مسلم الخولاني هذا! وهذه فائدة لا تخفى أخلى المحقق الكتاب منها، وقد عرفته.

٢ / ص١٠١ س٧: لم يخرج حديث «أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: نعما بالمال الصالح» ولو فعل لعرف أن الصواب أن قول الرسول ﷺ كان لعمرو بن العاص لا لعبد الله ابنه، وهذا من أوهام المصنف التي تابعه عليها المحقق.

٣ / ص٤١ س١١ : «كان رسول الله ﷺ يقرأ بنا القرآن» كذا قرأها المحقق فصحّف وأفسد اللغة، لأنه لا يقال (يقرأ بنا) والصواب (يقرئنا) ولو خرّجه لاجتنب الوقوع في مثل هذا التصحيف، والحديث بلفظه في بعض الصّحاح.

٤ / ص٤٢ س٣ : «حدثنا إسماعيل ابن رافع، أبو رافع، عن رجل لم يسمّه عن عبد الله بن عمرو ....» لم يعرف برجال هذا السند ولا خرّج الحديث ولو فعل لوقف على الرجل المجهول، وقد وقفت عليه.

٥ / ٦ / : لم يخرّج حديث أم هانئ (ص٤١): «كنت أسمع صوت النبي ....» ولا حديث أبي هريرة ص (٤٥) «ما من قوم جلسوا في بيت ....» وغير ذلك كثير..

كذلك مرت بالمصنف أجزاء من أحاديث لم يقف عندها ولا تنبه لها، من ذلك:

٧/ ص٨٢ س ١: قولهم «زلة العالم» وهو جزء من حديث بعض الصحابة وعندي تفصيله.

٨/ ص٨٨ س١٢: «وفي العود يقال: مجامرهم الألوة» لم يخرجه وهو جزء من حديث شريف في بعض الصحاح.

٩/ ص١٩٤ س١ : «أأضرب الملا» جزء من حديث شريف لم يقف عنده.

١٠/ ص٢٨٣ س٧: «إنه عَمِل غيرَ صالح ....» في قراءة النبي ﷺ لم يخرجه، وهو مخرّج عند العلماء.

١١/ ص٣٩٨ س٩ : «ترمي الأرض أفلاذ كبدها» لم يخرجها وهي قطعة من حديث بعض الصحابة.

ج / التخليط في الشواهد :

نسب المحقق كثيراً من الأبيات المجهولة القائل في الكتاب وردها إلى قائليها ومظانّها، وهذا ممّا يحمد له، وعجز عن نسبة كثير ممّا وقفت في نسبته؛ فهناك أحد عشر بيتًا في الجزء الأول لم يعرف المحقق قائليها وقد عرفتهم بتوفيق الله وهي عند المحقق في الصفحات: ٤٨، ٩٩، ١٤١، ١٥٦، ١٦٥ ، ١٨٣ ، ٢٧٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧، ٣٩١، ٤١٤. ولا نؤاخذه بذلك فهذا جهده. ولكن يؤخذ على المحقق أنه إذا لم يعرف البيت سكت سكوتًا مطبقًا والأمانة تقتضي أن ننبه على ما قصر عنه جهدنا ولم يبلغه علمنا، وليس في ذلك عيب. ومن الأبيات التي سكت عنها ماجاء في الصفحات: (٢٤٦، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٣١، ٣٦٧). وقد فاته بيت في ص ٢٧٣ لم يعزه ثم عزاه بأخرة في ص٤٠٩، وهذا دليل ضعف المراجعة.

وربما ذكر المحقق بعض العبارات الموهمة كقوله (ص٩٩)؛ عن بيت تُبَّع: (لم أجده في مصادره) غير أن من مصادر المحقق كتاب (الزاهر) لابن الأنباري كما يفيد فهرست مراجعه والبيت موجود فيه ومعزو. هذا وقد صحّف المحقق بعض ألفاظ البيت المشار إليه.

ويُؤْتَى المحقق من إغفاله مصنفات شيوخ ابن خالويه كابن الأنباري، بل أغفل بعض مصنفات المؤلف كالشواذ، وهذه مصادر أصيلة أولية، وسيأتي بيان ذلك. ومن أمثلة التخبط في الشواهد ما يأتي:

ص ٢٠٠ : في الأصل بيت مضطرب مصحّف جداً وهو قوله :

قد كنت خراجًا ولوجًا . . .

وبعده في الأصل (لي في بلاد) ولا معنى لها، وقرأها المصنف (أي في بلاد) ولا يساعده الرسم على ما قرأ، ولا ضرورة ولا معنى للفظة هنا، ولا صلة لها بما قبلها وما بعدها، وحذفها والإشارة إلى ذلك أولى.

ص ٢٢٢ : أورد المصنف بيتين لعبد الرحمن بن حسان، قرأ المحقق البيت الثاني منهما هكذا:

إذ تتركوه وهو يدعوكم
بالنسب الأدنى وبالجامع

وقال في الحاشية (٣): «الثاني روايته : إذ تركوه وهو يدعوهم» .

والذي في الأصل والديوان (إذ يتركوه وهو يدعوهم) ولا أدري لم خالف المحقق ما في الأصل وما في الديوان واختار: (تتركوه) وهي في الأصل (يتركوه) و(يدعوكم) على الخطاب وهي في الأصل والديوان (يدعوهم) على الغيبة ؟

ص ٢٢٥ : في قول الشاعر:

عيوا بأمرهم كما عيت ببيضتها الحمامة

ترك المحقق التحقيق في نسبة البيت لمن عزاه له - والبيت مختلف في نسبته، فهو لطرفة أو سلامة بن جندل أو عبيد بن الأبرص - وراح يبحث في أشياء ليست من

صميم الحاشية، فاستطرد في عزو بيت آخر جاء في معرض شرحه لكلمة (النشم) وهو ضرب من الشجر معروف، وقد كفانا المصنف مؤونة شرحه حيث شرحه في المتن بما يغني عن الإعادة والزيادة وعن إثقال الحواشي. وهذا هو الاستسمان بالورم، وسيأتي الحديث عن إثقال الحواشي في موضع آخر ولكنا رأينا المحقق ينصرف عن الأهم ويستطرد في شرح ما الإشارة إليه كافية.

ﷺ قرأ المحقق قول النابغة :

أسرت عليه من الجوزاء سارية

تزجي الشمال عليها جامد البرد

في الأصل (عليه) وهي الرواية المحفوظة في معلقته فجعلها المحقق (عليها)، و(البرد) فيها ياء في الأصل فحذفها ولم يشر إلى ذلك.

ص٢٩٢ : جاء في نسخة المحقق :

سرى ليلاً خيالاً من سليمى

فأرقني وأصحابي هجود

وجاء في الحاشية رقم (١): «هو عمرو بن معد يكرب، ديوانه: ١٢٨ وروايته فيه :

أمن ريحانه الداعي السميع

يؤرقني وأصحابي هجوع»

وهذا من أوضح أمثلة التخبُّط والتخليط. فقد نصب المحقق كلمة (خيالاً) وهذا لحن فاحش؛ فهي مرفوعة في الأصل أينما أنشدت، ولا وجه لنصبها. ونسب المحقق البيت لعمرو بن معد يكرب وظنّه رواية في بيته المشهور الذي ذكره في الحاشية. والصحيح أنهما بيتان مختلفان لشاعرين مختلفين، والصحيح أيضًا أن البيت الذي أورده ابن خالويه هو للمرقّش وهو من مفضلّية أصمعية مشهورة.

هذا والحديث عن الشواهد يطول، وقد وقع متفرقًا في كثير مما علقناه كالتصحيف وغيره.

سادسًا - الحواشي والترقيم :

أ/ إثقال الحواشي :

حشّى المصنّف الكتاب بحواشٍ أكثرها مفيد، وأحسن حين أصلح بعض الأشياء الطفيفة ولم يذكرها في حواشيه حتى لا يثقلها. والمأخذ عليه أنه لم يشر إلى ذلك في خطبة تحقيقه على عادة المحققين، حتى يوجد لنفسه العذر في التَّصرف. وهو مع اختصاره فيما اختصر واقتصاره على ما اقتصر وتركه أشياء كان المنهج العلمي يقتضي ذكرها، قد أثقل حواشيه بأشياء ذكرها لا يضيف جديدًا إلى عمله، بل ربما قدحت فيه، ومن ذلك :

١/ ص٦٧ : حاشية (٣): أطال الحديث عن بنات الغمراء - والصحيح الغبراء - وقد صحفها وأجحف في الشرح ولم يأت بطائل، فزعم أنه لم يجدها في أسماء خيل العرب وراح يتأوّل (بَلَعْلَ) ثم ذكر أحد عشر مصدرًا وأحال القارئ على نحو خمسة عشر موضعًا منها. وإذا لم يجد المحقق حَلاً في هذه المراجع على كثرتها فما جدوى الإحالة عليها؟ ثم أكمل بقية الحاشية بالحديث عن الجحاف بن حكيم وأشعاره وأخباره ثم انتقل إلى التعريف بالصحابي مجاشع بن مسعود، وهو علم تكفي الإشارة الموجزة إليه، والإحالة على مصدر لترجمته. غير أن المحقق أطال في ذكر مراجع سيرته ثم عرَّف بحفيد له يحمل اسمه مترجم له في الجرح والتعديل! ما ضرورة كلّ هذا وما صلته بما نحن فيه؟ ليته صرف هذه الحاشية إلى شرح بعض المفردات الواردة في النص مثل السيف الذي صحَّف صفته وكلمة (اللّزبات) وصيغة (أَفْعَلْتُ فُلانًا: إذا وجدتّه كذا) إلى آخر ما يفيد المطالع لهذا الكتاب. وقد ذكرت في موضع سابق (ص ٣٠) لم كانت هذه الحاشية بأسطرها السبعة عشر باطلةً.

٢/ ص٨٤ : هنا ترك المحقق إصلاح ما في كتابه موضوع التحقيق وراح يصلح أشياء في كتب الآخرين، وليته أفلح! قال في الحاشية (٤): (معاني القرآن للأخفش ٣٠٩/١، وفيه: {"قال بعضهم" وهو خطأ ظاهر "صوابه قرأ بعضهم"}) أخطأ المحقق لا الأخفش؛ لأن ماظنه خطأ هنا هو أسلوب الأخفش الذي يسير عليه في جميع كتابه وهو أيضًا أسلوب الجلّة من العلماء، ولو طالع المحقق كتاب الأخفش لدلّه تكرار هذا الأسلوب فيه على أنه تعبير

مقصود، وهو أمر جرى عليه الأخفش وغيره.

٣/ ص١٢٣: جاء في المتن: (واعتبر قراءته) فوضع لها المحقق حاشية قال فيها: في الأصل (قراءة) ولم يدقق المحقق لأنها في الأصل مصححة ومضبوطة وتقرأ (قراءته) فهذه الحاشية باطلة.

٤/ ص١٩٥: في الحاشية رقم (١) نسب المحقق بيت عبد الشارق الجهني، ثم ذكر أنه من قصيدة اختارها أبو تمام، وأورد من القصيدة تسعة أبيات أطال بها الحاشية بلا جدوى، وقصّر في أشياء، منها :

١ - البيت ينسب لعبد الشارق ولغيره (سلمة بن الحجاج) ولم يحقق في ذلك.

٢ - صحّف (بُهْثَة) بالثاء المثلثة إلى (بهتة) بالمثناة، فأخطأ.

٣ - ضبط كلمة (يوم) بالفتح والصواب بالرفع.

٤ - في اللسان/ ملأ - وهو الموضع الذي أحالنا عليه المحقق وأيضًا في مادة (بهث) - جاء البيت برواية غير رواية المصنّف ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٥ - لم يشرح معنى (بُهْثَة) ولاعرَّفهم وهم حيٌ من العرب.

قصّر المحقق في كل هذا ولو أنه صرف الحاشية إلى ماهو من صميمها ومن صلبها لكان أجدى وأنفع من تحويلها إلى موضع اختيارات أدبية.

٥/ ص٢٥٣: هنا أورد المصنف بيتًا من أبيات المعاياة وهو قول الشاعر :

اتقِ اللّهَ والصَّلاةَ فَدعْهَا

إنَّ في الصوم والصَّلاة فسادا

ومرّ به المحقق عابرًا، وقال لم أقف على قائله وسيذكره المؤلف ثانية. وعدم التعقيب والشرح لمثل هذا الشاهد قد يوقع في خطأ الفهم، فالكتاب يتعلق بالقرآن، والبيت فيه نهي عن الصلاة والصوم، والمحقق أدرى بالكتاب من غيره لطول صحبته له، فكان عليه إزالة الإبهام والغموض بفك الإلغاز وشرح الألفاظ المعمَّاة، لأن الذي يقرأ هذا البيت من غير أهل الاختصاص يداخله سوء فهم إذا لم يعرف أن هذا لغز وأن معنى (الصلاة) ههنا: الكنيسة، والصوم: عرة النعام، يعني سلحه. ولا يقال إن العذر اجتناب إثقال الحواشي، فهذه الصفحة بالتحديد نسب فيها المحقق بيتًا للأعشى ثم ساق في الحاشية سبعة أبيات من أول قصيدة الأعشى، وشرح الغامض أولى من الاستطراد في الإنشاد، وليست الحواشي موضع اختيارات أدبية كما أسلفت.

وليس هذا هو الموضع الوحيد في الكتاب، ففي ص٢٠٦ ساق المصنف أيضًا بيتًا من أبيات الإلغاز والمعاياة وهو قول الشاعر يصف قوسًا :

معطَّفة الأثناء ليس فصيلها

برازئها دَرًّا ولا ميت غوى

لم يشرحه المصنف ولا أشار المحقق إلى ما تضمنه من لُغز، بل أساء في ضبط بعض ألفاظه فأخلّ بعروضه.

٦/ ص٢٩٤: في هذه الصفحة بيتان مضى الحديث عنهما في أول الكتاب، ووضع لهما المحقق الحاشيتين (١) و(٣) ولا حاجة لهما البتة، فقد مرّ البيتان في ص ١٨٢، ١٨٣ وصنع لهما المحقق الحاشيتين (٦) و(٢) وكان يكفيه الإحالة هنا على الصفحة فقط، كأن يقول: (انظر ص ١٨٣). ولم يعزُ المحقق البيت الثاني منهما هنا ولا هناك، مع أن البيت معزوٌ في بعض المصادر التي اطلع عليها المحقق. ومازاد المحقق على أن أعاد هنا ما ذكره هناك في ص ١٨٣. وهذا عين الاستسمان بالورم الذي يرفضه المحقق.

٧/ ص٣٠٤: في الحاشية رقم (٣) كتب المحقق تعليقًا المكان المناسب له هو حواشي كتاب شرح المقصورة الدُّرَيْدِيَّة للمؤلف؛ لأنه لم يقله في كتابنا هذا «ولحن المحقق في بعض ألفاظه فرفع (أبوبكر) وموضعه نصب». وحين قال المصنف مرةً كلامًا كهذا في كتابنا هذا (ص٩٩) مرّ به المحقق كأن لم يره وكان المنشد أيضًا ابن الأنباري وكان الإنشاد أيضًا في كتاب الزاهر. فالمحقق بطر حين عرف وحصِر حين لم يعرف. ولم يكتف بذلك بل قال: «لم أجده في مصادري بهذه الرواية» وصحّفه وأفسد عروضه. والحق أن البيت مصحّف جدًا في الأصل ولكنه موجود في

مصادر المحقق وأحدها كتاب الزاهر لابن الأنباري مع بيت آخر. ومع إقرار المحقق بأنه لم يجد البيت أورد ستة أبيات لشاعر آخر يظن أن بيت الشاهد أحدها، وكل هذا تطويل لا طائل من ورائه؛ لأن البيت معروف عزاه الأنباري في الزاهر وبعده أبيات، وفي القصيدة إقواء.

٨/ ص٣٤٧ : في الحاشية رقم (٢) علّق المحقق على بيت مصحف في الأصل جاءت فيه كلمة قال عنها المحقق: «في الأصل: المسند» أراد أنها تقرأ كذلك، والواقع أنها تقرأ (المشند) بالمعجمة كما في الأصل. وإنما ذكرت هذا لأن المحقق أشار إلى كلمة واحدة مصحفة في الأصل وأخطأ في قراءتها في حين أن البيت كلّه أو معظمه مصحف وغير واضح ولا مقروء. وما كان لي ولا كان له ولا كان لغيرنا أن يقرأه لولا أنه في (لسان العرب) ومع ذلك صحّف المحقق بعض ألفاظه وتدخّل في الأصل فغيّر الفعل (اطّاف) إلى (طاف) وقال في الحاشية رقم (٣) في الأصل (أطاف) فقطع الهمزة وليس الأمر كما ذكر بل هي بألف الوصل أوضح ما تكون في الأصل، ويؤيدها عروض البيت، فهذه الحاشية الأخيرة لَغْوٌ.

٩/ ص٣٥٨ : تناول المحقق هنا بيتين لذي الرمة وقال: «وهما أول القصيدة، وقد خرّجهما محققه - يعني ديوان ذي الرمة - تخريجًا حسنًا وبعدهما...» ثم أنشد أربعة أبيات بعد ذلك في وصف ربع ميّة ليس فيها ما يدعو لإيرادها، مع أن الشاهدين هما مطلع القصيدة. ثم ذكر خمسة مراجع أخرى - سوى الديوان - ورد فيها الشاهد، وليس ثمة مرجع أوثق من الديوان والاقتصار عليه يكفي. وكل هذا تطويل بلا جدوى.

١٠/ ص٣٧٠ : هنا فعل المحقق أكثر مما مضى حين مرّ ببيت أمية بن الأسكر فعزاه له وأورد من القصيدة ثمانية أبيات، في حاشية وقعت في نحو عشرين سطرًا. وليته صرف الحاشية إلى ما يخدم النص؛ وفي روايات الشاهد اختلاف في المصادر التي أوردها؛ ففي بعضها (ليترك شيخه) مكان (غداة إذ) وفيها (حابا) بالحاء المهملة مكان (خابا) بالمعجمة، وهي رواية شيخ المؤلف - ابن الأنباري - في كتاب الزاهر، والأولى من (الحوب) وهو الإثم والثانية من الخيبة، ولعل رواية ابن الأنباري أشكل بما قبلها وبالمعنى. هذا وقد ضبط المحقق النون من كلمة (مُهَاجِرَيْنَ) بالفتح وهو غير معروف في المثنّى.

١١/ : ويكاد المصحف يدور في هذا الكتاب عدة مرات لكثرة استشهاد المصنف بالآيات أو بأبعاضها، وكان بإمكان المحقق الاستغناء عن كثير من الحواشي التي ذكر فيها أرقام الآيات مادامت أسماء السور مذكورة في المتن. وكان يكفيه فقط وضع رقم الآية بين حاصرتين هكذا: { } بعد اسم السورة مباشرة، وبذلك يستغني عن كثير من الحواشي التي أثقل بها الكتاب. انظر مثلاً ص ٣٥٠، الحواشي رقم (٤، ٥، ٦).

ب/ اعتماد حواشي المخطوطة كلّها خطأ في منهج التحقيق :

اعتمد المحقق الفاضل كثيرًا من الحواشي التي أضيفت في هوامش المخطوطة، دون تفريق بين قلم المقابلة المعتمد وغيره، فكان يضيف من هذه الحواشي ما يحلو له متى شاء وكيفما اتفق. وهذا خطأ في منهج التحقيق لأنه يدخل في النص ما ليس منه. وقد جاءت في الأصل حواشٍ بأقلام مختلفة والمعتمد في النسخة التي عملنا عليها معًا ثلاثة أقلام: أحدها قلم أبي القاسم أحمد بن فرامرز بن سروين الأبهري - هكذا قرأته كما يساعد عليه الرسم - وقرأه المحقق الفاضل (أبو القاسم أحمد بن فرح ابن سر بن الأبهري) ولا يساعده الرسم على ما قرأ. والاسم على كل حال غير بيّن في الأصل، غير أن الذي شجعني على قراءته بالصورة التي أثبتُّها هو أنني وجدت القفطي في الإنباه (٣٣) قد ترجم لأديب لعله من هذه الأسرة اسمه (فرامرز بن ميشة الأبهري) فإن يكن الكاتب من ولده فلا يبعد لأن المترجم له درس على أصحاب أبي العلاء المعري. وقلم أبي القاسم الأبهري من مستهل الكتاب وحتى الورقة ٤٧٦/أ فرغ منه في شوال من سنة ست مئة. والقلم الثاني صاحبه مجهول ويبدأ بالورقة ٤٧٦/ب وينتهي بالورقة ٤٩٤/أ. أمّا القلم الثالث فيبدأ

بالورقة ٤٩٤/ب إلى آخر الكتاب، وهو قلم صديق بن عمر ابن محمد بن الحسن، وقد فرغ منه في آخر شهر ذي القعدة من شهور سنة ست مئة. وجاء في آخره (قوبل بأصل بحسب الإمكان).

وعلى حواشي المخطوط قلمان أحدهما دقيق مضبوط وهو قلم المقابلة المنصوص عليه في آخر الجزء الثاني وهو المعتمد عندي، والآخر يضيف قراءات غير معلّلة وهو ينقل من كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ومن تفسير أبي الليث السمرقندي وكلاهما متأخر عن ابن خالويه. ويستطيع القارئ التفريق بين القلمين بسهولة.

ولا يستطيع زاعم أن يجزم بأن جميع هذه الحواشي من صلب الأصل؛ لأن هناك أشياء لايمكن إضافتها إلى الأصل كوجوه التفسير والأخبار المذكورة في بعض الصفحات، وخير مثال لها ما جاء في الورقة ١٦٦/ب من وجوه التفسير المروية عن علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم . وقد نص كاتبها على أنها منقولة من تفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) وهو متأخر عن ابن خالويه كما ترى. وقد أحسن المحقق هنا حيث لم يجعلها من الأصل، ولكن لا أدري كيف امتنع عن إضافة ما ههنا ثم أضاف أشياء بالقلم نفسه في غير موضع ؟!

وتضمنت هذه الحواشي والتعليقات أيضًا مصطلحات ليست من أسلوب ابن خالويه ولا عهدناها في كتابه هذا ولا في غيره من مصنفاته. والمؤسف أن المحقق أقحم بعض هذه الحواشي فأضاف إلى الأصل ما ليس منه يقينًا، ومن ذلك ما وقع في الصفحات التالية :

ص١٥٤ س١ : «بنصب الياء والنون، ووافق شاميٌّ في النون» هذه العبارة مقحمة وأسلوبها جديد على الكتاب، وعبارة ابن خالويه في كتابنا هذا (أهل الشام)، وفي كتاب الشواذ: (بعض الشآمين) ولم أجد عنده غيرهما، ثم إن قلمها مخالف لقلم المقابلة المعتمد عندنا.

ص٣٠٧ س١٠ : أضاف المحقق عبارة مما علق في الحواشي تقول: «أما هشام فإنه قرأ بضم التاء والخلاف مثله» ولفظة (الخلاف) هذه غير معهودة في الكتاب.

ص٣٥٩ س٩ : هنا غيّر المحقق ما في الأصل اعتمادًا على ما في حواشي المخطوط وهي تعليقات بقلم غير معتمد عندنا، فقد جاء في الأصل : «قرأ ابن كثير وعاصم بالنون، وحجتهما ...» هكذا في الأصل، وغيّرها المحقق إلى (قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر برواية ابن ذكوان بالنون، وحجتهم...). أخل المحقق بأمانة النقل حيث أضاف (ابن عامر برواية ابن ذكوان) ولم يكتف بذلك بل تدخّل وأصلح قول المصنف (وحجتهما) وجعلها (وحجتهم) ليوافق ما أفسده، ثم قال في الحاشية (٣): «في الأصل "وحجتهما" وذلك أن ابن عامر ذكر في هامش الورقة مصححًا بعد كتابة النسخة، ولم يغير العبارة بعد ما ألحقه».

لا ... ما هكذا تورد الإبل؛ فنحن نعلم أن ابن خالويه يسير في كتابه هذا بإمام وهو (كتاب السبعة) لابن مجاهد، صرح بذلك في غير موضع. ولو رجع المحقق إلى المصدر المذكور ليتحقق مما فعل لوجد أن ابن مجاهد ينص على ابن كثير وعاصم فقط، تمامًا كما في الأصل الذي أفسده [٢٤].

وفي حين أضاف المحقق أشياء لم يستوثق من صلتها بالأصل، ترك أشياء هي من صميم الأصل فأحدث خللاً في النص، ومن ذلك ما جاء في ص١٥٥ س٧: حيث قرأ المحقق (وروى {عن} حفصٌ - هكذا بالرفع - كل ذلك بالتاء إلاّ في "يس") وعلّق المحقق على ذلك في الحاشية رقم (٦) قائلاً: (في الأصل "عنه"). أقول: الذي في الأصل صحيح؛ لأن المحقق أهمل عبارة من أصل الكتاب أُثبتت في الحاشية بقلم المقابلة، وصواب العبارة: (قرأ عاصم بالياء إلاّ في سورة يوسف، وروى عنه حفصٌ كل ذلك بالتاء إلاّ في يس) ويدلك على أن الصحيح هو (عنه) وليس (عن) أن الاسم جاء بعده مضبوطًا في الأصل بضمتين على الصاد (حفصٌ) - هكذا - فلو كانت (عن) لا نخفض بها الاسم (حفص). ثم إن الرواية ليست عن حفص وإنما المرويّ عنه عاصم، والذي يروي عنه هو حفص[٢٥].

والمؤسف أن المحقق الفاضل تدخل ولم يدقق فنسي الاسم مرفوعًا كما في الأصل، فأين ذهب عمل حرف الجرّ؟.

وانظر أيضًا الصفحات: ٦٥، ١٦١، ٢١٩، ٣٥٠ وغيرها. وإنما المراد هنا التمثيل لا الحصر والتقصيّ.

ج / أمور فنيّة :

أشير هنا بإيجاز إلى بعض الفوائت الفنية، ومنها:

١ - سقوط بعض أرقام الحواشي من المتن، ففي ص ١٣٥ س٨ سقط رقم الحاشية (١) بسبب إهمال مراجعة الأصول. ويؤخذ على المحقق في هذه الحاشية أنه أرجع رأي الفراء وقوله إلى كتاب (الجنى الداني) يحكيه عن السيرافي عن الفراء مع أن كتب الفراء موجودة مطبوعة والعبارة بنصّها هناك.

٢ - ص٢٨٣ س١٤ : هنا سقط رقم الحاشية (١) من المتن. وهذه الحاشية باطلة كلّها؛ لأن ما في الأصل صحيح ولم يتأمّله المحقق وقد مضى تفصيله (انظر: إثقال الحواشي).

٣- ص٢٣٣ س٧ : حين مرّ المحقق هنا بقراءة ابن عمر على رسول الله ﷺ وضع رقم (١) في المتن، وصنع حاشية قال فيها: «تقدم ذكر ذلك في أول الكتاب» وهذه حاشية لاغناء فيها، وتركُها البتة أفضل، وإلاّ فأي فائدة من قوله (أول الكتاب) إذا لم يذكر رقم الصفحة ؟ ولكن يبدو أنه هروب من التخريج لأنني حين راجعت أول الكتاب وجدت ذلك في (ص١٤) ووجدت الحديث غير مخرج هناك مع أنه مما روي في كتب السنن وفيه تضعيف!

٤ - ص ٣٢٣ : في الحاشية رقم (٢) قال المحقق: «هو امرؤ القيس ، والبيتان في ديوانه : ١٥٤ من قصيدته التي مطلعها» - هكذا - وانتهت الصفحة وانتهى الكلام وسقط مطلع القصيدة . فأين مراجعة الأصول التي نسب المحقق بعض المحققين إلى التقصير فيها في مقدمته (ص٤٧). هذا وقد وجدت المحقق وقع في أسوأ مما وقع فيه محقق شرح المقصورة بالرغم من كثرة مآخذ الدكتور عليه !

٥ - ص٣٩١ : في الحاشية رقم (١) أورد المحقق بيتًا ونصف بيت لضابئ بن الحارث وسقطت بقية الشعر، وهي موضع الاستشهاد ولم يراجعه. والشعر على نقصه صحّف المحقق بعض ألفاظه.

٦- ص ٣٩٤ : اضطربت هنا أرقام الحواشي بما لا يطابق ما في المتن، فوقع الرقمان (١) و(٢) مكان الرقمين (٤) و(٥). وفي هذه الصفحة والصفحة المقابلة نحو سبعة أخطاء مابين حذف وتصحيف ووهم، ذكرت في مواضعها.

٧ - ص ٢٤٢ : هنا عرّف بأبي جعفر يزيد بن القعقاع في الحاشية رقم (٥) مع أن يزيدًا ورد ذكره في عدة مواضع قبل هذا أولها ص ١٦. وقد تكرر مثل هذا.

٨ - ص ٢٧٣ : ورد في هذه الصفحة بيت لابن أحمر: (تفقأ فوقه ...) ولم يعزه في الصفحة ذاتها كالمعهود، وإنما عزاه لاحقًا في ص ٢٧٤.

٩ - ص ٣١٥ س ١١ : جاء في الأصل: «قرأ أبو حيوة الأسدي» وهذا من وهم المصنف أو تصحيف الناسخ، والصواب (جُوَيّة الأسدي) وتركه المحقق على حاله وهو خطأ قطعًا، ورجع إلى أكثر من نسخة من (معاني القرآن للفراء) وهو الأصل الذي أخذ عنه ابن خالويه، كذلك رجع إلى غاية النهاية لابن الجزري، ووجد الاسم الصحيح، ومع ذلك تركه في المتن على ما فيه من تصحيف. ولو أنه رجع إلى مختصر الشواذ لابن خالويه - الذي طالما أهمل الرجوع إليه - لوجد الاسم (جُوَيَّة). ولا أدري كيف استقام للمحقق أن يجيز نكاح الثريا بجمعه بين الشّامي واليماني؟ فجوية أسدي وأبو حيوة حضرمي، وهذا وحده كافٍ لإثبات الصواب وإصلاحه في المتن والإشارة إلى الوهم في الحواشي.

د/ الترقيم :

تميّز الكتاب بحسن الإخراج وجمال الحرف ووضوحه ، ولكنه تميّز أيضًا بكثير من مظاهر سوء الترقيم، فالمحقق يضع علامة الوقف قبل انتهاء الكلام ويقحم كثيرًا من علامات الترقيم في غير مواضعها فيخل بالمعنى، وهذا كتاب في القراءات والترقيم فيه ضروري

وحيوي. وأشير هنا إلى أشياء يسيرة من الجزء الأول وأترك الباقي لفطنة القارئ:

ص٥ س٧ : أنهى المحقق الفقرة بالسطر السابع، والكلام لم يتمّ بعد واستهل فقرة جديدة مما اضطره إلى إقحام واو على الأصل يستأنف بها الكلام، وغيّر قول المصنف (ذهب حمزة إلى ما حدثني ابن مجاهد ...) لتصبح (وذهب حمزة كما حدثني ...) وهذا إخلال بالأمانة. وتكرر ذلك في الصفحة التالية (ص٦) حيث أنهى الفقرة بالسطر الثامن رغم اتصال الكلام، فأفسد السياق.

وفي ص٢٩١ : وهنا أنهى الفقرة بالسطر الثالث عشر (... يقال: هذه سُرىً.) رغم الاتصال الوثيق بين الكلامين، ثم استهل فقرة جديدة وأقحم واواً للاستئناف (وأخبرني بذلك ابن دريد عن أبي حاتم). ما الذي أخبر به ابن دريد؟ لا شيء على ترتيب المحقق! ووجه الكلام: (يقال هذه سُرىً؛ أخبرني بذلك ابن دريد عن أبي حاتم.) وهذا النص عن أبي حاتم ثابت في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري، الذي يزعم المحقق رجوعه إليه، وأقول (يزعم) لأنه لو راجعه كما ينبغي لفطن إلى مثل هذه الدقائق المخلة ولسلم من التدخل السافر في النص بسبب وبغير سبب. وفعل مثل ذلك تمامًا في ص ٢٦، ٣٣٤، ٤٠٧ وفي مواطن أخرى لا تكاد تحصى، فأين الأمانة ومراجعة الأصول والمنهج العلمي والعبارات الفضفاضة التي شحن بها المقدمة وعيّر بها المحققين؟

ص٢٩٩ س١٣ : قرأ المحقق: «والتاء التي في قراءة ابن كثير تاء التأنيث فقط. وقيل: الياء ألفان لفظًا وإن {كان} الخط بألف واحدة ...». هكذا صحّف المحقق وخالف قواعد الصرف وأساء في الترقيم فأخل بالسياق، وتصرّف في النص بالزيادة وأفسد الدنيا. والعبارة في الأصل صحيحة مستقيمة تقرأ هكذا: (... والتَّاءُ في قراءةِ ابن كَثير تاءُ التّأنيث فقط. وَقَبْلَ الياءِ ألفان لَفْظًا، وأنّ الخطّ بألفٍ واحدٍ ...). فانظر مافعل:

١- صحف (قبل) بالباء الموحدة وصيّرها (قيل) بالياء المثناة (وصحف المحقق في هذه الصفحة وحدها ثلاثة ألفاظ سوى هذا).

٢- وضع بعد التصحيف النقطتين المتوازيتين علامة القول (:) وليس في الكلام قول.

٣- زاد {كان} حتى يستقيم له السياق الذي أفسده، والذي دعاه إلى ذلك طول الكلام والغفلة؛ لأن قول المصنف: (وأنّ الخطّ بألف واحد) عطف على قوله: (أنه في المصحف بالتاء... وأنّ الخط بألف) فلما طال الكلام خفي على المحقق فلجأ إلى التصرف، وما أسرعه إلى ذلك!

٤- والعجب لما توهمه المحقق بعبارة (قيل: الياء ألفان لفظًا)! من قال من الصرفيين واللغويين والنحاة: (إن الياء ألفان في اللفظ وإن كان الخط بألف واحدة)؟ هذا قول من لم يتدبّر!

٥ - قرأ المحقق: (بألف واحدة) والذي في الأصل (بألف واحد) وتحت الدال من كلمة (واحد) كسرتان واضحتان، تقطعان طريق الاجتهاد والتوهّم. ومعلوم أن حروف المعجم تذكر وتؤنث، فما الدافع للعدول عن الأصل؟

هذا، وقد تركت أضعافًا مضاعفة من التجاوزات والأخطاء، حفاظًا على صحتي، وضنًّا بوقت القارئ، وثقة بفطنته، ويكفيك من الزاد البُلْغة.

الحواشي

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء -ط١- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، ج٣، ص ١٠٠.

(٢) الخليل بن أحمد/ كتاب العين؛ حققه مهدي المخزومي والسامرائي، بغداد، ١٩٨٥م، ج ٨، ص ١٥٣. وابن مالك، جمال الدين محمد/ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، حققه حاتم الضامن، بغداد، ١٩٨٤م، ص ٤٩.

(٣) الفراء، يحيى بن زياد/ معاني القرآن؛ حققه محمد

علي النجار ونجاتي، القاهرة، ١٩٦٦م، ج٢، ص١٤. وأبو عبدالله بن خالويه / مختصر في شواذ القرآن؛ حققه برجشتراسر، مطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م، ص٦٠. والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم / معاني القرآن وإعرابه؛ حققه عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ج٢، ص ٨٣ .

(٤) كتاب العين، ج٣، ص ٨٠. الدَّميري، كمال الدين/ حياة الحيوان؛ القاهرة : مطبعة بولاق، ١٢٧٥هـ .

(٥) سيبويه، أبو بشر/ الكتاب، طبعة بولاق ، ج٢، ص ١٣٣.

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان/ المحتسب في تبيين وجوه القراءات؛ حققه علي النجدي وآخر.- ط٢ .- دار سزكين للطباعة، ١٤١٠هـ ، ج٢، ص ١٦.

(٧) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير/ غاية النهاية؛ نشره برجشتراسر.- ط٣ .- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، ج٢، ص ١٣٠.

(٨) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي/ البحر المحيط .- ط٣ .- بيروت : دار الفكر، ١٩٨٣م، ج٣، ص٢٨٠.

(٩) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن العباس/ كتاب السبعة؛ حققه شوقي ضيف .- ط٢ .- مصر : دار المعارف بمصر، ص ٤٠١ .

(١٠) ابن جميع الصيداوي / معجم الشيوخ؛ حققه .- عمر عبد السلام.- بيروت ، ١٩٨٥م، ص ١٤٢.

(١١) ابن منظور/ لسان العرب .- بيروت : دار صادر، (مادة/ وثأ). ووكيع، محمد بن خلف/ أخبار القضاة .- بيروت : عالم الكتب، ج٣، ص ٩٩.

(١٢) مختصر الشواذ، ص١٢١. والنحاس، أبو جعفر/ إعراب القرآن؛ حققه زهير غازي.- المدينة المنورة، ط٢، ١٩٨٥م، ج٣، ص ٣٣٤.

(١٣) الكلبي، ابن جزي/ كتاب الخيل؛ حققه محمد العربي الخطابي .- بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م، ص ٢٥. وابن قتيبة، عبدالله بن مسلم / أدب الكاتب؛ حققه محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م، ص ٤٧٤.

(١٤) أبو عبيدة معمر بن المثنّى/ مجاز القرآن؛ حققه محمد فؤاد سزكين، مطبعة الخانجي، ط٢، ١٩٧٠م، ج١، ص ٣٨، ج٢، ص٦٤ .

(١٥) أبو عبيد القاسم بن سلام/ غريب الحديث؛ حيدر أباد، ١٩٧٦م، ج١، ص٩٤.

(١٦) معاني القرآن للفراء، ج١، ص٢٣٤.

(١٧) الأخفش، سعيد بن مسعدة/ معاني القرآن؛ حققه عبد الأمير الورد .- ط١ .- بيروت : عالم الكتب، ١٩٨٥م، ج١، ص ٤٢٩. وإعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ٤٠٨، والبحر المحيط، ج٣، ص ٥٦ .

(١٨) معاني القرآن؛ ج٢، ص ٩٩، مختصر الشواذ، ص ٧٣، والبحر المحيط، ج٥، ص ٤٩٠.

(١٩) ج٢، ص ٢٤٧.

(٢٠) كتاب العين، ج٣، ص ٣٢٠، معاني القرآن، ج٢، ص ١٦٣.

(٢١) معاني القرآن للفراء، ج٢، ص١٢٣. والنيسابوري، أبوبكر أحمد بن الحسين، الغاية في القراءات العشر، حققه محمد غياث الجنباز، ط١، ١٩٨٥م، ص١٩١.

(٢٢) ابن الأنباري ، أبوبكر محمد بن القاسم ، الزاهر في معاني كلمات الناس؛ حققه حاتم الضّامن، بغداد، ١٩٧٩م. ج ٢، ص٤٠. والعكبري، أبو البقاء/ المشوف المعلم؛ حققه ياسين محمد السّواس، دمشق، ١٩٨٣م، ج٢، ص٨١١. ومجاز القرآن، ج١، ص٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس، ج٤ ، ص٢١٣. ديوان زياد الأعجم، ص٨٧ .

(٢٣) القفطي، علي بن يوسف/ إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ حققه محمد أبو الفضل إبراهيم .- ط١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ج٢، ص ٢١٦.

(٢٤) كتاب السبعة، ص ٣٧٤.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٥٦.

تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر

لشعبان عبدالعزيز خليفة

أحمد بن علي تمرا ز

قسم المكتبات والمعلومات - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

خليفة، شعبان عبدالعزيز / تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر : جمعها وبوبها وحللها ودرسها شعبان عبدالعزيز خليفة.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م .- مجلدان (١٢٩٨ص) .

المكتبة التي لا تقوم على تشريع أو نظام مقنن من الصعب أن تستقيم أمورها، لأنها سوف تتأرجح بين ممارسات فردية واجتهادات شخصية؛ ومن ثم فإن وحدة التطبيق والممارسة من جانب العاملين فيها ، وسهولة الإدراك من جانب المستفيدين ستكون حتمًا أمرًا مشكوكًا فيه.

كذلك فإنه في حالة غياب "التشريع" لن تتمكن المكتبة من الحفاظ على مقتنياتها، ولن تستطيع تقديم خدمات ذات أهمية للمستفيدين منها .

والتشريع هو قلب العمل ولبه في المكتبة أو مركز المعلومات، فهو الذي ينظم العمل ويحدد العلاقة بين المكتبة والهيئة التي تتبعها، والعلاقة بين المكتبة والعاملين فيها، وبين العاملين بعضهم بعضًا، وبين المكتبة والمستفيدين منها ، بل وبين المكتبة والمجتمع الذي تقوم فيه .

والتشريع هو النص الذي يقاس عليه الأداء في المكتبات، وانطلاقًا من تلك الحقائق قام شعبان خليفة بجمع أقصى ما أمكنه جمعه من تشريعات العمل في المكتبات ومراكز المعلومات في مصر لتكون مرجعًا يرجع إليه الدارسون والعاملون في المجال، كما يرجع إليه المشرعون الذين يضعون تشريعات جديدة في مجال الكتب والمكتبات والمعلومات .

ويذكر شعبان خليفة في خطبة كتابه الذي نحن بصدده «أن هذه الأداة التي نقدمها الآن وإن كانت تتصل بالتشريعات المصرية وبعض الهيئات العربية في مصر مثل جامعة الدول العربية ومعهد الدراسات العربية، إلا أنها في حقيقة الأمر تمثل الحلقة الأولى، وسوف تتلوها حلقات أخرى تضم تشريعات الدول العربية المشرقية والمغاربية على السواء، كما تضم تشريعات مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية ومكتبات الهيئات الدولية في مصر ...»

ويتكون هذا العمل الموسوعي الضخم من مجلدين يضمان ١٢٩٨ صفحة، حيث يشتمل على ثمانية أبواب .

يتناول المجلد الأول الدراسة التحليلية للتشريعات، والتشريعات الوطنية العامة، وتشريعات المؤسسات الوطنية، وتشريعات المكتبات المتخصصة، وأخيرًا تشريعات المكتبات الجامعية .

أما المجلد الثاني فيتناول تشريعات المكتبات العامة، وتشريعات المكتبات المدرسية، ثم تشريعات مكتبات جامعة الدول العربية . هذا وسوف نتناول بالعرض والتحليل أبواب كل مجلد من هذا العمل الموسوعي لتشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات، الذي هو أول عمل من نوعه بالعربية.

أ - المجلد الأول: يضم هذا المجلد خمسة أبواب. فقد جاء الباب الأول خاصًا بالدراسة العامة للتشريعات المكتبية، وتناول ثمانية مباحث أو أقسام هي : مفهوم التشريع وما أهميته ، حيث قام المؤلف بتعريف التشريع بأنه "مجموعة من القواعد المكتوبة التي تنظم العلاقة القائمة بين الأطراف المعنية والداخلة فيه» . كما أشار المؤلف إلى أن التشريعات تتخذ عدة أشكال أو عدة درجات طبقًا للمستوى الذي يصدر عنه التشريع . وتتمثل

هذه التشريعات في : القانون – القرار – اللائحة – دليل الإجراءات – دليل التوصيف – التوجيه أو التعميم – المعايير .

وتناول المؤلف بعد ذلك قانون الرقابة على الإنتاج الفكري رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته . وهذا القانون يعطي الرقيب سلطة منع النشر كلية لأي عمل يرى عدم صلاحيته للنشر من وجهة نظر الرقابة، كما يعطي الرقيب سلطة حذف أية معلومات يرى حذفها؛ وقد يكون الحذف فصولاً بأكملها أو صفحات أو فقرات أو سطوراً أو كلمات حسب مقتضيات الأحوال . وعندما صدر قانون حق المؤلف في مصر رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م بتعديلاته المختلفة التي امتدت على مدى أربعين عامًا أي حتى عام ١٩٩٤م، فإنه أعطى المؤلف :

أ – حق النشر وطريقته .

ب – حق نسبة العمل إلى صاحبه .

ج – حق التعديل والتغيير .

د – حق سحب الكتاب من التداول .

والمتأمل في تاريخ التشريعات المكتبية يجدها بشكل أو بآخر قديمة قدم الإنتاج الفكري؛ قديمة قدم المكتبات نفسها . ففي مصر القديمة كان الفراعنة يضعون في مكتبات قصورهم كتبًا معينة تحت اسم "الكتابات السرية"، حيث يحظر الفرعون خروجها من القصر إلا له شخصياً ويمنع الآخرين من تداولها لما فيها من معلومات لها طابع السرية بالنسبة للدولة أو له شخصياً . فإن تلك القاعدة تعد تشريعًا مكتبياً يقيد استعمال نوع معين من المقتنيات التي تحتوي عليها مكتبة القصر . وعندما يقوم أمين المكتبة بإخراج تلك الكتب السرية لأعداء فرعون، فإنه بذلك يخرق قواعد العمل بالمكتبة ويستحق العقاب .

كذلك قام آشور بانيبال بوضع خاتم الملكية على كتب مكتبته، فإنه يؤكد على عدم إزاحتها منها ، فتلك هي الأخرى قاعدة تشريعية تحظر إخراج الكتب من المكتبة الملكية في القصر .

كذلك نجد الرقابة التي فرضت على الإنتاج الفكري في العصر اليوناني – الروماني ، والعقوبات الصارمة التي وقعت على المؤلفين، فتلك أيضًا نوع من التشريع المكتبي.

أما في العصور الإسلامية فنجد نصوصًا تشريعية صريحة، وقواعد تتصل اتصالاً مباشرًا بالكتب والمكتبات . فقد عرف المسلمون تشريع وقف الكتب (١) ، وهو تشريع رسمي له أصوله الفقهية . فقد كانت تشريعات وقف الكتب عند المسلمين السبب الرئيس وراء جل المكتبات التي غصّ بها العالم الإسلامي في العصور الوسطى، وكذلك العصر الحديث . فلم ينته القرن الثاني الهجري إلا وكان هناك اعتراف فقهي عام بشرعية الوقف . وصيغة الوقف على الكتب هي بكل المعايير تشريع يحدد الكتب الموقوفة، والمكان الذي توقف عليه، والمستفيدين الذين يحق لهم الانتفاع من الكتب الموقوفة، وكيفية الاستفادة منها؛ بل وأكثر من هذا كانت الوقفية تحدد كيفية إدارة الكتب الموقوفة، وشخصية ناظر الوقف؛ بل وأحيانًا الميزانية السنوية لإدارة الوقف وتحديد البنود .

وكثيرًا ما كانت الوقفية تسجل أسماء الكتب التي يتم وقفها في الوثيقة نفسها، كما كان يتم تسجيل صيغة الوقف داخل كل كتاب . وحقيقة الأمر أن مؤلف العمل الذي نحن بصدده استعرض نماذج وقفية فريدة من تاريخنا الإسلامي للكتب والمكتبات ، ومدى دقة هذه التشريعات الوقفية الإسلامية في خدمة الكتاب والعلم . ولعل موضوع وقف الكتب يثير اهتمام بعض العاملين في المجال لمزيد من البحث والدراسة للمكتبات الوقفية، والاتجاه نحو التأصيل الإسلامي لمجال المكتبات والمعلومات .

ويشير شعبان خليفة في الكتاب الذي نحن بصدده إلى أن المصادر الإسلامية حفلت بالعشرات من القواعد التي تتصل بأخلاقيات التعامل مع الكتب (٢) تناولاً وتداولاً وأحيانًا تصنيفًا وترفيفًا وتبخيرًا مما يدخل في باب لوائح اليوم، أو يدخل في باب المعايير الموحدة ... وقد وضعت هذه القواعد نثرًا ومرات أخرى نظمًا .

لقد حفل تاريخ الكتاب الإسلامي بانتهاكات كثيرة لحقوق المؤلفين فيما عرف بالانتحال والنحلة ... ويعد السطو على فكر الآخرين جريمة يعاقب عليها الشرع. واستمر في الكتاب الإسلامي سرد المتن الذي يصب فيه

المؤلف لعناته على من يعتدي على كتابه على النحو نفسه الذي صادفناه من قبل، فهذا المسعودي في "مروج الذهب ومعادن الجوهر" يقول بمرارة : «فمن حرف شيئا من مبناه أو طمس واضحة من معانيه أو بدله أو انتحله أو اختصره أو نسبه إلى غيرنا أو أضافه إلى سوانا أو أسقط منه ذكرنا؛ فعليه من غضب الله وسرعة نقمته وفوادح بلاياه ما يعجز عنه صبره، ويحار له فكره وجعله مثلة للعاملين» .

وعندما بدأت النهضة المكتبية في أوربا في القرن السادس عشر واشتد عودها في القرن السابع عشر؛ وضعت التشريعات المكتبية أولاً على شكل قواعد وقرارات؛ ثم بعد ذلك على شكل لوائح وأدلة إجراءات . وربما كان الكتاب الرائع الذي وضعه جبرائيل نوديه بعنوان «مشروع إنشاء مكتبة» في النصف الأول من القرن السابع عشر، يعد أول إرهاصات التشريعات المكتبية الأوربية . ولقد استمرت في أوربا تشريعات الرقابة على الفكر، حيث كانت الكنيسة تصدر تباعًا قوائم الكتب الملعونة . ولم تتوقف الرقابة وعمليه لعن الكتب إلا مع ختام النصف الأول من القرن العشرين .

لقد خرج من أوربا أول قانون إيداع في العالم عندما أصدر ملك فرنسا فرانسوا الأول أوامره إلى جميع الطابعين بضرورة إيداع نسخة جيدة من كل كتاب يطبع في المكتبة الملكية في مدينة "بلوا" التي نقلت بعد ذلك إلى باريس، والتي أصبحت فيما بعد نواة للمكتبة الوطنية الفرنسية ، وكان ذلك عام ١٥٢٨م .

وبسبب القهر الذي عاناه المؤلف الأوربي طوال العصور القديمة والوسطى، وأيضًا في عصور النهضة والتنوير والثورة الصناعية؛ بدأت تشريعات حماية حقوق المؤلفين بوجهيها الأدبي والمالي تصدر في دول أوربية مختلفة . ثم توج الأمر باتفاقية برن لحماية حقوق المؤلفين على المستوى الدولي سنة ١٨٨٦م، ثم الاتفاقية الدولية التي سعت إليها منظمة اليونسكو سنة ١٩٥٤م .

وقد انطلقت تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين في كل اتجاه لتحكم وتنظم العمل المكتبي في أنحاء العالم كافة .

وفي مصر بدأت تشريعات الكتب والمكتبات منذ عصر محمد علي الذي أصدر أول أمر للرقابة على المطبوعات في مصر، أعقبه القانون الذي أصدره محمد سعيد في يناير ١٨٥٩م لتنظيم العلاقة بين الطابع والمؤلف أو ملتزم النشر.

وفي عهد الخديوي توفيق صدر قانون آخر للرقابة على المطبوعات سنة ١٨٨١م الذي يعدّه رجال الفقه والقانون أساس كل التشريعات الخاصة بالمطبوعات في مصر؛ حيث برزت في هذا القانون فكرة الإيداع القانوني للمطبوعات، وحق المؤلف .

وفي عام ١٩٢٥م، وبناءً على قانون ١٨٨١م أصدر وزير الداخلية المصري قرارًا بتقديم نسخ من كل كتاب إلى دار الكتب المصرية سواء كانت الكتب مؤلفة أو مترجمة. وقانون الرقابة على المطبوعات المعمول به الآن في مصر في نهاية القرن العشرين هو القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م . وفي سنة ١٩٥٤م صدر القانون رقم ٣٥٤ لحماية حقوق المؤلف المصري .

أما على مستوى المؤسسات فقد قادت دار الكتب المصرية منذ تأسيسها سنة ١٨٧٠م حركة تشريعات المكتبات في مصر الحديثة، وذلك بإصدار أول لائحة علمانية (بعيدًا عن تشريعات الوقف الإسلامي) للمكتبات المصرية؛ وذلك بمقتضى الأمر العالي رقم ٦٦ لسنة ١٨٧٠م. وصدرت تلك اللائحة تحت اسم "قانون الكتبخانة الخديوية المصرية" حيث تضم ثمانين بندًا .

وهذه اللائحة في الواقع نموذجًا يحتذى به في إعداد لوائح المكتبات تتضاءل إلى جانبها لوائح النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد عُدّت نموذجًا يحتذى به في كثير من المكتبات التي قامت بعد دار الكتب المصرية .

وتناول الباب الثاني التشريعات العامة التي تنسحب على نطاق الدولة كلها، وهي التشريعات التي في مرتبة القانون الذي تقره الهيئة التشريعية النيابية . وتمثلت تلك التشريعات في قانون الرقابة على المطبوعات ثم قانون حق المؤلف بكل تعديلاته وهي كثيرة أشار إليها المؤلف كاملة .

ولما كان اتحاد الناشرين يمثل صناعة النشر في مصر؛ فإن قانونه يعد تشريعًا وطنيًا، وقد اندرج تحت

الباب الثاني . وحرص المؤلف على إيراد نصوص القوانين، وقد أتبع واحدًا على الأقل بمذكرته الإيضاحية التي تشرح الحاجة إلى هذا القانون، والضرورات التي تدعو إلى إصداره .

وجاء الباب الثالث ليضم لوائح وقرارات مؤسسات المعلومات الوطنية، وهي أساسًا دار الكتب المصرية، ودار الوثائق المصرية، ولائحة محفوظات الحكومة الصادرة عن مجلس الوزراء ، وقرار مركز المعلومات والتوثيق ولائحته الموحدة . ويرى المؤلف أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تتبلور وظيفته الآن على المستوى الوطني وليس مجرد مؤسسة لخدمة مجلس الوزراء؛ لذلك وضع كل ما يتعلق بتشريعات ولوائح هذا المركز في الباب الثالث أما المكتبة القومية الزراعية المصرية، فعلى الرغم من أنها تدخل ضمن المؤسسات الوطنية من ناحية الاسم؛ إلا أنها من ناحية الفعل والتشريع لا تزال بعيدة عن القيام بهذا الدور الوطني ولا تزال تقوم بدور المكتبة المتخصصة لخدمة وزارة الزراعة وفروعها، لذلك وضعها المؤلف ضمن المكتبات المتخصصة في الباب الرابع . وجاء ضمن هذا الباب أيضًا لائحة مكتبات مجلس الشعب، ومكتبة المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمركز القومي للإعلام والتوثيق، وشركة الحديد والصلب، وشركة حلوان للمسبوكات، وشركة حلوان للصناعات غير الحديدية، وشركة النصر لصناعة الكوك، والمركز الإقليمي لتعليم الكبار، والأرشيفات المتخصصة .

أما الباب الخامس فقد تناول التشريعات الخاصة بالمكتبات الأكاديمية التي تضم مكتبات الجامعات والكليات الجامعية ومكتبات الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي، ومكتبات الأكاديميات والمعاهد التابعة لوزرة الثقافة. وقد بدأ الباب الخامس باستعراض نص قرار اعتماد لائحة المكتبات بالجامعات المصرية الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٤م . ثم قرار مدير جامعة القاهرة سنة ١٩٦٧ بإصدار لائحة المكتبات الجامعية بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٣م، وهكذا التشريعات الخاصة بمكتبات كليات التربية والحقوق والطب البيطري لفرع جامعة القاهرة في بني سويف .

ثم استعرض النظام الأساسي لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤م .

ثم يلي ذلك لوائح وتشريعات المكتبات بجامعة الإسكندرية والكليات التابعة لها، ثم جامعة عين شمس والزقازيق وطنطا والمنصورة والمنوفية والمنيا وأسيوط وجامعة جنوب الوادي، وجامعة الأزهر، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة، وجامعة حلوان وأخيرًا أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

ومن المفيد أن يضم إلى هذا الباب أيضًا لوائح المكتبات للكليات والأكاديميات العسكرية والأمنية في مصر، وكذلك المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي، والجامعات الخاصة التي أنشئت حديثًا والتي تتمثل في أربع جامعات .

ومن الملاحظ أثناء استعراض لوائح المكتبات الجامعية أن بعض الجامعات تصدر لائحة موحدة تطبق على المكتبة المركزية ومكتبات الكليات، على حين أن جامعات أخرى لديها لائحة لمكتبة الجامعة، ولوائح لمكتبات الكليات التابعة لها كل على حدة، ويمثل هذا الاتجاه بكل أبعاده جامعة طنطا.

كما يلاحظ أيضًا في لوائح المكتبات الجامعية، أن فروع الجامعات تستعمل لوائح الجامعة الأم نفسها، وبعد أن تستقل هذه الفروع وتصبح جامعات قائمة بذاتها (كما حدث على وجه الخصوص في جامعة المنيا وجامعة جنوب الوادي) تستمر لمدة تطول أو تقصر في استعمال لائحة مكتبات الجامعة التي كانت جزءًا منها ريثما تعد لائحة لنفسها، أو تدخل تعديلات على تلك اللائحة، ومن ثم نجد نوعًا من التشابه بين تلك اللوائح . ويمثل تلك الظاهرة لوائح جامعة المنيا وجامعة أسيوط بصفة أساسية .

ب - المجلد الثاني : ويضم ثلاثة أبواب رئيسة تدور حول تشريعات المكتبات العامة والمدرسية، ثم أخيرًا تشريعات مكتبات جامعة الدول العربية . وسوف نتناول الأبواب الثلاثة بالعرض والتحليل فيما بعد .

يدور الباب السادس حول تشريعات المكتبات العامة

في مصر . والجدير بالإشارة هنا أن المكتبات العامة في مصر متعددة التبعيات . فهناك مكتبات عامة تتبع وزارة الثقافة لها لائحة من وضع الوزارة تسري عليها ، كما تسري على مكتبات أكاديمية الفنون وقد صدرت بقرار وزير الثقافة رقم ٢٠ سنة ١٩٦٤م .

وهناك مكتبات عامة تتبع البلديات (المحليات) ، وهذه لها لوائحها القديمة قدم المكتبات نفسها ، ولم تتغير على مر الزمن منذ صدورها. والمثال الشاهد على ذلك مكتبة مجلس المنيا البلدي التي لا تزال لائحته تحمل اسم اللائحة الداخلية لمكتبة الأمير فاروق ، أي منذ الثلاثينات من هذا القرن ، وكذلك اللائحة الداخلية لمكتبة مجلس بلدية المحلة الكبرى .

وثمة مكتبات عامة تتبع المديريات التعليمية في المحافظات، وهذه تطبق لوائح المكتبات المدرسية . وهناك مكتبات عامة تتبع مراكز رعاية الشباب المنبثقة عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة وليس لها لوائح . وهناك أكثر من هذا مكتبات عامة تتبع دار الكتب المصرية ولها لوائحها .

وقد استعرض المؤلف في هذا الفصل اللائحة الداخلية لمكتبة مجلس المنيا البلدي (مكتبة الأمير فاروق سابقًا)، وكذلك اللائحة النموذجية لمكتبات الأطفال التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، لائحة الخدمة المكتبية بمحافظة دمياط، لائحة المكتبات العامة بمحافظة الغربية التابعة لوزارة الثقافة ، اللائحة الداخلية لمكتبة بلدية المحلة الكبرى، اللائحة التنظيمية لمكتبة الجيزة الثقافية (مكتبة مبارك) ، مشروع اللائحة الداخلية والمالية لمكتبة القاهرة الكبرى، لائحة المكتبات العامة بمحافظة الأقصر، لائحة المكتبات العامة التابعة لدار الكتب والوثائق القومية .

أما الباب السابع فيتناول المكتبات المدرسية التي يبلغ عددها في مصر ٢٥ ألف مدرسة، ولها لائحة موحدة صدرت سنة ١٩٥٥م، وعدلت جزئيًا عام ١٩٥٨م . وصدرت لائحة جديدة تمامًا لتلك المكتبات عام ١٩٩٣م . والجدير بالإشارة هنا أن المكتبات المدرسية هي أولى المكتبات في مصر التي تهتم اهتمامًا بالغًا بقضية المعايير الموحدة، لذا فقد وضعت معايير مصرية للمكتبة المدرسية .

أما الباب الثامن ، الأخير فيدور حول تشريعات مركز التوثيق والمعلومات في جامعة الدول العربية . وكذلك لائحة مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، ومنظمة التنمية الإدارية .

وكان لحرص المؤلف على جمع التشريعات المعمول بها حاليًا ، لذلك لم يذهب لأبعد من النصف الثاني من القرن العشرين إلا في حالة الرقابة على المطبوعات ؛ ذلك أن القانون الوحيد الذي يرجع إلى ما قبل النصف من القرن العشرين ومازال معمولاً به . وقد أدرج المؤلف في بعض الأحيان تشريعًا قبل التشريع المعمول به حاليًا بقصد معرفة التطور التاريخي وذلك لمن يريد أن يدرس ويحلل .

وبعد ؛ فإن هذا العمل الموسوعي لتشريعات الكتب والمكتبات في مصر طالما انتظره الباحثون والعاملون في قطاع المكتبات والمعلومات ليكون دليلاً ومرشدًا لوضع أو تطوير التشريعات المكتبية . وهذا العمل هو أداة مهمة لكافة المشرعين والعاملين في هذا المجال . فهو إضافة مهمة وضرورية للمكتبة العربية يعين في الحصول على المعلومات المطلوبة في مجال حيوي يحتاج إليه كل من يعمل في الأنظمة والقوانين بصفة عامة ، وقوانين وتشريعات المكتبات بصفة خاصة . وقد بذل شعبان خليفة جهدًا في تجميع وتنظيم هذا العمل الموسوعي .

الهوامش

١ – لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع يحيى بن محمود الساعاتي في كتابه" الوقف وبنية المكتبة العربية..." الرياض : مركز الملك فيصل ، ١٤٠٩هـ .

٢ – لمزيد من التفاصيل راجع ابن جماعة في كتابه "تذكرة السامع والمتعلم" .

دليل رسائل جامعة أم القرى
إلى نهاية عام ١٤١٥هـ

نزار إبراهيم العقيل
مركز المعلومات – هيئة الخبراء – الرياض

عمادة شئون المكتبات . جامعة أم القرى / دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥ هـ .–
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، ٥٦٨ ص .

لقد قامت عمادة شئون المكتبات بجامعة أم القرى بإصدار "دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥هـ" الذي صدر في العام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م . يقع الكتاب في ٥٦٨ صفحة من حجم ٢٩×٢٢ سم ، ويغطي جميع الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه التي تم منحها منذ بداية الجامعة إلى نهاية ١٤١٥هـ . وقد بلغ عددها ٢٠٧١ رسالة : ١٦٢٢ رسالة ماجستير و٤٤٩ رسالة دكتوراه . وقد تم ترتيب الرسائل وفق الكليات أولاً : كلية الشريعة ثم كلية الدعوة وأصول الدين ...

وتتبع كل كلية مجموعة أقسام . وقد وضع معدو الدليل بيانًا بالرسائل مقسمة موضوعيًا وحسب الكلية والقسم والعدد الإجمالي والفرعي مما سهل عملية البحث في الدليل . وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية المتعارف عليها في عمل المكتبات وعند المكتبيين ، وهي : عنوان الرسالة ، اسم الباحث ، اسم المشرف ، الوصف المادي ، بيانات الدرجة العلمية ، تاريخ الرسالة فقد تم إضافة رقم الكلية وهو الرقم الذي بواسطته يستطيع الباحث طلب نسخة من الرسالة .

كما أضيف رقم مسلسل لكل رسالة وهو الرقم المحال إليه في الكشافات الذي يسهل عملية الوصول إلى الرسالة، حيث تم إعداد خمسة أنواع من الكشافات الهجائية الأول بعناوين الرسائل والثاني بأسماء الباحثين والثالث بأسماء المشرفين والرابع بعناوين الأعمال المحققة والخامس بأسماء مؤلفي الأعمال المحققة .

ولا يخفى على القارئ الفائدة من وجود هذه الكشافات خصوصاً ، والعمل برمته عموماً .

ولكن الكتاب لم يخلُ من بعض الهفوات :

١ – في موضوع الفقه وأصوله وتحت مسلسل رقم (٢) الرسالة من إعداد / نزار عبدالكريم سلطان الحمداني والرسالة رقم (٣٦) تحت إشراف / نزار عبدالكريم الحمداني ولكن الرسالة رقم (٣٨) تحت إشراف / نزيه عبدالكريم الحمداني علمًا بأن الرسالتين تغطيان الكتاب نفسه ولكن الأجزاء مختلفة، وفي عامي ١٤٠٩ – ١٤١٠هـ هل المشرفان مختلفان أم المشرف نفسه ؟ وهذا ينطبق على الرسالة المشرف عليها من قبل / نزار عبدالكريم الحمداني، وهي تحت الأرقام ٤٠ و٧١ وكذلك رسالة الدكتوراه (٢١٨) باسم/ نزار عبدالكريم الحمداني .

٢ – في باب الكتاب والسنة :

الرسالة رقم (٧٢٧) المشرفون هم إسماعيل الدفتار ؛ السيد والحكيم ؛ وعبدالعال أحمد ...

هل يوجد مشرف باسم السيد فقط ؟ أو الحكيم فقط؟ أم أن المشرف على الرسالة رقم (٧٢٩) باسم السيد/ محمد الحكيم هو الاسم الصحيح للمشرف على

الرسالة رقم (٧٢٧) أم هو عبدالحكيم السيد عشلم المشرف على الرسالة رقم (٧٥٩) وتحت الرسالة رقم (٧٧٦) وعند ذكر عدد المجلدات أو الصفحات فقد ذكر أن عدد صفحاتها (٢٢) ورقة لرسالة دكتوراه في علم الحديث ! ! ! ؟ .

وقد ذكر أن الرسالة برقم (٧٧٥) تحت إشراف عبدالمهدي عبدالقادر عبد المهدي ولكن المشرف في الرسالة (٧٧٧) عبدالمهدي عبدالقادر عبدالهادي هل هو المشرف نفسه أم إنسان آخر ؟

وكذلك الرسالة رقم (٧٧٤) المشرف هو عبدالمهدي عبدالقادر ؟ ! هل هي ثلاثة أسماء لمشرف واحد أم هم ثلاثة مشرفون ؟ .

في الرسالة رقم (٦٨٩) المشرف السيد سابق محمد، وفي الرسالتين رقميْ (٧٥٨ و ٩٠٢) السيد سابق ، وفي الرسالة رقم (٦٦٥) إشراف السيد سابق التهامي ، وفي الرسالتين رقميْ (٧٣٠ و ٩١٦) سيد سابق التهامي ، وفي الرسالة رقم (٩١٧) إشراف السيد سابق محمد التهامي وعندما راجعنا كشاف المشرفين لم نجد إلا الاسم السيد سابق محمد التهامي فلولا هذا الكشاف لما عرفنا أن المشرف هو شخص واحد باسمه الكامل . وحيث إن العمل تم إعداده من قبل المكتبات في الجامعة نفسها فلا يقبل العذر بأن المعلومات مأخوذة من الصفحة الأولى من كل رسالة ! ! كان عليهم أن يدققوا ويتأكدوا من المشرف نفسه ، وهي مهمة لم تكن لتأخذ أكثر من دقيقة لأنهم كلهم في الجامعة نفسها. إن توحيد مدخل أسماء المؤلفين ضروري للغاية ... ولا يخفى على المتخصصين في مكتبات جامعة أم القرى . انظر كذلك الرسائل أرقام (٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤، ٣٤٧ ، ٦٨٣، ٧٢٧ ، ٧٣٢ ، ٧٩٦) .

وعندما نبحث في كشاف الباحثين نرى أن بعض المؤلفين/ الباحثين قد تم إدخالهم مرة واحدة وأمام أسمائهم الأرقام التي تشير إلى أبحاثهم ماجستير أو دكتوراه وهذا الصحيح ولكن بالنسبة لبعض الباحثين الاسم تم إدخاله مرتين كما في الصفحات ٣٦٦ ، ٣٧٠ . وكذلك الصفحات ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، كما تم تكرار بعض العناوين من رقم ٧٩٢ – ٧٩٩ في الصفحتين ١٤١ ، ١٤٤ وفي الصفحتين ١٤٢ ، ١٤٥ ثم تكرار العناوين نفسها : الأرقام ٨٠٠ – ٨٠٦ ، أما في قسم اللغة الإنجليزية الذي يوجد فيه ثلاثة عناوين فقط ؛ فإنه يوجد أغلاط إملائية في المدخلين الثاني والثالث .

وختامًا ؛ نهنئ عمادة المكتبات في جامعة أم القرى على هذا العمل وندعوها إلى الاستمرار في نشر مثل هذه المعلومات المهمة والمفيدة كما ندعوها لنشر رسالة سنوية تحتوي على رسائل الدكتوراه والماجستير «تحت الإعداد»، وذلك لتفادي الازدواجية أو تكرار البحث في موضوع واحد.

عرب آسيا الوسطى في أفغانستان
والتحول في الرعي البدوي لتوماس جيه . بارفيلد

محمد بن عودة المحيميد

وزارة الشئون البلدية والقروية – الرياض

Barfield, Thomas J. / The Central Asian Arab of Afghanistan, Pastoral Nomadism in Transition .- Austin, University of Texas, 1981.

كيف وقع اختيار بارفيلد على العرب :

يقول بارفيلد : «وصلت إلى أفغانستان في يناير ١٩٧٥م وفي ذهني إشكالية أنثروبولوجية، وقد قمت قبل ذلك برحلتين استكشافيتين في صيف ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ورغم أنهما لم يوفرا لي بيانات إثنوغرافية إلا أنهما مكنتاني من القيام باتصالات ثبت في النهاية أنها في غاية النفع». وفي إمام صاحب وبعد الحصول على الإذن من الحكومة بالعمل «كان لديَّ مشكلة الاختيار من بين القبائل الكثيرة المختلفة من البدو ، والكل تقريبًا لديه قرًى شتوية دائمة في المنطقة. والباشتون بخيامهم السوداء هم البدو الأكثر وفرة ، إلا أنه في إمام صاحب يوجد كذلك أوزبك وتركمان وعرب وما يسمونهم فاراسون (بدو يتحدثون اللغة الفارسية تكتلوا مع بعضهم بعضًا تحت مصطلح سائب) وهم إما رعاة أو لديهم مكونات الرعي . ولقد جذب العرب اهتمامي ؛ لأنهم تقليديًا سكان خيام اللباد (اليارت) ويقومون بهجرة طويلة (ويجب أن أعترف) لأنني لم أسمع من قبل بأي عرب في آسيا الوسطى . علاوة على ذلك فهم يتحدثون الفارسية التي هي أسهل للتعلم بكثير من لغة الباشتون» . هنأني صديق أفغاني وقال: «لو أنك ذهبت مع الباشتون لشعرت بالتزام في إعطائك بندقية ولكن مع هؤلاء العرب فلابد أن تكون سكينتك كافية، بهذه الكلمات التشجيعية استوعبت درسي الأول حول وضع كل من المجموعتين التناسبي»(بارفيلد : ١٩٧٨) .

وقد مكث بارفيلد مع العرب في إمام صاحب موطنهم الشتوي وصاحبهم في رحلتهم الطويلة إلى مراعي الربيع ومراعي الصيف ، ومكث مع الرعاة في المراعي قبل الموسم ووصول الأسر البدوية . ولما أراد دراسة الأسر الأكثر تقليدية رفض العرب استضافة عازب ذكر ، فما كان منه إلا أن استعان برفقة دونا ويلكر التي تمكنت من جمع بيانات حول النساء . ومكنه ذلك أيضًا من القيام بالرحلة التقليدية التي استغرقت ثلاثة أسابيع إلى الجبال في باداخشان، حيث تبلغ المسافة ٣٠٠ كيلومتر من إمام صاحب.

وقد قدم بارفيلد هذا الكتاب في الأساس على شكل رسالة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة هارفارد عام ١٩٧٨. وباستثناء بعض المراجعات فقد بقي العمل كما هو.

مقدمة الكتاب :

ينتقد الكاتب في مقدمته الدراسات التي قامت بتصنيف فئات تنظيرية وتطبيقها بشكل تعسفي على الدراسات الأنثروبولوجية . ويبدأ الكاتب بانتقاد التعريفات الخاصة بالبدو وخصوصًا تعريف البدو الأقحاح ، ويورد تعريف بيكون (١٩٥٤) وهو نموذج يحتذى عند تعريف البدو ، ويقسم هذا النموذج البدو إلى فئات ثلاث وهي البداوة الصرفة وتلك التي تشبه البداوة والأخيرة الذي تشبه الحياة المستقرة ، وذلك تبعًا لمقدار الوقت التي تمضيه كل واحدة من هذه الفئات في منازل متنقلة ومقدار

الزراعة التي تعملها أي منها . ويخلص الباحث إلى أن بين البدو في أفغانستان تنوعًا حتى بين الأسرة الممتدة الواحدة فما بالك بالمجموعات الكبيرة شريطة أخذ المجموعة التي يراد دراستها ببيئتها وتأثيرها في الاقتصاد الإقليمي وعلاقاتها مع المجموعات الأخرى المحيطة بها .

ويورد الباحث رأي بيكون عن بدو جنوب آسيا الوسطى ، حيث تعد الموطن التقليدي للبدو الأقحاح الذين يقطنون في خيام اللباد أو الخيام طوال السنة ولا يمتهنون حرفة الزراعة أبدًا ، حيث يقول بيكون : "يزدري الناس في آسيا الوسطى الزراعة ويشتغلون بها فقط عندما يكونون مجاورين للمجتمعات الزراعية وتحت ضغوط اقتصادية حادة . وتعد مثل هذه المنتجات التي يحصلون عليها بالمتاجرة ترف ، فهم من الناحية الاقتصادية مكتفون ذاتياً يستطيعون العيش بشكل غير محدود على منتجات الحليب واللحم مع الملابس والمأوى والمعدات التي تستخلص بشكل رئيس من المنتجات الحيوانية . إن التكافل بين السهل والبلدة الذي يميز جنوب غرب آسيا ليس له وجود في آسيا الوسطى" (بيكون : ١٩٥٤ ، ٤٦) .

ويرى المؤلف أنه ليس هناك بداوة صرفة ولابد من وجود اتصالات ودخول بعض الأعمال غير الرعي في عالم البدو . ويورد أمثلة على ذلك، ويقول إن الهسيونج - نو الذين عاشوا على الحدود الصينية في القرن الثاني قبل الميلاد قد تراؤا بدو خُلّص نموذجيين حتى تبين أن خمس عائد الإمبراطورية الصينية قد استخدم للتخلص منهم (يو : ١٩٦٧ ، ٣٦ - ٦٤) ولم تكن طلباتهم فقط بضائع ترفيهية ولكنها كانت بضائع أساسية مثل الحبوب والنبيذ ، إلى حد أن الناصحين لهم نصحوهم بالإقلاع عن تلك البضائع قبل أن يصبحوا معتمدين عليها (داستون : ١٩٦١ ، ٢ : ١٧٠) .

ويرى المؤلف أنه يجب إعادة فحص المواد التاريخية ومواد الأنثروبولوجيا الوصفية (إثنوغرافية) بدون معميات تعريفية ، وذلك من أجل الوصول إلى فهم ما كانت عليه علاقة البدو الحقيقية ببيئتهم وبالبدو الآخرين والناس المستقرين . ويؤكد أنه لن يكون هناك نمط متماثل لأن اتساع آسيا الوسطى ومركزها يقوم ضد أي تكيف مفرد يمكن أن يوسم بـ (الرعي البدوي الصرف) . ويخلص المؤلف إلى نتيجة تقول : "يكشف الوصف الخاص بعرب آسيا الوسطى عن أناس يعيشون من الرعي ويقومون بالهجرة إلا أنه ليس هناك شيء يكتسب من الانشغال حول المكان الذي يجب أن يحتلوه بالتمام كما هو وارد في بعض التصنيفات . وآمل أن تكشف التفاصيل الكثير من الروابط التي تربط العرب مع العالم الأرحب . إن التصنيفات التقليدية تنزع إلى تقييد عالم البدو بشكل ضيق جداً . وبهذه الطريقة يمكن تشجيع مقارنة إضافية مع محترفي الرعي البدو الآخرين أو المزارعين بدلاً من إعاقتها" .

ويورد بارفيلد نموذجين للدراسات التي تناولت البدو، فهناك كتاب فريدريك بارث "بدو جنوب فارس" (١٩٦١) الذي يصل فيه مؤلفه إلى نتيجة توضح كيف حقق البدو توازنًا اقتصادياً واجتماعياً ديموغرافيّاً ، وافترض أنه عندما يصبح البدو أثرياء فهم يقومون بالاستثمار في الأرض . وعندما تنمو ممتلكاتهم في الأرض فهم يبدأون بتكريس وقتًا واهتمامًا أكثر لتلك الممتلكات ، وفي النهاية الانسحاب من الرعي وذلك بهجر تربية الأغنام والقيام بدور ملاك الأرض المستقرين . وفي الطرف المعاكس من النطاق الاقتصادي يُغرق البدو الفقراء أنفسهم بالديون ويقومون ببيع الحيوانات من أجل السداد ، وفي نهاية المطاف تكون أعداد أغنامهم الآخذة بالنقصان غير كافية لإعالة أسرهم، لذلك فإن البدو مجبرون على الاستقرار كي يصبحوا قرويين من غير أرض . ويدعي بارث أن وظائف الرعي قليلة ، لذلك فإن هناك القليل من البدو الفقراء الذين باستطاعتهم تفادي الاستقرار الناتج من العوز - وبهذه الطريقة أبقى المجتمع على أعداده منسجمين عن طريق تسريب أعضاء منه للسكان المحيطين بهم ، وظل المجتمع متساويًا لأن محترفي الرعي من الطبقة المتوسطة هم فقط الذين لهم أهداف مشتركة هم الذين بقوا في الرعي . وفي المقياس الوطني يمثل البدو الرعاة أرضية بين الصفوة

أصحاب الأرض والقرويين الذين يشكلون الغالبية .

إلا أن جاكوب بلاك (١٩٧٢) هاجم نموذج بارث بشدة مستخدمًا بيانات من اللور - وهي مجموعة قبلية تعيش بالقرب من البازاريين الذين قام بارث بدراستهم - حيث وجد بلاك بين اللور أن البدو الأثرياء قدموا "تزاوج زراعي - رعوي" ودمجوا امتلاك الأرض مع تربية الأغنام . أما البدو الفقراء فقد كان يستأجرهم البدو الأثرياء لرعي الأغنام عن طريق العقود، وأصبحت طبقات الأثرياء هم أبعد ما يكونون عن ترك الرعي - يمتلكون الغالبية العظمى من مجموع الأغنام ، كما أجبر اللور الفقراء على عقود الرعي الاستغلالية لأنهم لا يجدون الفرص البديلة . ويجادل بلاك بأن البيانات اللورية تكشف أن نموذج بارث ليس نموذجًا شاملاً ولكنه ناشئ عن التركيز المبالغ فيه على طبيعة المساواة المفترضة للمجتمعات القبلية - الأمر الذي يعد مضللاً من هذا المنظور .

ويوجز بارفيلد منهجه في هذه الدراسة فيما يلي :

"وحيث إن هذين النموذجين يبدوان على خلاف بالكلية ، لذلك فقد قررت الاضطلاع بهذه القضية كمحور لدراسة مجموعة بدو رعاة في شمال شرقي أفغانستان" . وتعد أفغانستان موطنًا لكثير من البدو الذين تم تقديرهم بـ ١٠ - ١٥ بالمئة من مجموع السكان الكلي ، وهم يؤدون دورًا مهماً في الاقتصاد هناك . وقد كان الهدف من خطة البحث هو الوصول إلى فهم للاقتصاد الرعوي وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية البدوية . وفي الحقل سرعان ما أصبح من الواضح أن البحث يجب أن يتوسع بوصف البدو جزءًا من نظام المنطقة، ويشمل اتصالاتهم مع الأسواق الحضرية والقرى الزراعية والهياكل الحكومية . إن التركيز الضيق للغاية على مجموعة مخيم بدوي مفرد سوف يكون من شأنه المبالغة في عزل العرب . وكما ستوضح الصفحات التالية ؛ فإن النقاش سيكون وسطًا بين بلاك وبارث لفهم الطبيعة المتغيرة لنظام الرعي بين العرب في كاتاغان . ولقد نشأ عن التجارة الكبيرة بالأغنام وضعًا مثل ذلك الذي وصفه بلاك ، وذلك عندما تحول العرب من الاقتصاد الموجه للأغراض المعيشية إلى الاقتصاد النقدي . وكان من شأن نموذج بارث أن يكون مناسبًا في الاقتصاد من أجل الأغراض المعيشية، حيث توفر الأغنام عوائد نقدية متدنية وتكون استثمارًا غير جذاب مقارنة بالأرض ، إلا أنه ارتفعت أسعار الأغنام بقيمتها النقدية ، وأصبحت هذه الأغنام نفسها استثمارات مربحة لكل من البدو والأثرياء . وتغيرت بنية البداوة الرعوية لتعكس هذا التوجه الجديد .

وكان من الأسهل رؤية هذا التحول بين المزارعين حيث تطلب التغيير من المحاصيل للأغراض المعيشية مثل القمح إلى محاصيل نقدية مثل القطن ، نوعًا مختلفًا من الزراعة. ولكن بين البدو فإن الأغنام ظلت هي نفسها ، لقد كانت التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الإقليمي هي التي حولت الأغنام من "محصول للأغراض المعيشية" إلى "محصول نقدي" بدون أي قرار واع من قبل البدو أنفسهم".

١ - عرب آسيا الوسطى ، الخلفية التاريخية والبيئية . من ص ٣ إلى ص٣٢ .

تركز هذه الدراسة على عرب آسيا الوسطى في شمال شرق أفغانستان . وهم بدو رعاة ينتقلون بماشيتهم في كل فصل من فصول السنة من الأراضي المنخفضة في وادي نهر آمو إلى الجبال المرتفعة في باداخشان . وتستعرض الدراسة قصة تكيفهم مع الظروف المتغيرة بشكل مستمر ولمدة تزيد على المئة عام .

من هم عرب آسيا الوسطى ؟

يستهل بارفيلد ذلك الفصل بهذا السؤال قائلاً :

"قطن عرب آسيا الوسطى إقليمًا داخل الخانيات التاريخية في بخارى والسهول الشمالية في تركستان الأفغانية" . وهناك اعتقادان حول أصول العرب في آسيا الوسطى أحدهما يقول "بأنهم سلالات العرب الذين قدموا بالدين الإسلامي إلى البلاد، وهذا ما يعتقدون به أنفسهم" . والآخر يذهب إلى "أن تيمورلنك هو الذي وطّنهم بعد أن هزم القوى العربية" (شويلر : ١٨٧٦ ، ١١٠ : ١) .

ويرى المؤلف أنه ربما حمل كلا الاعتقادين بعضًا من الحقيقة . فبعد أن فتح العرب آسيا الوسطى في القرن

الثامن انتقلت أعداد من القبائل العربية البدوية إلى المنطقة حول بخارى (بارتولد : ١٩٢٩ ، ٨١ و ٩٤- ٩٥ و ١٠١ و١٠٦ و ١٨٢ - ١٩٥ و ٢٧٦) .

كما قام تيمورلنك عقب نهب دمشق في العام ١٤٠١ بترحيل عدد كبير من العرب إلى عاصمته سمرقند . فقد لاحظ وجودهم هناك مبعوث إسباني (كلافيجو : ١٩٢٨ ، ٢٨٧ - ٢٨٨) .

ويقول بارفيلد إنه منذ عهد تيمورلنك لم يكن هناك اتصال مباشر بين العرب في آسيا الوسطى وأولئك في الشرق الأدنى . ويعدّ عدم التواصل بين هؤلاء العرب والشرق الأدنى بمثابة أعظم مقوض للغة نتج عنه قلة المتحدثين باللغة العربية منهم في العصر الراهن . حيث تؤكد ذلك إحصاءات الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٢٦ التي تشير إلى أن ٢١٧٠ شخصًا يعرفون اللغة العربية في مجموع يصل إلى ٢٩٠٠٠ عربي يعيشون في الجزء الواقع في الاتحاد السوفيتي من آسيا الوسطى (فينيكوف : ١٩٤٠ ، ١٠ - ١١) . وهناك الآن قرى قليلة جداً تستخدم فيها اللغة العربية . وقد تم تعريف لهجتين إلا أنه حتى هاتين قد تأثرتا بشكل كبير باللغتين الطاجيكية والأوزبكية المستخدمتين هناك . ويتحدث الناطقون بالعربية على الأقل لغتين أو ثلاث لغات (تسريتيلي : ١٩٠٧ ، ١٦٧ - ١٧٠).

وفي أفغانستان هناك قرى قليلة عرف عنها أنها تستخدم اللغة العربية بالقرب من باخ (فارهادي : ١٩٦٩ ، ٤١٣) . ويعلن بارفيلد إنه لم يلتق أحداً من العرب في شمال شرق أفغانستان يتحدث العربية ولا يعرفون هم أن هناك عربًا يتحدثون بها . وقد أخبروه بأن لغتهم هي الفارسية (طاجيكية ، دارية أو فارسية) . فقد كانت لغتهم الأصلية حسب ما يتذكره أي واحد منهم . ورغم أن كثيراً منهم ثنائي اللغة فهم كذلك يتحدثون الأوزبكية .

وينقل بارفيلد عن إن . خانيكوف وهو روسي زار بخارى في العام ١٨٤١ وقام بدراسة متكاملة للخاناتية ، حيث يقول عن العرب : "إنهم يتحدثون اللغة العربية إلا أنها ليست اللغة القحة المستخدمة في شبه الجزيرة العربية" (١٨٤٥ : ٧٢) . وفيما بعد ذهب دبلوماسي أمريكي وهو يوجين شويلر إلى بخارى في العام ١٨٧٣ بعد أن أصبحت جزءًا من روسيا مباشرة ووجد أن اللغة العربية قد اختفت في أجزاء كثيرة من المنطقة . ويخلص المؤلف إلى أن العرب في آسيا الوسطى يعرفون بالعرب وهم يسمون أنفسهم كذلك . فكلمة عرب دلالة اجتماعية معروفة في المنطقة تميز هذه المجموعة العرقية عن غيرهم وليست لها دلالة لغوية .

أما عن أعداد العرب في المنطقة فقد استعرض المؤلف وجودهم في الاتحاد السوفيتي حيث يوجد هناك إحصاءات رسمية ودراسات تتعلق بهم ، إلا أن أفغانستان لا تتوافر بها إحصاءات دقيقة ، ومن الصعوبة بمكان حتى تقدير أعداد العرب هناك . إلا أنه يمكن القول إن تعدادهم يصل إلى ١٠٠٠٠٠ معظمهم يعيشون في الشمال في طرف يمتد من ميمانا إلى الكوندوس .

ويشير المؤلف إلى أن هناك مجموعة عرب آخرين يعيشون في جلال آباد إلا أنهم لا يمتون إلى هؤلاء العرب بصلة قرابة، حيث إنهم أتوا إلى أفغانستان كجنود من منطقة خراسان في إيران ويصلون إلى ٢٠٠٠ أسرة في تعدادهم.

ويستعرض الباحث تاريخ العرب في بخارى خلال القرن التاسع عشر ووضعهم الاقتصادي وعلاقاتهم بالحكومة هناك . يلي ذلك قصة هجرة العرب من بخارى إلى شمال أفغانستان ويرجع سبب هجرتهم إلى الاحتلال الروسي لبخارى في حملتين بين ١٨٦٥ و ١٨٦٨ وبالرغم من أن بخارى احتفظت بسيادتها القانونية إلا أنها كانت تحت السيطرة الروسية حتى عام ١٩٢٠ بعد الثورة الروسية عندما أُلغيت الخانيات رسمياً . وحسب تاريخهم الشفاهي ؛ فإنهم (العرب) رفضوا الإذعان لحكم الملحدين ورحلوا إلى أفغانستان ويدعم هذا التاريخ الشفاهي عدد من المصادر التاريخية . حيث ينقل لنا المراقبون أن هذه المنطقة كانت موطن العرب قبل إخضاع الروس لها . إضافة إلى أنه حدث في العام ١٨٧١ مجاعة في بخارى بسبب الجفاف . وهذا مع إخفاق الإدارة الروسية التام في

السنة التي تلت أكثر الاحتمالات التي تسببت في الهجرة . ففي العام ١٨٧٢ غير الروس نظام دفع الضرائب من الدفع بالنوع إلى الدفع النقدي حسب الأسعار المحلية ، وكان العام ١٨٧٢ سنة رديئة المحصول .

العرب في شمال أفغانستان :

بعد أن ترك العرب بخارى كان أمامهم الاختيار بين بيئتين محددتين . كانت الأولى سهول تركستان الممتدة من ميمانا إلى طاشكوغان ، وهي موطن العرب الذين يعيشون في أفغانستان إلا أنها ما زالت مفتوحة نتيجة الحروب والغارات التي يشنها التركمان والمجاعات والأوبئة . وكانت الثانية مستنقعات الوديان في كاتاغان مع معبر إلى الجبال في باداخشان أو جزءًا من محيط الهندوكوش . وقد كانت هذه المنطقة قليلة السكان بسبب الملاريا .

ويتابع المؤلف الحديث عن شمال أفغانستان من حيث التركيبة السكانية والظروف الاقتصادية والسياسية في ذلك الوقت . ويقول إن العرب الذين استقروا في كاتاغان قد تجنبوا الصراعات السياسية في المنطقة مثلهم في ذلك مثل أبناء عمومتهم في بخارى ، ولذلك فقد حظوا باهتمام تاريخي قليل . ويفصل المؤلف المجموعات العربية في الأجزاء المختلفة في أفغانستان إلى أن يأتي إلى العرب في كاتاغان موضوع الدراسة .

العرب في كاتاغان :

تحتضن كاتاغان نهري الكوندوز وخان آباد مع جزء من نهر آمو . وقد كانت هذه الأنهار تسبب فيضانات شاسعة في الراسب الطفالي ، وهذا ما أوجد مستنقعات القصب الشاسعة مع وباء الملاريا المشهور في جميع أنحاء أفغانستان ، وهناك مثل معروف يقول : "إذا أردت أن تموت فاذهب إلى كوندوز" . ولهذا السبب ؛ فإن منطقة كاتاغان كانت تحتضن قليلاً من السكان ، وهي تبدو الرقعة التي من غير المحتمل الاستيطان بها ، إلا أن العرب اكتشفوا أن طريقة عيشهم تتكيف تمامًا مع هذه المنطقة . وكانوا قادرين على استغلال غنى كاتاغان وذلك بالرحيل عن الأودية في فصلي الربيع والصيف ، وذلك لتفادي الملاريا والعودة إليها كل شتاء للرعي في الأراضي المنخفضة . وبالتأكيد فقد كانت المنطقة مناسبة تمامًا للرعي البدوي الذي يتطلب مراعٍ غنية يعتمد عليها .

وعندما وصل العرب إلى كاتاغان في سبعينات القرن التاسع عشر كان الحصول على مرعى الشتاء في وديان الأراضي المنخفضة سهلاً . وكانت السهوب في الأراضي فوق الوادي غير مأهولة ، وكان هناك مرعى الجبل متوافرًا بسبب سياسات مراد بك المتعلقة بإخلاء المنطقة وسيطرة الأفغان على باداخشان مما وفر للعرب منفذًا على مناطق المرتفعات .

ويصف الباحث الوضع في الموطن الجديد للعرب وطريقة تكيفهم مع الظروف البيئية . فحتى العام ١٩٣٥ بقيت المنطقة على وضعها كما كانت عليه لمئة عام مضى ، إلا أنه في السنوات الخمسين الماضية حدثت تغييرات واسعة النطاق عملت على تغيير طبيعة المستنقعات ووديان النهر . كما يصف البيئة في شمال شرق أفغانستان - طوبوغرافية الأرض هناك - وأسماء مناطقها ومجاري الوديان فيها ومجموعاتها العرقية ومناطق الرعي والبادية والقرى والمناطق الزراعية فيها .

ويأتي إلى وصف طريق رحلة العرب الفصلية للمرعى، حيث استطاع العرب إقامة علاقات مع المجموعات العرقية المتنوعة على الطريق والاستفادة من تنوع المناخ ويستعرض الباحث التنمية في كاتاغان ، ويقول إنه حتى ثلاثينات القرن العشرين بقيت الوديان المنخفضة كما وصفتها التقارير البريطانية في ثلاثينات القرن التاسع عشر مستنقعات موبوءة بالملاريا . إلا أنها في السنوات الخمسين الماضية أصبحت أحد أكثر المناطق إنتاجية في أفغانستان . وقد كان لهذه التغييرات تأثير مباشر على العرب تتناولها فصول الكتاب اللاحقة .

ويتلخص هذا التغيير الذي حدث في تصريف مياه المستنقعات عن تلك الأراضي ، وذلك عندما تنبه أصحاب روس الأموال في العام ١٩٣٥ مع الحاكم الجديد شير خان إلى الغنى الكامن في كاتاغان وخصوصًا لزراعة

القطن للأغراض التجارية . وبدأ شير خان ، مستخدمًا عمالاً بالسخرة لتصريف مياه المستنقعات واستصلاح الأراضي في خان آباد التي أصبحت منطقة رئيسة لإنتاج الرز في الكوندوز التي أصبحت مركز زراعة القطن في أفغانستان .

وفي أربعينات هذا القرن امتدت هذه التنمية إلى باغلان وبول - إ - خومري وأرتشي . ثم هيأ طريق السيارات الذي يعبر الهندوكوش عن طريق شيبار باص وصلة اقتصادية لكاتاغان مع كابل . علاوة على ذلك بدأ تصدير القطن إلى الاتحاد السوفيتي في ميناء نهر آمو كيزي كالا الذي سمي مؤخرًا شير خان بندر .

وفي بداية خمسينات القرن العشرين حدث تغيير جذري إلى الأفضل عندما قامت الإدارة المحلية بمساعدة الأمم المتحدة بالقضاء النهائي على الملاريا في كاتاغان . وتضاعف عدد سكان المنطقة في العام ١٩٦٥ ثلاثة أضعاف عددهم في العام ١٩٢١ إلا أنه في المناطق النائية بقي كما هو عددًا وعرقًا لم يتغير .

ولم تلحق هذه التنمية العرب إلا في أواخر أربعينات القرن العشرين . وفي العام ١٩٤٧ بدأت الحكومة بإيجاد أراض زراعية مروية على داشت - إ - أرشي . وبتحويل المياه من نهر كوكشا توفرت منطقة تساوي في الحجم وادي إمام صاحب ، وكان مستوطنوها بالكلية من الباشتون .

وقد كانت بداية التنمية في كاتاغان مذهلة النجاح . وقد تغير نظام الوادي كثيرًا ووجد العرب أنفسهم يتكيفون مع الظروف الجديدة مع تحول المنطقة . فقد أصبحت المستنقعات التي يقيمون فيها مخيماتهم أراضي قطن ذات قيمة عالية ، واختفت الملاريا من الوجود ، وكان العرب قادرون على تكييف رعيهم البدوي مع هذه الظروف المتغيرة.

٢ - الرعي البدوي في كاتاغان . من ص ٣٢ إلى ص٥٨ .

يعد العرب بدوًا رعاة يعملون في تربية الأغنام لبيعها في الأسواق من أجل شراء ضروريات الحياة الأساسية . وهم غير مستقلين سياسيًا ولا اقتصاديًا عن المزارعين أو حرفيي المدينة . ويعتمدون كلية على منتجي الحبوب التي تشكل كل ما يحتاجه الراعي البدوي من غذاء ، كما لابد لهم من الحصول على بضائع مصنعة في الأسواق الحضرية .

يستقصي الباحث هذا التواصل بين البدو والناس المستقرين بالتفصيل في أجزاء الكتاب اللاحقة . وفي هذا الفصل يستعرض الباحث الأساسيات الخاصة بالاقتصاد الرعوي التي تعتمد عليها حياة العرب ، وهي ثلاثة محاور : امتلاك الحيوانات والمرعى والعمال .

يمتلك البدو حيوانات لمختلف الأغراض فهناك الحيوانات المنتجة ويقسمونها في القطيع إلى مجموعات ، فمنها مجموعة تعد من أجل البيع كمصدر من مصادر اللحوم ، حيث يقوم البدو بخصيها وإعدادها لهذا الغرض. وهناك صنف يعد من أجل التوالد " الشياه" . وصنف آخر يعد لكي يصبح فحولاً في القطيع . والبدو حريصون على تشكيل القطيع بشكل متوازن حيث تكون نسبة الشياه في القطيع الكبير التي يعكس ثراء مالكه ١ إلى ٣ (شاه واحدة إلى ٣ من الأصناف الأخرى كافة) .

ويمتلك البدو بجانب الأغنام المنتجة حيوانات للمواصلات لاستخدامها في حلهم وترحالهم . فلديهم الجمال لحمل الخيام والأمتعة وذلك قبل وصول السيارات . وتستخدم الأسر العربية عند الرحيل إلى الكلأ جملين أو ثلاثة ، ويمتلك العرب كذلك الحمير كوسيلة أساسية لتنقلاتهم في المدن والجبال ، وعند الأثرياء منهم الخيول للركوب الممتع . كما أنهم يمتلكون حيوانات للحماية وهي الكلاب التي يستخدمها العرب لحماية القطيع والمخيم .

بجانب الحيوانات يمتلك العرب مراعيهم ، فهناك مراع لهم في الأرض المنخفضة وهي مراعي الشتاء. فحتى عشرينات القرن العشرين لم يكن للعرب مواطن إقامة دائمة وفي ذلك الوقت مُنحوا قرى شتوية دائمة في إمام صاحب كجزء من برنامج الملك أمان الله للتوطين في كاتاغان ، وكانت الأرض التي استلمها العرب مستنقعًا ولكنها تفي باحتياجاتهم الرعوية . واستقروا فيها كمخيم دائم يمكن هجره فصليًا والعودة إليه مرة أخرى . وبعد

استيطانهم في إمام صاحب تحقق لهم سهولة الوصول إلى مناطق مستنقعة واسعة في سهل يتعرض لفيضان نهر أمو، واتخذوا تلك المناطق للرعي، والآن امتد الرعي إلى السهل الزراعي حيث توجد حقول القطن بعد الحصاد .

يمضي العرب في إمام صاحب موطنهم الشتوي خمسة أشهر خلال محل الشتاء حيث إن امتلاك الأرض منحهم قاعدة آمنة وحقاً في استغلال المستنقع المحيط بهم.

بجانب المرعى الشتوي يمتلك العرب مراعٍ لفصلي الربيع والصيف . وتوجد مراعي الربيع في السهوب فوق وادي النهر ، ويبدأ العرب بترحيل أغنامهم في بداية مارس ويفضلون التريث حتى بداية السنة عندما يدفأ الطقس لكي يحضرون أسرهم . وينمو العشب في هذه المنطقة غزيراً بمياه الجليد الذائبة والأمطار . وبإمكان الأشخاص استغلال المرعى أو تأجيره، وأهم استثمار هناك هو ما يسمونه بـ "يخدون" وهي حفرة يحفظ فيها جليد الشتاء ويستخدم كمياه للشرب خلال فصل الربيع . ويجب على أصحاب الأغنام استجلاب الملح للأغنام إلى مراعي الربيع لعدم توافره هناك إلا أنه لا يشكل مشكلة كبيرة نظراً لقرب المرعى من المدينة . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمرعى الصيف فوق الجبال العالية لبعدها عن الأسواق . وربما تطلب الأمر رحلة على الحمير تستغرق ستة أيام من الرعي في داشت - إ - إش إلى فايز آباد .

أما فيما يتعلق بالعمال فالعرب يقسمون الأعمال الخاصة بالرعي بين أفراد الأسرة ، فهناك الأعمال التي تتعلق بالحفاظ على الأغنام واستجلاب المواد الخام وهي أعمال يديرها الرجال وهي أعمال تتعلق برعي الأغنام وتسويقها . وهناك النشاطات المتعلقة بالإنتاج وهي أعمال خاصة بالنساء ومهمة ليس فقط لإعاشة الأسرة ولكنها نشاطات جوهرية في عملية الإنتاج . هذا إذا ما كان الرعي موجه للأغراض المعيشية حيث يتعاون الرجال والنساء في إعاشة الأسرة . ويفصل الباحث كيفية توزيع الأعمال بين أفراد الأسرة . أما إذا كان الرعي موجه للأغراض التجارية وذلك في حالة قطيع كبير أو أن لدى مالك القطيع أعمالاً أخرى غير الرعي فإن العرب يقومون بتأجير الرعاة لرعي الأغنام لهم .

ويسجل الباحث التفاصيل الدقيقة جداً لعمل الرجال والنساء والصغار والكبار، وذلك يأتي على عقود الرعي وأنواعها حيث كان الدفع بالشياه ثم تحول إلى الدفع بالنقد . وفي نهاية هذا الفصل يتحدث عن امتلاك القطيع وإدارته ، حيث يتطلب الأمر معرفة دقيقة باحتياجات الأغنام واتخاذ القرارات فيما يتعلق بنقل الأغنام للمرعى وأحوال السوق والاحتمالات البديلة وعمليات الإشراف على الأغنام وما إلى ذلك .

٣ . التنظيم الاجتماعي لعرب آسيا الوسطى ، انحسار العشيرة . من ص٥٩ إلى ص٨١ .

يعد العرب أنفسهم في كاتاغان "قوم عرب" أي قبيلة عربية أو أناس عرب . وتعطي هذه التسمية للناس الآخرين إشارة كافية لتعريفهم إلا أن الأمر يختلف فيما بينهم أو مع الناس الذين تربطهم صلات وثيقة بهم، حيث يستخدم المصطلح "طائفة" أو عشيرة . وينقسم العرب في إمام صاحب إلى ثلاث عشرة عشيرة .

ويمضي الباحث في تفصيل تنظيمهم الاجتماعي حيث يقول إن الطائفة لم تعد منظمة كوحدة سياسية . وفي القرن التاسع عشر كانت كل عشيرة تحت قيادة بحيث تكون العشائر كافة تحت قيادة شيخ قبلي . ويبدو أن مثل هذا التنظيم قد اختفى لما يقارب الخمسين سنة الماضية بعد أن حصل العرب على موطن لهم في إمام صاحب .

ويشير الباحث إلى التحول من الانتساب إلى القبيلة أو العشيرة إلى الانتساب إلى الأسرة ، ومن المحتمل أن العشيرة العربية لم تكن في يوم من الأيام مستقلة عن سلطة الدولة، وبأن تركيبتها عكست منذ البدء تشكيلاً ضعيفاً لعشيرة تعتمد النسب . وقد منح هذا التنظيم الحكومة سهولة إدارة البدو حيث وفر عليها مصاريف ومصاعب السيطرة عليهم وحل المنازعات بينهم . ويقوم قائد القبيلة نيابة عن الحكومة بإدارة شئون البدو وكذلك يمنح العشيرة تضامنًا مضللاً .

ويفصل الباحث طريقة فض المنازعات عن طريق الباي ، وهذا الباي هو أقرب ما يكون إلى قائد العشيرة . ويستمد الباي قوته السياسية من إرادة الناس ورغبتهم في الرجوع إليه في المنازعات . وبجانب الباي الذي ليس موظفًا رسميًا من قبل الحكومة يوجد الأربوب الذي يعد الوصلة القانونية بين مواطن البدو والإدارة المحلية . وهناك فروق جوهرية بين الباي والأربوب . وأهم هذه الفروق هي أن الباي يتوسط في حل المنازعات داخل العشيرة أو بين العشائر والمجموعات العرقية إذا ما رغبت الأطراف المتنازعة في ذلك . بينما يعد الأربوب مسئولاً عن مباشرة تلك الشئون التي بين الحكومة والسكان . وبالرغم من أن الباي ليس لديه قوة قانونية لحل المنازعات إلا أنه يؤدي دورًا قويًا على المستوى المحلي .

ويقول الباحث إن منح الأرض للعشيرة حافظ على وحدتها المكانية إلا أن العشيرة انحسرت في أهميتها السياسية والاقتصادية، وأصبحت العلاقات والصداقات تبنى على أساس المصالح المشتركة وخصوصًا الاستثمارات في الأرض . ثم يستعرض الحياة الاجتماعية في موطن العرب في إمام صاحب والمناسبات الاجتماعية مثل الزواج والختان والمساجد والصلاة ومهر العروسة وطريقة الخطبة وبناء الأسر الجديدة .

٤ . دور العرب في الاقتصاد الإقليمي . من ص ٨٢ إلى ١٠٩.

يستنتج الباحث ما مفاده أن الرعاة المتخصصين في كاتاغان الذين يعتمدون على بيع الأغنام الحية في السوق أكثر اندماجًا في الاقتصاد المالي من معظم مزارعي المنطقة الموجهين زراعتهم للأغراض المعيشية. ويركز في هذا الفصل على التواصل بين الرعي واقتصاد السوق ، وكذلك يعطي صورة لعلاقة الرعي . بالاقتصاد الزراعي . ويقول إنه من أجل فهم موقع الرعي في هذا النظام فلابد أولاً من توضيح بعض الأشياء حول متمم الرعي ألا وهو الزراعة .

ويمكن تقسيم النظام الزراعي في المنطقة إلى مكونين أولهما ذلك الموجود في الأراضي المنخفضة في الوديان ، وهي زراعة مروية على نطاق واسع ، ويوجد في المنطقة طرق لسيارات النقل وهي مأهولة بسكان كثيرين وتوجد بها أسواق ؛ والثانية هي تلك التي في منطقة الجبال حيث يوجد زراعة غير مروية، ويقوم المزارعون بتربية الحيوانات على نطاق ضيق في منطقة خلو من الطرق وبها مرافق ضعيفة التنسيق للتسويق . وبما أن البدو قد خولوا مصالح كلتا المنطقتين فهم في كثير من الوجوه يقومون كحلقة وصل بينهما .

ثم يمضي الباحث بتفصيل تاريخي حول التحولات التنموية في المنطقة وتكيف البدو مع الاستثمار في الأرض مع الرعي . وأنواع الزراعة وأهمها القطن والحنطة وكيف أن القطن أصبح سيد المزروعات، حيث يشكل المحصول النقدي الرئيس ، ويأتي الباحث على مشكلات القطن واحتكار الحكومة له والتحكم بأسعاره وتصديره . وكيف أن الرعاة استفادوا من محاصيل القطن في إنعاش اقتصادهم ، وكذلك منتجاته الثانوية ، حيث يستخدمونها كأعلاف لأغنامهم في فصل الشتاء ، ويقول الباحث إن اندماج القطن التجاري بالرعي أوجد مشكلتين : الأولى هي أن التموين الداخل للشركة أصبح شأنًا معقدًا بسبب علاقة شركة القطن المملوكة من قبل الدولة بالسوق الحرة . والثانية هي أن استخدام العلف الذي يتم شراؤه قد حول الرعي الموجه للأغراض المعيشية إلى عملية تجارية . ثم يتحدث الباحث عن السوق في إمام صاحب والأنزال (جمع نزل) وكيف أن النزل يمثل حلقة بين الريف والمدينة بألوانها. وهناك في إمام صاحب ثلاثة أنزال يمتلكها عرب ويتحدث عن الأسواق المتخصصة بأنواعها ، فهناك توجد أسواق الملابس والبضائع والمواد الغذائية وأسواق الحيوانات .. إلخ . ثم يأتي الباحث على علاقة الرعي البدوي بالسوق ، ويقول إن البدو أكثر التصاقًا بالسوق من غيرهم من المزارعين . وذلك لأن المزارع بإمكانه تخزين الفائض من محاصيله بينما لا يستطيع البدوي ذلك . ويجب على الراعي في كاتاغان بيع الأغنام للحصول على

النقود التي تمكنه من شراء الاحتياجات الضرورية بينما يمتلك المزارع القمح الذي يمكنه الاعتماد عليه في احتياجاته اليومية . وإذا ما كان هناك استثناء فهو الحليب الذي يمكن أن يحصل عليه البدوي من الأغنام .

الهجرة (الرحيل) .

عندما يرتحل بدو كاتاغان إلى الجبال يرتحلون مع بعضهم بعضاً . تتسرب مجموعات الأغنام تتبعها قوافل الجمال إلى جبال باداخشان . يتجه البدو من إمام صاحب إلى درواز ، ويرتحل أولئك من جنوب كاتاغان إلى بحيرة شيوا . وهناك عدد محدود من الممرات والطرق ، لذلك فإن البدو يتحركون وكأنهم تيار سائل فوق مسلك معروف . وبالرغم من أن الرحيل يستغرق ثلاثة أسابيع فقط إلا أن البدو يقيمون علاقات نافعة بينهم وبين القرى التي يعبرونها . ويمضي الباحث يصف هذه الرحلة المثيرة بتفاصيلها الدقيقة ومحطات توقفها والأسواق على الطريق وما إلى ذلك . ثم يصف مرتفعات باداخشان وعلاقة البدو بها وتأثيرهم على اقتصادياتها . ويصف حياة العرب هناك (مرعى الصيف) وكيف يحصلون على مواد مثل الحنطة والملح والمواد الأخرى ، وعلاقة العرب بالطاجيك سكان هذه المناطق ونشاطات الطاجيك .

تقع مراعي العرب فوق قرى الطاجيك مباشرة ، ويمتلك العرب هذه المراعي، ويحاول العرب إقامة علاقات ودية بينهم وبين أقرب القرى لهم ، حيث إنهم يعبرونها بشكل دائم ويستخدمون مرافقها . وبالرغم من العداء العام بين البدو والقرويين إلا أن الأفراد الطاجيك والعرب في الغالب يقيمون صداقات بينهم ، حيث يرحب الطاجيك بالعربي ويوفر له المأوى ويقدم له الشاي والخبز إذا كان صديقاً . وبالمقابل يقوم العربي بخدمات لذلك الصديق كإحضار بعض الأشياء من المدينة ، ورغم صغر هذه الخدمات إلا أنها تقدر حق التقدير من قبل الطرفين .

ويأتي الباحث لختام هذا الفصل بالحديث عن تجارة الملح حيث إنه لا يوجد في باداخشان فكلٌ من العرب والطاجيك يجب عليهم شراء الملح لأنفسهم ولحيواناتهم . ولغلاء الملح في المنطقة ؛ فإن الناس مجبرون على القيام بالرحلة الطويلة والشاقة إلى فايز آباد . ويتخصص بعض العرب في هذه التجارة وبيع الملح على العرب والآخرين .

٥ . تحول نظام الرعي إلى نظام تجاري، وأثر ذلك على العرب من ص ١١٠ إلى ١٣٧ .

استجابة إلى تضاعف أسعار الأغنام قام العرب والبدو الآخرون بتغيير نظام دفع أجور العمال بالنوع إلى الدفع النقدي ، وذلك في العام ١٩٦٥، وقد حدث هذا التغيير خلال سنة واحدة . وقد كان الدفع بالنوع حصناً للإبقاء على نظام رعي موجه للأغراض المعيشية الأسرية وقد أثر ذلك تأثيراً بالغاً على النظام الاجتماعي والاقتصادي، حيث توقف كثير من الأسر خلال السنوات العشر التي تلت هذا التغيير عن الرحيل إلى المراعي ومع ذلك دعمهم الاقتصاد الرعوي فقد أصبحت تربية الأغنام تجارية لدرجة أن هذا التغيير قد دعم أصحاب الأغنام الكبار وهم غائبون ، وقد تراجع عمل المرأة وأصبح التقسيم الاقتصادي أكثر جموداً .

ويتحدث الباحث عن خلفيات الموضوع الاقتصادي وما كانت عليه الأسعار ، ويعزو ذلك التغيير إلى التنمية جزئياً وإلى هجرة الباشتون إلى المنطقة واسترزاع الأرض ثم إلى بدء الحكومة الأفغانية في السيطرة على نصف رأسمال شركة القطن ، وهذا ما يسم بداية رأسمالية الدولة في أفغانستان . وبعد ١٩٥٥ بدأت المساعدات الأجنبية تصل إلى البلاد ، ورغم أن هذه المشاريع فشلت فشلاً ذريعاً في تقديم تنمية داخلية إلا أنها وفرت بنية مواصلات أفادت منطقة كاتاغان مثل مشاريع وادي هيلماند ، ومن خلال هذه المشاريع أصبحت كاتاغان مندمجة في الاقتصاد الوطني .

ويورد الباحث أسباب ارتفاع أسعار الأغنام كما يصف الفترة التي أعقبت تكيف كاتاغان مع التنمية التجارية وبناء الطرق وما عملته الدولة من طرق كانت مرصوفة بالحجارة فقط ، ولكن أفغانستان كدولة محايدة في موقع استراتيجي لعبت في مخاوف ومطامع كلا

القوتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة والمنافسة بين القوتين . فقد حصلت أفغانستان في العشرين سنة التي تلت ١٩٥٣ على ما يربو على بليون دولار من مختلف المعونات ، وأهمها نظام طرق جميل يشمل مشروع ١٩٦٤ الباص مالانج "طريق سريع" الذي جعل من المواصلات في الهندوكوش موضوع السنة . وقد استفادت أفغانستان من كلتا القوتين حيث إن الاتحاد السوفيتي اهتم بالمواصلات التي تربط الشمال - الجنوب أما الولايات المتحدة فقد اهتمت بتلك التي تربط الشرق - الغرب . واتصلت أفغانستان بطرق تصلها مع بعضها بعضًا ما عدا المنطقة بين هيرات وميمانا التي لا تهم أيًا منهما .

وتبعًا لتدفق النقد في أفغانستان من المعونات الأجنبية ومن مواد المحاصيل (القطن) والتي تصدر إلى الاتحاد السوفيتي بدأ الطلب على اللحوم يزداد وبدأت أسعار الأغنام ترتفع في كاتاغان لتتساوى مع أسعار كابل. ونظرًا لتحسن النقل داخل البلاد واتصالها بجيرانها فقد زاد الطلب على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخصوصًا إلى إيران مما زاد أسعار الأغنام أسرع من التضخم .

ويفصل الباحث استجابة العرب لأسعار الأغنام المرتفعة، وتوقفهم عن دفع الأجور بالنوع (الشياه) إلى الدفع بالأجور النقدية ،.وأثر ذلك على الأسر العربية هناك. فقد كان هناك خمسة وجوه رئيسة من التغير في حياة العرب .

١ - توقف الرعاة الأغنياء عن الارتحال وإبدالهم عمل أسرهم برعاة مستأجرين ، وبذلك فهم يديرون عملية تجارية بكل فعالية .

٢ - تراجع قيمة عمل المرأة ومكانتها الاجتماعية بشكل كبير مع نهاية الارتحال، وقد تم عزلها عن الاقتصاد المنتج.

٣ - أصبح العرب أكثر تقسيمًا اقتصاديًا مع وجود فجوة متزايدة بين الفقير والغني .

٤ - بدأ تركيز أكثر على العناية بالأغنام، وذلك ببناء حظائر لها والحصول على أعلاف وذلك من أجل الحصول على أسعار أعلى في السوق .

٥ - دخل المستثمرون من الحضر إلى الاقتصاد الرعوي ، وكونوا قوة رئيسة في استئجار الرعاة ودعم الأسر التجارية .

وقد شاهد الباحث خلال بحثه بعض الأسر التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية مما مكنه من عقد المقارنات بين النمطين .

ثم يتحدث الباحث عن نهاية الهجرة (الارتحال) ويقول إن العرب ، بعكس ما هو سائد عن البدو ليسوا مغرمون بالارتحال . وكما هي الحال عند كثير من الأسر الغربية فهم يتمتعون بالأجواء الباردة في الجبال في فصل الصيف إلا أنهم يحتقرون الذهاب إلى هناك لأنه يشكل عبئًا ثقيلاً .

وبعد أن عملت خطوط الطيران هناك فلم يعد العرب بحاجة إلى بذل جهد جهيد في الرحيل ، وبإمكان البدوي الذهاب إلى هناك بكل سهولة في منتصف الصيف للإشراف على قطعانه والرجوع مرة أخرى ، ولم يبق إلا البدوي الفقير الملزم على المشي إلى المرعى .

٦ . **العرب والمؤسسات الوطنية ، من ص ١٣٨ إلى ص١٦٤.**

في هذا الفصل يستعرض الباحث علاقة العرب بشركة القطن الاحتكارية ، وكذلك مع الحكومة المحلية والوطنية . حيث إن الحكومة بمستواها القطري أو القطري الفرعي تمثل الميدان الذي فيه يتم تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية . فعملاء الحكومة ، وليس موظفوها في كابل ، هم الذين يصنعون التجربة اليومية للمواطن في إمام صاحب مع الحكومة . فالجانب الاقتصادي وصناعات الدولة والاحتكارات هي أهم التنظيمات التي تتعلق بالاقتصاد الحديث .

ويفصل الباحث علاقة الاقتصاد والعرب بشركة القطن سبنزار، وكيف أصبح العرب معتمدين كلية على الشركة سواء فيما يتعلق بشراء المنتجات الثانوية (كأعلاف) منها أو بيع القطن الخام عليها . وما يكتنف الشركة من خراب في الإدارة والبيروقراطية . ونظرًا لأمية العرب وعدم معرفتهم بالإجراءات، فقد وُجد وسطاء

مستفيدون حول الشركة يقومون بأخذ عمولات من العرب لاستخراج إجازات الصرف مستخدمين معرفتهم بالإجراءات وتأثيرهم الحقيقي أو المزعوم على موظفي الشركة . ويتحدث الباحث عن هذه الإجازات وكيف يتأثر سعرها بأسعار السوق وعن هؤلاء الوسطاء ومكرهم وخداعهم، ويورد قصصًا حقيقية حدثت في أثناء قيامه بالبحث، والمصاعب التي يواجهها العرب مع أولئك الوسطاء.

ويتحدث الباحث عن الحكومة القطرية في إمام صاحب . حيث إن إمام صاحب تعد إقليمًا فرعيًا من منطقة الكوندوز وهي الوحدة المحلية للإدارة في الوادي . وتقسم الإدارة هناك بين آمر الشرطة وحاكم الإقليم الفرعي، وحيث إن إمام صاحب منطقة حدودية فهناك سلطة ثالثة هي سلطة المفوض ، ويتمتع المفوض بسلطة قضائية على منطقة الحدود المباشرة وهو مستقل إداريًا عن الحكومة المحلية . أما التواصل بين موظفي الحكومة والمراعي فهو ضعيف . وبجانب هؤلاء يوجد الأربوب والباي كما أسلفنا . وينظر الناس في الوادي باحتقار للحكومة ويعدونها قوى خطرة . ويمضي الباحث بتفصيل دور كل واحدة منها وعلاقة الناس بها. وكيف أنهم يفضلون اللجوء إلى الباي لفض منازعاتهم . ويورد قصة وقعت هناك تتعلق بسرقة أغنام من مرعى وكيف تمت التسوية من قبل الباي .

وفي نهاية الفصل يورد الباحث مراجعة تاريخية حول الحكومة الوطنية وعلاقتها بمنطقة كاتاغان .

خاتمة . من ص ١٦٥ إلى ص ١٧٠ .

قام الباحث في فصول الكتاب ببيان الفرق بين نظام رعي تمثل الأغنام فيه جزءًا من اقتصاد معيشي ونظام آخر تمثل الأغنام فيه مرابح "محصول نقدي" . وهذا التمييز هو مفتاح لفهم التحول في الرعي البدوي في كاتاغان إلى عملية تجارية . ويساعد هذا التمييز كذلك في توضيح ما يبدو من تناقض بين نموذجين من نماذج عمليات اقتصادية بين البدو الرعاة أيدهما كل من فريدريك بارث وجاكوب بلاك .

فقد أصبح نموذج بارث للعملية الاقتصادية بين البازاريين في جنوب إيران نموذجًا يحتذى في دراسة المجتمعات البدوية في أرجاء جنوب غرب آسيا كافة، وذلك لأنه نموذج أنيق (على حد تعبير بارفيلد) . حيث يبقى البازاريون مجتمعًا متجانسًا بسبب توطن أغنيائهم وفقرائهم بشكل مستمر . يحدث التوطين عند الأغنياء نتيجة الاستثمار في الأرض ، تجد الأسر البازارية ممتلكاتها من الماشية تنمو أكثر من احتياجاتها المباشرة فتقوم باستثمار دخلها الزائد في الأرض . وحيث إن الأرض يقيمها بدو إيران لكونها استثمارًا أكثر استقرارًا من الأغنام وذات عائد أعلى ولصاحبها مكانة اجتماعية في المجتمعات الفارسية الأكبر، وعندما تنمو هذه المصالح في الأرض تبدأ الأرض تحل محل الأغنام في الأهمية الاقتصادية وعند نقطة معينة ، ولعلها بعد سنة خسائر فادحة تقوم الأسرة المالكة لأرض بالاستقرار . ويشجع هذا القرار كذلك المستوى المتدني في النمو لقطعان الأغنام التي تخضع لعقود رعي . ويعد الفقر التدريجي لأولئك البدو الذين يملكون أعدادًا صغيرة من الأغنام طريقًا مألوفًا نحو التوطين . وهناك حد أدنى في عدد الحيوانات المطلوبة لإعاشة أسرة ، حيث إن الحيوانات توفر ليس فقط الحليب ولكن الصوف والزبد والجلود التي يتاجر بها مقابل الحبوب التي تمثل كل ما يحتاجه البازاري من غذاء . فإذا ما نزلت الأسرة تحت هذا الحد الأدنى ؛ فإنها تجد نفسها تحت طائلة ديون لا تطاق . فكل سنة تباع حيوانات منتجة لدفع ديون قديمة ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة حتى توفير معيشة للسنة القادمة ، وفي النهاية يتم بيع الحيوانات كافة ، ويجبر هؤلاء البازاريون الفقراء على الانضمام إلى القرويين الذين لا يملكون الأرض . ولسوف يفضلون البقاء في الاقتصاد الرعوي يرعون أغنام أناس آخرين إلا أن العقود قليلة جدًا . وبتخلص القبيلة من أية أسرة تبعد عنوة عن الوسط سواء بسبب الثراء أو العوز ؛ فإن البازاريين حققوا توازنًا في كثير من النواحي . فعدد القبيلة يبقى ثابتًا ولا يتم تقسيم الأرض التي يمتلكها المجتمع، وتظل التركيبة السياسية متجانسة ولا ينتج عن ذلك وجود منافسين للأسرة الأميرية

التي تحكم الشئون الداخلية للبازار ، وتقوم بوصلهم مع الحكومة الوطنية . (بارث : ١٩٦١ ، ١٠١ - ١١١) .

بين اللور الذين يعيشون شمال غرب البازاريين هناك عملية مختلفة تماماً . فبدلاً من النمط المتجانس في العيش الذاتي البدوي وجد بلاك عدم تجانس فاحش ، وحيث يبقى الأغنياء اللور في الرعي ويمتلكون معظم الأغنام التي يقوم برعيها اللور الفقراء الذين يعتمدون على عقود الرعي لمعيشتهم . ولهذا الوضع أسس في سياسات التوطين عنوة التي قام بها رضا شاه ثلاثينات القرن العشرين عندما عُدَّ الترحال جريمة . قامت الأسر القوية بين اللور باغتصاب الأرض الزراعية التي كانت تمتلكها القبيلة جماعياً وادعت أنها ملكية رعوية لها . وبعد سقوط رضا شاه خلال الحرب العالمية الثانية ، بدأ اللور بتربية الأغنام مرة أخرى ولكن على أسس مختلفة . فقد قامت الأسر المالكة للأرض بإضافة الأغنام إلى ممتلكاتها لتشكل "تزاوج رعوي زراعي" وقامت بتوظيف اللور الفقراء كقوى عاملة . وفيما بعد عندما أعيد النظام إلى أقطار إيران تم إنشاء الطرق التي تصل لورستان بكافة أنحاء البلاد ، ووجد اللور سوقاً جديدة لأغنامهم كحيوانات لحوم . وبقيت الأرض في لورستان لها قيمتها للمحاصيل المعيشية ، إلا أن الأغنام وفرت للمنطقة طريقة جديدة للحصول على أموال كثيرة . وأصبحت فروق الثراء أكثر وضوحاً ، وتطورت علاقة السيد - الزبون إلى درجة جعلت معظم اللور في الاقتصاد الرعوي معتمدين كلية على العقود التي يعرضها قلة من اللور الأثرياء (بلاك : ١٩٧٦ ، ١٩١ - ٢١٥) .

ولا يمكن تعارض هاتين القضيتين أكثر من ذلك . ففي نموذج بارث يتم توطين النقيضين ، ويبقى فقط مجموع متجانس من البدو المستقلين . وفي نموذج بلاك يشكل الأغنياء صيغة تزاوج رعوية - زراعية ويسيطرون على ملكية معظم الماشية التي يعتني بها البدو الفقراء . ويبقى قلة من المنتجين المستقلين الذين يشكلون القوة في البازاريين . لذلك فإن الوسط بالنسبة لبارث يرفض النقيضين ، أما بالنسبة لبلاك فإن النقيضين يلتهمان الوسط .

إن الفارق الرئيس بين النظامين يبدو أنه يتوقف على وجود عقود الرعي . فلو كانت عقود الرعي متوافرة كان بإمكان البدو الذين فقدوا مواشيهم البقاء في الاقتصاد الرعوي وذلك برعي أغنام يمتلكها بدو أغنياء . وفي المقابل، فلو لم تكن العقود متوافرة كان بإمكان نموذج بارث أن يعكس بكل دقة عملية التوطين . وحيث إنه قد رفض الأثرياء بين اللور ترك الاقتصاد الرعوي ، فإن بلاك يفترض أنه بالإمكان أن يحدث الشيء نفسه مع البازاريين ولكن بارث لم يتبين ذلك ، ويبدي ثلاثة اعتراضات إثنوغرافية على نموذج بارث :

الأول : أن كثيراً من البدو بما في ذلك اللور يشتكون من سوء عقود العمل ولكنهم لا يزالون يطبقونها .

الثاني : أن وصف بارث المفصل لعقود الرعي يفترض أنها مستخدمة بشكل شائع .

وأخيراً : فقد أفاد بارث أن بعض البازاريين يقومون ببعض الأعمال المتقطعة لزيادة دخولهم وتجنب التوطن . ولهذه الأسباب فقد وسم بلاك نموذج بارث بـ "الحدس المقبول ظاهرياً" (بلاك : ١٩٧٦ ، ١٧) .

وبعد استعراض نموذج بارث ونموذج بلاك واعتراضات بلاك على نموذج بارث يبدي الباحث وجهة نظره من خلال تجربته مع عرب آسيا الوسطى . وأهم محور يعتقد بارفيلد أنه السبب الذي أدى إلى ذلك التحول في الاقتصاد الرعوي هو ربحية الأغنام كاستثمار نقدي في كلا النظامين . حيث تبين من دراسة عرب آسيا الوسطى أنه عندما كان سعر السوق للأغنام متدنٍ فقد كانت الأغنام تقيم لأصوافها وحليبها ومنتجات الحليب وكذلك للنقود التي تجنى من بيعها . وعندما ارتفعت القيمة النقدية للأغنام بحدة حدث التغير وبدأ المستثمرون من خارج النطاق البدوي وكذلك العرب في الاستثمار في الأغنام من أجل جني عوائد نقدية مستخدمين عقود عمل .

ويفصل الباحث ما يبدو من تعارض بين النموذجين والاحتمالات التي يمكن أن تستجد لو أعيد دراسة المجموعتين مع الظروف المتغيرة لكل منهما .